[illegible]

(مجموعة فى علم الحكمة)

فهرست ما فى هذه المجموعة من الرسائل العلمية

۱ الاولى رسالة الشيخ ابى على قدس سره فى المعاد

الثانية رسالة المحقق نصير الدين الطوسى قدس سره فى الدهرية [illegible]

الثالثة رسالة الزاهرة فى ابطال بعض المغالطات — الحكيم اثير الدين الابهرى [illegible] ۵۲

الرابعة فوائد متفرقة علمية لغير الدولة اين كونه و بعض اجوبة المغالطات ۵۶

الخامسة المغالطات المنقولة عن القاضى نجم الدين الكاتبى [illegible] ۷۸

السادسة رسالة مشتملة على ثمانى عشر مسئلة تنازع فيها بين المتكلمين الاثير الدين ۹۳

۷ السابعة بعض فوائد متفرقة على الفصح الكتبى وغيره

۸ الثامنة اسئلة السيد ركن الدين الاستراباذى على المحقق الطوسى وجوابها

۹ التاسعة رسالة شمس الدين الكشى على المحقق الطوسى وجوابها

۱۰ العاشرة بعض فوائد متفرقه از محقق طوسى

۱۱ الحادية عشر رسالة صدر الدين قونوى از محقق طوسى وجوابها

[illegible]

بسم الله مجریها و مرسیها

بدانکه این چند کلمه در بعضی از خواص سوره فاتحه است که جناب [illegible] سعد الدین الحموی [illegible]

[illegible]

[illegible]

۳

[illegible] ... سوره ... [illegible]

در این سوره ... [illegible]

... بخوانند [illegible] ... این سوره [illegible]

[illegible]

... سبحان من [illegible] ... سبحان الذی [illegible]

۴ بسم الله مجریها و مرسیها

شهد الله انه لا اله الا هو والملائکة واولوا العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزیز الحکیم ان الدین عند الله الاسلام وانا العبد الضعیف المذنب العاصی المحتاج الحقیر [illegible] ... اشهد لمنعمی وخالقی ورازقی ومکرمی ... کما شهد الله لنفسه وشهدت له الملائکة ...

[illegible] ... من عباده [illegible] ... هو الله الذی لا اله الا هو [illegible]

[illegible]

... سبحانه [illegible]

[illegible]

... الطیبین الطاهرین

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال يعقوب بن اسحق الكندي ان معرفة الجبال وجواهرها ومعادنها [illegible]

[illegible]

[illegible]

وانا يستلزم وجود الآثبين ...

قد لزم ... وجود ... [illegible]

[illegible]

المقصد السادس في ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

برهان التوحيد على ما ذكره صاحب الصحائف

قال ... [illegible]

[illegible]

في وجوده الى منفصل وخرج من كونه واجبا وان كان متصلا فاما ان يكون
ذلك الشيء لازما للواجب من حيث هو او لم يكن فان كان لازما لزم
لزوم هذا الشيئين للواجب من حيث هو الواجب لانه لا يمتنع انفكاكه عن
الواجب والمقدر انه ليس بلازم هف وان لم يكن ذلك الشيء لازما
للواجب من حيث هو واجب فاما ان يوجد ما يوجب اتصاله مع الواجب
اولا فان وجد عاد الكلام فيه في انه لازم للواجب من حيث هو او لا
فان كان لازما يلزم خلاف المقدر كما مر وان لم يكن لازما فان لم يوجد
ما يوجب اتصاله مع الواجب جاز انفكاكه عنه بحسب الواقع وانفكاك الشيئين كما مر
وان وجد عاد الكلام فيه فاما ان ينتهي الى ما لا يكون له ما يوجب اتصاله
مع الواجب او يتسلسل والاول يوجب صحة انفكاكه وانفكاك الشيئين
والثاني يوجب المحال وهو التسلسل وبتقدير التسلسل لا يكون مجموع الافراد المتسلسلة
لازما للواجب من حيث هو الا المتسلسل انا لا نسلم لزوم شيء من الافراد
فيجوز انفكاكه عن الواجب وانفكاك الشيئين والوجود كما مر فان قلت سلمنا
ان الافراد غير لازم لكن كل منها ما يوجب اتصاله مع الواجب الى غير النهاية
فكيف يجوز انفكاكها عن الواجب من حيث هو قلنا ما يوجب الانفصال
انما يفيد عدم الانفكاك لو كان لازما للواجب من حيث هو وليس كذلك
لان كل ما يوجب الاتصال جاز انفكاكه عن الواجب الى غير النهاية فجاز انفكاك
الجميع الكل او نقول لا نسلم ان يكون هذا المجموع لازما للواجب من حيث
هو او لم يكن فان كان لازما يلزم لزوم الشيئين له والتقدير عدم لزوم
وان لم يكن لازما جاز انفكاكه وانفكاك الشيئين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

افاض اسمى [illegible] الشيخ الامين [illegible] النورانية ومطلع نفسه من ادناس الطبيعة
وآتاه من التقى ما يتيقن به كتب السعادة الحقة [illegible] فيها [illegible]

كتاب العبد [illegible] رحمه الله عليه
وهذه الرسالة [illegible]

٧ القصيدة تمه

[illegible] ١٣٢ [illegible]

او وقعي القضاء حقوقه الجمة وفرائضه الكثيرة بافضل قضائه واشرفه وهو افادة الحفظ
الذي فيها من المعرفة وادنى قضائه واعلاه هو اداء الدعاء الجميل له والثناء
الجميل عليه وادون قضائه واشغله هو الخدمة بالبدن حتى ان الثاني في صورة من
بذل وسعه فيما وجب عليه وان لم يقابله بالمستحق منه غير متمكن منه محض التقصير
ثم تحمل [illegible] وصل الى ابلغ في صدق [illegible] وعلو [illegible] الشمائل
عنه ورجع الى خير ما فوق المقربات [illegible] من حسن حال وكفاية وتحمل
[illegible] من الدنيا الا قوة نفعها [illegible] لو دعت الجبال او دعت الصخور
فتنتهما وانما ينقطع اليه دون الحكام وهو ابدا مخصوص [illegible] دون الحكام الاسمى [illegible]
اليه ان اصرف عنه خيرا او عنى بجناه وهو الحكم ولا [illegible] ان [illegible]
[illegible] الى البحث يجري على ما [illegible] وان يكون لمن هو دونه في [illegible]
[illegible] مبتغاه من [illegible] وتبعي من [illegible] من اذلالي [illegible] متوخاه
من خلاف [illegible] لا يكون تفاوت [illegible] يسيرا ولا [illegible] مستحقا ولا [illegible]
بسائل شيء [illegible] ولا [illegible] او [illegible] او [illegible] او [illegible]
جاه او وجاهة كائنة وحيث يكون [illegible] رجال نسيا وحيث يكون [illegible]
ويكون [illegible] سيرة [illegible] جميل الدعاء والثناء
والشكر والنشر كاسبا [illegible] الاقتداء بسنته الرشيدة وسيرته الحميدة [illegible]
ويكون بسببه فائزا بالجاه [illegible] والمال [illegible] جابر [illegible] حاله [illegible]
والكون قريبا من [illegible] لا يكون الشيخ الامين [illegible]
حال [illegible] والبون الذي بينهما [illegible] وهذا اكثر من حقوق [illegible] من [illegible]
وهو ادام الله اسعاده [illegible] من [illegible] في ذلك [illegible]
[illegible] والان [illegible] الغرض الذي عنه انفصلت وهو [illegible]
[illegible] الفصول [illegible] في هذه الرسالة [illegible] بالله [illegible] الفصل
الاول [illegible] المعاد والفصل الثاني [illegible] وفيه الفصل الثالث [illegible]

ي اعلم تمه

اري خلا

بيني

بجمع الصحيحة

تفسير

وكفاية

نفس محمد

منا نقضه الآراء الباطلة فيه الفصل الرابع في ان الشيء الذي هو الانية التامة من الانسان والذي هو اذا لم يكن موجودا وسائر الاشياء والمقصد بان تبين
بعد ما كان الحاصل الانسان ثابتا وكانت الهوية المعتبرة من الانسان
موجودة واذا لم يوجد هو وكانت سائر الاشياء موجودة لم يكن الحاصل
والهوية المعتبرة من الانسان موجودا وعاينة الهوية المعتبرة من الانسان
الفصل الخامس في ان هذا الشيء غير قابل للفساد وانه جوهر سرمدي الفصل
السادس في وجوب المعاد الفصل السابع في شرح طبقات احوال الناس
بعد الموت وتحقيق النشأة الثانية **الفصل الاول في ماهية**
المعاد اما المعاد في لغة العرب فشيء من العود وحقيقته المكان او الحالة التي
كان الشيء فيه فباينه منها داله ثم نقل الى الحالة او الموضع الذي يصير اليه الانسان
بعد الموت لما اتفق ان كان الراي الاظهر والظن الاغلب الى الشيء الذي
يصار اليه بعد الممات منفصل عنه قبل الحياة الاولى فان اكثر الامم على ان الارواح
كانت موجودة قبل الابدان وانها كانت في العالم الذي هو ثاني هذا العالم
وان عودها اليه للسعيد الى الخير الافضل منه وهو الجنة والعليون وللشقي الى
الحيز الاوحش منه وهو الجحيم والسجين وكثير من هؤلاء الاكثرين يرون ان
ابتداء الانسان وانه وردها من ذلك العالم فالفصل منها انسب يشهد اليه الندا
في كتب الاولين وصحف الانبياء المتقدمين من الاسرائيليين والحواشيين
وجعل لهذا في كتاب الله المنزل على نبيه المصطفى محمد صلى الله عليه وآله
والفتح وهو قوله تعالى يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية ولا
رجوع الا الى حيث الورود فهذا ما ادى الى المعاد ما هو **الفصل**
الثاني في اختلاف الآراء فيه العام في المعاد على طبقتين طبقة لا يقولون بالمعاد
والاصلون بصيرة منكرون له وطبقة هم السواد الاعظم والاظهرون من حرفة وتصديق
متفرقون وبعد ذلك فمنهم فرق فرقة يجعل المعاد للابدان وحدها وفرقة يجعله للنفوس

وهم فرقة من
وحدها وفرقة يجعله للنفوس والابدان جميعا والذين يقولون بالمعاد للابدان وحدها
اهل الجدل من العرب يقولون ان الابدان وحدها هو الحيوان وهو الانسان بحياة
وان بنيته خلقت فيه وهما عرضان والموت هو عدمها فيه او ضد لهما حتى
في النشأة الثانية يخلق في ذلك البدن حياة وان بنيته بعد ما تفرق وتفتت
ويصير ذلك الانسان بعينه حيا ثم اختلفوا بعد ذلك وتشعبوا فرقا
فقائل ان الناس بعد ذلك فرقتان بر وفاجر فالبر مثاب خلودا والفاجر معاقب
خلودا وقائل ان الناس ثلث فرق مؤمن بر وهو مثاب خالدا ومؤمن فاسق
فقائل انه في مشية الله ان شاء يعذبه وان شاء يغفر له ولا يخلد عقابه
وقائل انه يعاقب لا محالة ولا يخلد وكافر وهو معاقب خالدا وقائل ان العاقب لا يخلد عقابه
سواء كان مؤمنا او كافرا لكن المثاب يخلد ثوابه وقائل انه لا المعاقب ولا
المثاب خالدا والذين يقولون بالمعاد للنفس والبدن فكلهم يجعلون الحياة بوجود النفس
للبدن والموت بمفارقة النفس للبدن ويردون في النشأة الثانية النفس
الى البدن بعينه الذي كان فيه فمنهم من يجعل النفس روحانيا غير جسم ومنهم من يجعل النفس جسما
لطيفا من سائر الاجسام وقائل بان النفس اذا ردت الى البدن كان للمثاب والمعاقب
جميعا ثواب وعقوبة البدن والنفس جميعا فكان للمثاب لذات بدنية من المحسوسات
واللذات نفسانية من السرور وهذه الملكوت بجنس السعيد والالم من
العقاب والعدم وهو الاء هم المسلمون كافة وكان للمعاقب الالام بدنية من الحرق والبرد
والضرب ونفسانية من اللعنة والخزي والخوف واليأس والغم وقائل بان اللذات
اذ ذاك يكون روحانية فقط وكذلك الالام وهؤلاء هم النصارى الذين هم الا اختلاف
في الخلود والا خلود فقد يوجد في هؤلاء كما في الاولى واما الذين يقولون بالمعاد
للنفس فتفرق فرق منهم ذلك يعتقد بحسب النفس وفرقة يعتقدها جوهرا فرقة
من عالم النور فخالطا للبدن الذي هو الجوهر المظلم من عالم الظلمة وهؤلاء هم المجوس
والثنوية والمانوية ومن ذهب مذهبهم وسعادته خلاص النور من الظلمة وفرق من الملائكة

نور انبياء ذلك

بالكرور
وخروجها الى عالم النور وشقاوتها بخلوده في السجال المظلم فرقة يرى ذلك كله في الابدان وهم اهل التناسخ وفرقة يرى ذلك بالاجسام الى في السجال العنصرية وان تنقل شخصه وفرقة يرى ذلك باستكمال جوهرها وخلوصها عن مخالطة آثار الطبيعة فيها وضد ذلك وهم الحكماء الفاضلون واهل التناسخ فرق فرقة يجوزون كون النفس في جميع الاجساد الفاضية نباتية كانت او حيوانية وفرقة يجوز ذلك في الابدان الحيوانية وفرقة لا يجوز دخول نفس انسانية في نوع غير الناس اصلا وهم جمهور ذلك فرقتان فرقة توجب التناسخ في النفس الشقية وحدها حتى يستكمل ويستعد فيتخلص عن المادة وفرقة توجب ذلك للنفسين جميعا الشقية والسعيدة للشقية في ابدان شقية وللسعيدة في ابدان ذوات نعم وقال القائلون بالتناسخ المتمسكون بالكتاب استشهد بقول الله تبارك وتعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ان الامم شاركوهم لما في نفوسهم بالقوة وقال فرقة منهم في قول الله حتى يلج الجمل في سم الخياط ان النفس الغير البرة لا تزال تتردد من بدن الى بدن الطف منه حتى يصغر ويتضيق بحيث يحصل في بدن دودة صغيرة جدا ان تنفذ في سم الابرة بعدما كان في بدن جمل واما ما يحكى من اوائل الحكماء كهرمس وافلاطون والفيثاغورثيين ان كل نفس غير برة فانها تنتقل من بدنها الى بدن يشبه الطباع بالرذيلة الغالبة عليها حتى تتخلص عن المادة فالذي رذيلته من باب الشهوات تنتقل مثلا الى بدن خنزير والذي رذيلته من باب الغضب تنتقل مثلا الى بدن السبع حتى انه ان كان الرجل رذيلته في باب المعاملة تزييف مقدار حلي في بدن سمك وان كان صيادا تناسخ في بدن النوع الذي يصيده وبما قالوا ان النفس الغير البرة يجذب في ناحيتي الجنوب والشمال بين الطرفين البر والبحر فهذه الآراء وغيرها من الحكايات امثال ورموز تجوزوا بها ليكون اقرب الى الافهام العامة وليكون ذلك سببا لردعهم عن الرذيلة فانهم اذا خوطبوا بالامر الذي لا يعقلون ... الحقيقي وبالسعادة الحقيقية و

من حه

المشتبه
الشقاوة الحقيقية لا يتصور وذلك اصلا بل رأوا اهمال بادي الرأي من الامور فهذه جملة آراء الناس في المعاد

الفصل الثالث في مناقضة الآراء الباطلة فيه

اما الفرقة الجاعلة المعاد للبدن وحده فالذي الجأهم الى ذلك ورود الشرع من بعث الاموات ثم ظنوا ان الشيء المعتبر من ذات الانسان هو البدن ثم بلغوا من فرط بغضهم للحكمة وعشقهم لما الفوه ان انكروا ان يكون للنفس او الروح وجود اصلا وان الابدان تصير حية بحياة تخلق فيها ليس وجودها هو وجود النفس للبدن لكنه عرض من الاعراض يخلق فيها اما امر الشرع فينبغي ان يعلم فيه قانون واحد وهو ان الشرع والملة الآتية على لسان نبي من الانبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة فمن المعلوم الواضح ان التحقيق الذي ينبغي ان يرجع اليه في صحة التوحيد من الاقرار بالصانع موحدا مقدسا عن الكم والكيف والاين ومتى والوضع والتغير حتى يصير الاعتقاد به انه ذات واحدة لا يمكن ان يكون لها شريك في النوع او يكون لها جزء وجودي كمي او معنوي لا يمكن ان يكون خارجا عن العالم ولا داخلا فيه ولا حيث يصح الاشارة اليه هناك ممتنع القاؤه الى الجماهير ولو القي هذا على هذه الصورة الى العرب العاربة او العبرانيين الاجلاف لتسارعوا الى العناد واتفقوا على ان الايمان المدعو اليه ايمان بمعدوم اصلا ولهذا ورد التوراة تشبيها كلها ثم لم يرد في القرآن من الاشارة الى هذا الامر الاهم شيء ولا اتى بصريح ما يحتاج اليه من التوحيد بيان مفصل بل اتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر وبعضه تنزيها مطلقا عاما جدا لا تخصيص ولا تفسير له واما الاخبار التشبيهية فاكثر من ان تحصى ولكن لقوم ان لا يقبلوه واذا كان الامر في التوحيد هكذا فكيف فيما بعده من الامور الاعتقادية ولبعض الناس ان يقولوا ان للعرب توسعا في الكلام ومجازا وان الالفاظ التشبيهية مثل اليد والوجه والاتيان في ظلل من الغمام والمجيء والذهاب والضحك والحياء والغضب صحيحة لكن نحو الاستعمال ووجهة العبارة

بل على استعمالها مستعارة ومجازاً او بل على استعمالها غير مجازة ولا مستعارة
بل محققة والمواضع التي تورد ونها حجة فان العرب تستعمل هذه الكلمات بالاستعارة
والمجاز على غير معانيها الظاهرة مواضع في شيئها يصلح ان يستعمل على
الوجه ولا يقع فيها تلبيس ولا تدليس واما قوله في ظلل من الغمام وقوله هل ينظرون
الا ان يأتيهم الملائكة او يأتي ربك او يأتي بعض آيات ربك على الشبهة
المذكورة وما جرى مجراه فليس على ظاهره الاوهام فيه البتة الى ان العبارة
مستعارة او مجازة فان كان اريد فيها ذلك اضمارا [illegible] فهو موضع الغلط
والشبهة والاعتقاد المخرج بالايمان بظاهرها تصريح واما قوله يد الله
فوق ايديهم وقوله ما فرطت في جنب الله فهو موضع الاستعارة والمجاز وتوسع
في الكلام ولا يشك في ذلك اثنان من فصحى العرب ولا يلتبس على ذي معرفة
في لغتهم كما يلتبس في الامثلة الاولى بل كل في هذه الامثلة لا يقع شبهة في انها
استعارية مجازية كذلك في تلك لا يقع شبهة في انها ليست استعارية
ولا مراد فيها شيء غير الظاهر ثم هب ان هذه كلها مأخوذة على الاستعارة
فاين التوحيدية المشيرة بالتصريح الى التوحيد المحض الذي يدعو اليه حقيقة
هذا الدين القيم المعترف بجلالته على لسان حكماء العالم قاطبة واين
الاشارة الى الدقيق من المعاني المستندة الى علم التوحيد مثل انه عالم
بالذات او عالم بعلم قادر بالذات او قادر بقدرة وواحد بالذات على كثرة
الاوصاف او قابل للكثرة تعالى عنها بوجه من الوجوه متحيز الذات او منزه عنها
عن الجهات فانه لا يخلو اما ان يكون هذه المعاني واجبا تحقيقها واتقان المذهب
الحق منها او يسع الصدوف عنها واغفال البحث والروية فيها فان كان اغفال
البحث عنها معفوا عنه وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به فجل مذهب
هؤلاء القوم الذي طريق هذه الجملة تكلف وعنه غنية وان كان فرضا
محتوما فواجب ان يكون مما صرح به في الشريعة وليس التصريح المعمى او الملبس او

تحمل ترتيب اكثر
نسخه

المقتصر فيه بالاشارة والايماء بل التصريح المستقصى فيه والمنبه عليه والموفى حق البيان
والايضاح والتفهيم والتعريف على معانيه فان الجمهور المنتفعين بآياتهم و
ليابيهم وساقاتهم على قرائح اذهانهم وقابلية افهامهم وترشيح نفوسهم الى
الوقوف على المعاني التي محضة يحتاجون في تفهيم هذه المعاني الى فضل بيان و
شرح عبارة فكيف غير العبرانيين واهل الوبر من العرب حتى لو كلف الله
رسولا من الرسل ان يلقي هذه الامور الى الجمهور من العامة الغليظة طباعهم
المتعلقة بالمحسوسات الصرفة اوهامهم ثم سامه ان يكون منجزة منهم بالايمان والاجابة
غير مهمل فيه او سامه ان يتولى رياضة نفوس الناس قاطبة حتى يستعدوا للوقوف
عليها لكلفه شططا او ان يفعل ما ليس في قدرة البشر اللهم الا ان يدركهم
خاصية الهية وقوة علوية والهام سماوي يكون ح بوساطة الرسول مستغني
عنها وتبليغه غير محتاج اليه ثم هب الكتاب العربي جاء به على لغة العرب وعادة
لسانهم من الاستعارة والمجاز فما قولهم في الكتاب العبراني كله وهو من اوله
الى آخره تشبيه صرف وليس لقائل ان يقول ان ذلك الكتاب محرف كله واني
تحرف كلية كتاب منتشر في امم لا يطاق تعديدهم بلادهم متنائية واهواءهم
متباينة منهم يهود ونصارى وهما امتان متعاديتان فظاهر من هذا
كله ان الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون مقربا ما لا يفهمون الى اوهامهم
بالتمثيل والتشبيه ولو كان غير ذلك لما اغنت الشرائع البتة فكيف يكون ظاهر
الشرائع حجة في هذا الباب ولو فرضنا الامور الاخروية روحانية غير مجسمة
بعيدة عن ادراك بدائه الاذهان تحقيقها لم يكن سبيل الشرائع في الدعوة
اليها والتحذير عنها منهجا بالدلالة عليها بل بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات
المقربة الى الافهام فكيف يكون وجود شيء حجة على وجود شيء آخر لو لم يكن
الشيء الآخر على الحال المفروضة لكان حال الشيء الاول على حالته فهذا كله هو الكلام
على من يريد ان يكون خاصا من الناس لا عاما فان ظاهر الشرائع غير

مغن

حقائق
[illegible]

مجتمع بين شمل هذه الابواب و الترجيح الى المنقول العرفي فنقول ان الانسان ليس انسانا
بمادته بل بصورته الموجودة في مادته و انما يكون الافعال الصادرة عنه لوجود
صورته في مادته فاذا بطلت صورته عن مادته و عادت مادته ترابا او شيئا آخر
من العناصر فقد بطل ذلك الانسان بعينه ثم اذا خلق من تلك المادة بعينها
صورة انسانية جديدة حدث منها انسان آخر لا ذلك الانسان فان الموجود
في هذا الثاني من الاول مادته لا صورته ولم يكن هو هو ولا محمودا ولا مذموما
ولا مستحقا للثواب والعقاب بمادته بل بصورته وبانه انسان لا بانه تراب فتبين
ان الانسان الثاني لا يصلح لان يتلبس هو ذلك الانسان المحسن والمسيء بعينه بل
انسان آخر مشارك له في مادته التي كانت له فلا يليق بالحكمة ان يبعث هذا
الى ثواب المحسن وعقاب المسيء بل يثاب فيه غير المحسن ويعاقب غير المسيء
فاشبه الاقاويل في هذا الصور [illegible] ان المعاد للبدن وحده
واما من جعل الروح باقية فله ان يجعل معرفة الثواب والعقاب الحقيقيين اليها
وهي باقية بعينها فلا يكون تجدد البدن عليها الا كتجدد شيء من الاعراض على
جوهر قائم ولكن مذهبهم لا يستقيم اذا تقدم فعرف ان الاذهان لا
تفي [illegible] الكائنات الخارجية اذا بعثت او عرف ان النفس لا الآلي
لا يتبدل عن مجراه المضروب له او عرف ان السعادة الحقيقية للانسان
بتصادها وجود نفسه في بدنه وان اللذات البدنية غير اللذة الحقيقية وان
يطير النفس في البدن [illegible] او عرف ان الامور الواردة في هذا الموضع في
الشرائع اذا اخذت على ظاهرها ادت الى امور محالة وشنيعة اما الموقفة
الاولى فكشفها عنه وضوح السنن الالهي الازلي وقد حقق في العلم الطبيعي
والالهي واما الموقفة الثانية فكشفها عنه وضوح ان الاول الواجب لذاته
برئ من جميع انحاء التغير والتبدل وان فعل الصادر عن حكمته وارادته مقتضى
لارادته وحكمته الازليتين وقد حقق في العلم الالهي واما الموقفة الثالثة

الانسانية صح
الاخرى صح
بهذا صح
الموجودة صح

والحكاية

فتورده لها فتصل خاصها واما الموقفة الرابعة فان الحكيم مطلع عليها بلا اطلاع
[illegible] لا يكشف له ذلك فيمثل حفظ الديانات الالهية والشرائع الحقيقية يتبين
الاستخفاف في مقدسة من ذلك و [illegible] اولى [illegible] الحكمية و [illegible] جوهر نفسه
عن [illegible] الى [illegible] ظاهر او [illegible] بالاستيضاح الغرض المكنون فيه
[illegible] الشرعية اذا وردت هذه الصورة اصلح [illegible]
[illegible] صورة صريح الحق او مثال [illegible] كل [illegible] والموقف
[illegible] شرائع المجوس [illegible]
السماوي واما الموقفة الخامسة فكشفها عنه وضوح بطلان مذهب التناسخ
واثبات امتناع عود الانفس المتعلقة الى الابدان ونحن نتكفل ذلك من قبل
ولكن لا يخفى في هذا الموضع من نكتة [illegible] فنقول [illegible] ان يكون النفس تعود
الى المادة التي فارقتها او الى مادة اخرى وقد قيل من حكايات مذهب الخاطبين بهذه
الفصول انهم يريدون عودها الى تلك المادة بعينها [illegible] اما ان يكون تلك
المادة التي كانت حاضرة عند الموت ويرجع المادة التي فارقته جملة [illegible] الاول
فان كانت المادة التي هي حاضرة حالة الموت فقط وجب ان يبعث المجدوع والمسلوف
والمقطوع يده في سبيل الله على صورته تلك [illegible] وهذا قبيح [illegible] وان
جميع الاجزاء التي كانت اجزاء له مدة عمره وجب ان لا يكون اجزاء واحدا بعينه
يبعث يدا او راسا او كبدا او قلبا وذلك لان الصحيح الثابت ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ ان الاجزاء العضوية يتبدل بعضها الى بعض في الاغتذاء
ويغتذي بعضها من فضل غذاء البعض ووجب ان يكون الانسان المتغذي من الناس
في البلاد التي يحكى ان عادة الناس فيها الناس اذا اقتات من الغذاء الانساني
ان لا يبعث لان اجزاءه من اجزاء جوهر غيره وتلك الاجزاء يبعث في غيره او يبعث
هو وينقص اجزاء غيره فلا يبعث فان قالوا ان المبعوث من اجزائه اجزاؤه
التي بها يصح حياته فلا خلاص فيه لان ما هذه [illegible] وقت في الاستخفاف

وتخلف صح

ان يكون بعضها متوما للحياة وبعضها نابيا غير متوم وصار البعث عن ذلك التراب
وعن تراب غيره سواء لا فرق فيه فتقدر مثوا حكم العدل الذي يراعونه في
بعثنا اعضاء البدن الآن يجعلوا الاجزاء المخصوصة بالبعث خصوصية مخ
زايل عنها وهو انها في حال الحيوة الاولى كانت مادة الاجزاء المتومة للحياة
فيكون القول بالبعث لا فائدة فيه ولا جدوى بوجه من الوجوه الى تخصيص
بعض الاجزاء المتشبثة بالبعث دون بعض هو القول بتخصيص بلا مخصص كان
سببا في استحقاق شيء للمنح دون غيره وحالة العدم للكائن وللممكن الكون
الغير الكائن في المادة القابلة لها واحدة وانت اذا تاملت وتدبرت
ظهر لك ان الغالب على ظاهر تربة المعمورة جثث الموتى المستحيلة وقد فرشت جثث جميع الجثة
فيها فزرع وتكون منها الاغذية وتغتذي بالاغذية جثث اخرى فاني يمكن
بعث مادة كانت حاملة لصورتي انسانين في وقتين او لهما جميعا في وقت
واحد بل لمائة فان قال قائل انه يبعث للشخص من اي تراب اتفق من ح
ومن ماء وهواء ونار وليس من شرطه ان يكون للاسطقسات الموجودة في الحياة
الاولى بعينها فهو بعينه القول بالتناسخ الصراح والقول الاول الظاهر هو القول
بالتناسخ الا انه مقصور في صورة اخرى بالحيلة المؤلفة واما بالحقيقة فلا فرق بين
الماديين والمتشكلين في التشابه بين العرضين فقد كانت فيها صورة انسانية
فعدمت والاخرى لم تكن فيها والان لست اعني في وقت التقصير عنها عند
النشاة الثانية فان كان رد الروح الى احد الماديين تعالى فكذلك
المادة الاخرى اذا البدن الانساني الثاني يجمع البدن الانساني الاول بعينه
ورد الروح في بدن غير البدن الاول هو التناسخ فان احبوا ان يسموا باسم
التناسخ البدن الغير المشارك للبدن الاول في المادة الموجودة بالعدد فلهم ذلك
ولكن المعنى فيهما واحد غير مختلف البتة ووصف القائلين بهذا القول النصارى
واليهود وهؤلاء الشريعة الالهية على لسان نبينا قد جاءت افضل ما يمكن ان

يجري على الشرايع مصلحة وحكمة ولهذا اصح ان يكون خاتم النبيين والشرايع واخر الملل والدول
ان انسان نبي من تعريف كمال هذه الشريعة وفضلها وقصور الشرايع المتقدمة عن شاوها
اجل من ان يجعل حشوا في غرض غيره لاختلاف فيه لكن الذي يحتاج اليه من الاكثر
تعريف فضلها من جهة المعاد فهو انما في غير التي الشريعة اعظم قصدها الخواص من
انسان الانسان حتى يتفصل الخير كل الاصلاح نفسه ومع شريكه في نوعه وشريكه في جنسه واما
المقدار الذي يخوض فيه الكلام الشرعي من امر المبادي فالدعوة الجملية الى وجود
الصانع ووحدانيته وحكمته وعدله وبراءته من صفات المشتبهين به النقص ووجود
الملائكة والاخبار من السنة لا الآخرة بالجليل دون الدقيق ويوضح جناب التخصيص المحضي
عند الجمهور وتصوير الملائكة في احسن صورة يتخيلها الجمهور دون الكمالات العقلية المحضة
والسمات الروحانية السخية التي لا يتخيل اليها عقول دون عقول الحكماء ثم ترغيب
الجمهور وترهيبهم بالبشارة بالثواب والانذار بالعقاب وتصوير السعادة
الشهوانية لا بالصورة الالهية البليغة الفائقة التي هي عليها بل بالصورة المتوهمة
عندهم والسحنية لديهم وهي اللذة والراحة وتصوير الشقاوة على مثل ذلك ثم
اللذة التي اللذة المبصرة والمسموعة والمشمومة والملموسة المطعومة والمنكوحة
من الملبوسة ومشاع الشهوانية في المبتكر كلها واحاديثها من حور عين وولدان مخلدين
وفاكهة مما يشتهون وكاس لا يصدعون عنها ولا ينزفون وجنات تجري من معين ح
من تحتها الانهار من لبن وعسل وخمر وماء زلال وسرر واراك وخيام
وقباب فرشها من سندس واستبرق عرضها السموات والارض وما يجري الروحانية ح
مجرى ذلك وتسليم الراحة التي هي الخلو من الافزان والمحن وفي الدوام على النعيم والنشاط
واعظم ذلك كله زيادة رب العالمين وكشف الحجب عنه لهم والدلالة على ذلك قوم
فانه شيء ما ثبت بحكم اتفاق السواد الاعظم عليه تواتر الاخبار به فان الحكام
من البشر اذا دعوا الى الجنة والعدل الانسانيين فكانهم دعوا الى امر هو خلاف
طباعهم البشرية وعندهم كانت نفوسهم الحيوانية الغالبة على النفس الناطقة المحصنة

كانها معدومة اصلا و معدومة الفضل و سلطان البتة لم يكسبوا اليه الا قدرا و ربما
ثم من الممتنع ان يخص واحد من البشر بابا بانكاف شركائه جنسه من الرحمى
والرهبى الدنيا وبين ما يلتذ به من الغرض مثلا فمن يجوز ما علق المحسنين والمسيئين
من ذلك عندهم فى الدار الآخرة يتخيل من الملذ والانسانى حيدة وتصوير
ذلك بصورة يفهمونها ويتخيلونها اما المحسن فبما هو معد لهم واما المسئ فبضد
ذلك من السعير والزمهرير والزبانية والسلاسل والاغلال واكل الصديد وشرب
الحميم ونضج الجلود كلما نضجت جلودهم بدلوا جلودا غيرها ليذوقوا العذاب
حتى لا يبقى عقابهم فانه اذا لم يتمثل لهم العقاب والثواب الحقيقى البعيد عن الافهام
وما نطقوا لهم بر عنوا ولم يرغبوا وان لم يبعث ابناؤهم لم يرتكبوا الا ما يرضى فوجب
فى حكم السياسة الشرعية تقرير امر البعث والحساب والثواب والعقاب بهذه الوجوه
وقد صرح صاحب شرح جنسا فى ذلك ميلا لا يمكن ان يزاد عليه فيه البتة وبالجملة
عند المحققين من اهل البعث الابدان ثم حلوها فى الابدان الآخرة من المطعم والملبس والمنكح
فهو لذلك مذهب الاوهام فى ادراك المعاد وذلك انه ان كان السبب فى البعث هو ان
الانسان هو البدن او ان البدن شريك النفس فى الاعمال الحسنة والسيئة فينبغى
ان يبعث هذا القول بعينه ان اوجب ذلك فانه يوجب ان يثاب البدن ويعاقب
بالثواب والعقاب البدنى المعلوم عند العالم وان كان الثواب والعقاب روحانيا
فالغرض فى بعث البدن ثم ما فى ذلك الثواب الروحانى والعقاب الروحانى كتشبيه وتصوير
فلكاهم حتى يرغبوا او يرهبوا كما بل هم البصراء منهم شئ غيرهم يكونون فى الآخرة
كالملائكة بصورهم من احرار روحانيين زيادة على هذا الضوء فى تهذيبهم غير
الذى قبلهم على ان ما يتخيله الجمهور من امر الملائكة وامر الجن والشياطين ايضا
هو انهم اشباح بالاء الذة لهم ولا لطافة ولا يأكلون ولا يشربون ولا ينكحون ويكونون
وجيه وان زاد العين والنهار لا يفترون ثم لا يتناسلون او ان مروا الذى تخيل
من هذا فى نفوس الجمهور والعامة وان حملوا انفسهم على اعتقاد خلاف ذلك وما هو شرعيه

هذا انهم معذبون بان السعادة الحقيقية واللذة الروحانية غير معلومة عندهم ولا لهم
فى اذهانهم وجود وان اعترف بها طائفة منهم قولا فكيف هذا الا فيما فى مناقضة الجاهلين
المعاد البدنى وهذه او تشبيه البدن بها

القول فى مناقضة القائلين بالتناسخ

التناسخيون بالتناسخ يحتجون لصحة دعواهم بان النفوس قد صح من امرها انها
جواهر مفارقة للمادة وصح من امرها انها تفارق الابدان بعد الموت وصح ان الابدان
الثانية غير متناهية فلا يخ اما ان يكون النفوس متناهية او غير متناهية فان كانت
النفوس الموجودة الآن مفارقة للابدان الثانية غير متناهية وجب ان يكون فى الفعل
هو محال وان كانت متناهية وابدانها غير متناهية لم يكن بد من التناسخ وكرورها
فى الابدان قالوا وان كانت النفوس موجودة قبل الابدان على ما هو الرأى الاصح
هو جوهر التناسخ ظاهر اكثر الآراء على وجود النفس قبل البدن وكيف لا يكون كذلك
وهى ان كانت موجودة قبل وجود البدن على فرادها هو من الصفات المتعلقة بالبدن
والصور المادية والصفات المادية محال ان يفارق وخلا من الاحوال وذلك
لانها اما ان تحول جواهرها وما هياتها عند المفارقة فلا يكون بعضها الماديتين
ويكون المادة الاولى ضد ذات لم يبق فيها شئ لانه محال ان يكون المادية الاولى
مركبة من صورة ومادة فى جوهرها حتى يكون التمييز لاحقا لتلك المادة والمادة
ثابتة فيلزم ان يكون ما دتها مادة غير المادة التى قبلت لا ضافتها الى انها مادية
ويلزم ان يكون تلك المادة من محركات المادة الاولى ويكون السؤال فيها ثابتا بعينه
واما ان تتحول اعراضها ويكون هيئاتها ثابتة فى الحالين فيكون مفارقة للمادة
عارضة لها لا انها فى جوهرها ثابتة فى المادة بل هى فى جوهرها مستغنية عن المادة
وقد فرضت قائمة فى المادة بجوهرها هذا خلف ثم ان جوهرها جوهر لا فى مادة فهى لا ان
يعرض لها ما يعرض للمادة لانها فى جوهرها واحدة محضة لا كمية لها ولا مقدار ولا مكان
ان تقبل التجزى وكل ما فى الجسم فانه ضرورة يحتمل التجزى ولا يصير منحرفا متحيزا
الجسم كالاحوال المتعلقة بها بالجسم كالاشكال والاحوال المتعلقة بالجسم ما

الناطقين حقه

حكاية تمنة ابدال الكمالات ... فى لازوال
تشبيه ... ابتداء ...

اجزاء الجسم كالخفة والصور التركيبية وان يكون النفس ان كانت صورة مفارقة في حال من
مادة بجملة فان هذه ابعد الصور من ان تفارق في الوجود وان ظن متوهم انها من المفارقات
فهذا خطأ وقد بين ارسطاطاليس خطأهم فيما بعد الطبيعة فتبين ان النفس اذا
كانت في حال تفارق المادة فليست من الهيئات المتعلقة بالمزاج البدني و
المتقررة في المادة فليست مما يحدث بحدوث البدن واذا كانت النفوس
موجودة قبل الابدان وجب ان يكون لها في الوجود السابق مع الابدان عدد
محدود والابدان غير محدودة فالتناسخ اذن واجب قالوا وليت شعري لم
وجب للنفس لما كانت مفارقة للمادة ثم قارنت المادة وقرنها بتلك المادة لم
يجب مثل ذلك الحكم في مادة اخرى اذا فارقت النفس المادة الاولى وعاودت
كما كانت فانه ان كان السبب في المقارنة طبيعة النفس فالطبيعة ثابتة
في الحالة الثانية وان كان السبب فيها تهيؤ مزاج بدني يصلح للنفس كالشرك
للطائر فيجب ان يمكن ان يصلح لها مزاج انساني مشاكل لذلك المزاج ومقارب له
فليس الذي يتعلق بالنفس من المزاج الا ما يحتمل التفاوت فان النفس الواحدة
تتعلق بابدان مختلفة المزاج في سنين مختلفة واغذية مختلفة وبلاد
انه ان كان ذلك حالا لا يحتمل التفاوت فوجود مثله من الممكن وان كان السبب في
المقارنة هيئة من هيئات شيء ذي ارادة متعود تلك الهيئة من الممكن ان يعود الموجب — العلة ح
وان كان السبب هو الله عز وجل والملائكة فهم باقون فيمكن ان يعود النفس
المفارقة الى البدن ممكن والممكن في الازليات واجب وهذا دليل القائلين بتناسخ
النفوس الناقصة انه ان كان السبب فيه طلبه للكمال بتوسط الالات البدنية
كما قال الحكيم اليونانيين ان النفس هبطت لترتاض كي تنال الا انها اذ هبطت دنيا — لترتاض آ ض ار
فهو وقبت تستحقها في البدن او هربت الى البدن فهذا ايضا جائز لها في حال
مفارقتها البدن ناقصة كما كانت قالوا بل كانت واجبة ان كان طبعها
الداعي لها الى الاستكمال موجودا معها وانما تشتغل وتتحير بالبدن والحواس

٢٥

التي فيه والقوى الشهوانية والغضبية المسلطة عليها فيه فلا تشعر بنقصها ولا تتحرك لطلب
كمالاتها ومازالت باقية في بقائها بعد خروجها من البدن ناقصة معطلة وقد قالوا
ان المعطل لا وجود له في الطبيعة قالوا ويجب من ثبات ... في ان النفس كانت
لا تبقى الا انها لو بقيت كانت مدة وجودها بين البدنين معطلة
ولا معطل في الطبيعة فلا يمتنع ان تكون النفس في مدة متناهية معطلة ويجب
ان تبقى معطلة مدة لا نهاية لها ويجب من ذلك قوله انه يحل من البدن جسما
لطيفا لا يشبه الاجسام ولا يتخلص من المادة فهو صورة بل يحدد ...
يكون هذا الجسم معطلا وما معنى هذا الجسم اللطيف الطافية بانه مشف او متخلخل
بين وكثيف ما كان فهو جسم طبيعي لا محالة حامل للنفس فهو حيوان ليس بناطق
ولا لا ناطق وهذا خلف لهذا احتج ما يحتج به القائلون بالتناسخ على الاشراك
والقائلون بتناسخ النفس في كافة انواع الحيوان محتجون بان النفس اذا قدرت
على تهيئة مسكن لها شيء من الانسان فهي قادرة على تهيئة مساكن لها
دونه وان كان ذلك بتقدير الهي او تقدير سماوي فالابدان الانسانية و
الحيوانية غير الانسانية داخلة في ذلك التدبير والتقدير فلا يمتنع ان تسكن
النفس في الابدان الغير الانسانية اما في القسم الاول فالاولى اذا كانت
النفس لها خلق من اخلاق الحيوان الغير الناطق ولم يكن له التفصيل الا بالتناسخ
وكان قادرا على تكوين بدن غير الانسان على ما قلنا ان يكون بدن نوع
الشبيه به في الخلق ان كان غضبيا فبدن السبع وان كان شهوانيا فبدن
بهيمة كالخنزير وما اشبهه بحسب الخلق ... فيسكنه واما في القسم الثاني — لم
فالاولى ما يستحقه النفس الردية التي استحقت النكال بسببها فابدان ممتحنة
بالمشقة مبتلاة بالخوف والرهبة وقال المعترفون منهم بالشرع ان
الله تعالى قال في محكم كتابه وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا امم امثالكم وهذا هو الحكم الجزم بان الحيوانات الغير الناطقة امثالنا ونسبوا

اشتغالنا بالنفس فهي اشتغالنا بالنبوة ونحن ايضا اشتغالنا بالنبوة وعاد عليهم شكا ودم
في جملة التناسخ ونقل لنوهم في تجويز تناسخ النفس الناطقة في ابدان غير الناس ان
النفس صورة وكمال للبدن الا انها من شأنها ان تفارق والانواع المختلفة لا تتفق
في الصورة العقلية بكمالها البتة وهذا امر اورده ارسطاطاليس اذ قال ان
نفس الانسان يدخل بدن غير الانسان فكأنه جعل صورة الزجاج بدنه ان يدخل
في آلة النجر وهذا حق لازم ووجهه ان صورة الانسان ليس يصير انسانا بشكل بدنه
ولا بصورة الطبيعية وحدها بل انما يستكمل انسانيته بنفسه وهو مبدأ افعاله
المقوم لنوعه فهي ان يشركه فيه غير نوعه وتفارقه بأمور بعدها ليست بفصول
بل عوارض فلهذا لا يشارك الانسان في نفسه غيره من الحيوانات واذ قد حكينا
عمدة التناسخيين بالتناسخ في اصلهم فهم ما بينهم فانا موقوفون على موضع الذي
من كلامهم وهو فرضهم النفوس موجودة قبل الابدان ثم في احتجاجهم انه كان
ما حدث بحدوث المزاج فهو صورة مادية وهذا غير قولي ولا ... على ان الطلاق
وان كان ... عند قوم مخصوصين ثم ليس بواجب ان يكون وجود
النفس ... مفارقة البدن لوجوده قبله فهذه مقدمات ... من قبل
... للدخول في الابدان وعرض له ذلك عند وجوده في البدن فاذ قد ثبت
هذه المقدمات ... التي بنوها على ... الكتاب ... بما ...
انه لا يمكن ان تعود النفس بعد الموت الى البدن البتة بأن نقول انه لا يخلو اما
ان يكون وجود النفس في البدن على سبيل مقارنة النفس للبدن بعد وجوده كان
خارجا عنه او يكون على سبيل حدوثه مع حدوث البدن بأن يكون مزاج البدن
موجبا لحدوثه من السبيل الى علة او يكون كذلك على سبيل الاتفاق والبخت
فنقول لا يمكن ان تكون النفس موجودة قبل الابدان لان النفوس الانسانية واحدة
بالنوع وواحدة في الماهية فان وجدت مفارقة للمادة الجسمانية فاما ان
يكون منها كثرة او يكون النفوس كلها نفس واحدة فان كانت منها كثرة

المتصلة نحل

من محال ان

موقوفون نحل

فيه

ذلك

في المعنى واحدة فهي متكثرة لا في المعنى بل بالمادة المتكثرة التي تتكثر بتكثرها المعنى
فلها اذن مواد مختلفة فاما ان يكون مواد روحانية فيكون السؤال في تكثر
المواد الروحانية المعنوية هو السؤال بعينه او جسمانية متكمية تقبل التكثر بالقسمة
الكمية وان لم تقبل بالقسمة المعنوية ولا يحل تقسيم على جامعة متفرقة في اجسام
او كانت في اجسام وقد فرضت مفارقة للاجسام لم يكن فيها البتة اختلاف
وان كانت النفوس كلها نفس واحدة فيلزم ان تكون نفس زيد وعمرو واحدة بالعدد وهو ...
وكذلك القول في النفوس غير الانسانية فليست النفوس اذن موجودة قبل الابدان البتة
بل هي حادثة مع الابدان ولن يجوز ان يكون ذلك على سبيل الاتفاق والبخت
لانه قد تبين في الكتب الحكمية ان الامور الطبيعية ليست اتفاقية لان الاتفاقيات هي
الاقلية والطبيعية اما اكثرية او دائمة فاذن الحق ان النفس حادثة مع حدوث المزاج
البدني فان المزاج البدني سبب لان يصير البدن قابلا للنفس او المستعمل الطبيعي
بسبب من الاسباب المفارقة جوهر النفس الذي يستكمل به نوع ذلك البدن بأن يكون
شأن ذلك السبب نوعا من التعلق ليس بأن ينطبع النفس فيه انطباع الصورة ...
في مادتها بأن يحصل فعله المستولي عليه ويتصرف اول تدبيره التعقلي عنده واما
التعقل فهو فعله في جوهره وذاته لا حاجة له في وجوده عنه الى شيء غيره بل هي
يحتاج في مبادي وجوده الى الخارجات عنه وهذا ... في تقريره في ...
كتب واذ ... ان وجود النفس مع حدوث المزاج ... انه كلما يحدث المزاج
يجب معه وجود نفس حادثة اذ ليس لها ذلك بالاتفاق ولا بالعرض بل امر لازم
بالضرورة فاذا حدث مزاج بدني وحدث معه نفس متعلقة به التعلق المذكور فمحال
ان يقال بالتناسخ لان الحيوان الواحد نفس واحدة فاذا قيل بالتناسخ وجب وجود
نفسين في بدن واحد النفس الحادثة بحدوث البدن والنفس المتناسخة كل واحدة
منهما نفس كاملة واحدة مع الاخرى بالنوع فاذا ... وجود نفس في البدن الاخر ...
اقتضى ... المستولي عليه انما يكون واحدا في البدن فمعنى نفس واحدة لا يكون الحيوان

بل

المفارق ان يقتضي وجود نفس بعينها ... البدن متعلق ... النفس

امر

كى

واذ

شهد بان

وكانوا بالحقيقة نفسه عند نفسه شيئين مختلفين اثنين منفصلين حيوانية على البهيمية
ظاهره الانسان مع الحيوان واحد وباطنه المشهود به واحد ليس باثنين مختلفين فظاهر وسائر صح
ان النفسين لا يكونان معا في جرم الانسان الثانية غير هذه المشهود بها وغيرها التى تنفعل
افاعيلها لا يكون لها تعلق بالبدن لان التعلق هو هذا فلا يكون لها وجود في البدن
فبقى من هذا ان كل بدن فان نفسه يحدث معه مع حدوث مزاجه وانه ليس يمكن ان
كانت تحيل الا بعد مفارقة ابدان فتنتقل لا اختلاف فكذلك انما المعنى في التناسخ الذى في صح
ذكره اجلة الحكماء مثل افلاطون وآل فيثاغورس رمز وتمثيل وكلام ما هو كى
والغرض فيه الاشارة الى الهيئات الردية التى تبقى في النفوس بعد الابدان اذا
كانت النفوس شريرة فاجرة فيتعذب بها النفوس ويكون كانها ينتقل في الابدان في الابدان صح
لان وجودها لم يكن بمخالطة ومجاورة وانطباع في المادة بل بجذب نزوعها عن القوى
البدنية واقتصار فعلها مع البدن وهذه الهيئات كانما ما في النفس من
الاستكمال الذى يخصها والعقل الذى لها في جوهرها والشعور باللذة التى تخصها
والشهوة التى لها في جوهرها فاذا وجدنا انفسها وهو الاثر الثابت في
النفس من القوى البدنية بعد الوداع فكانه في جميع البدن ولان الآثار الردية اما
شهوانية بهيمية واما غضبية سبعية فكان الآثار المكتسبة للنفس اما
بهيمية او سبعية فكانهم قالوا ان النفس الشريرة الفاجرة يحصل بعد الموت في
ابدان من هذه الهيئات الردية سبعية وبهيمية واقول ان اكثر ما يعتمده
من لقيته وممن سمعت من اهل التناسخ حكايات واخبار محكية عن فلان من
وبزرجمهر وغيرهما ليس يجب ان يغتر بمثلها الا بعد ان يثبت الدعوى التى ادعاها خطبها
فاذا بطل ان يكون المعاد للبدن وحده وبطل ان يكون للنفس والبدن
جميعا وبطل ان يكون على سبيل التناسخ فالمعاد اذن للنفس وحدها مع ما تقرر للنفس صح
بعد ان كان المعاد موجودا وذلك ما سننبئه **الفصل الرابع في الابانة عن ان**
الباقي من الانسان الانسان اذا بدا له ان يتامل في الشيء الذى لاجله

ورجله

يقال له هو المنقول لنفسه انما يتحقق له ان ذلك بدنه وجسده ثم اذا فكر وامتحن ان يده
واضلاعه وسائر اعضائه الظاهرة لو لم يكن له من بدنه لم يبطل ذلك المعنى الذى
اليه يشير عرف ان هذه الاجزاء من بدنه غير داخلة في هذا المعنى حتى يصل الى الاعضاء
الرئيسة كالدماغ والقلب وما يجرى مجراها فكثيرا منها عند مفارقته لا يبطل هذه والكبد
الحقيقة منه دفعة بل يبقى بعد مدة قليلا او كثيرا ويبقى القلب والدماغ اما الدماغ
فقد يحتمل ان يفارقه جزء منه ويكون ذلك المعنى ثابتا فيه واما القلب فلا يمكن ذلك
في الوجود ويمكن في التوهم لانه قد يتوهم الانسان ان انيته التى يحكم عليها موجودة
ويجوز ان لا يعلم ان له قلبا وانه كيف هو وما هو واين هو وكثير من الناس
ممن لا يعرف القلب يتوهمه ويعتقده كما علا انيته وذاته المعهودة ومن المحال ان يكون
الشيء واحدا ويعلم ويجهل معا او يكون جزءا من ذلك الواحد داخلا في حقيقته الى ان
ثم يعلم ذلك الواحد دونه فقد تقرر من هذا وصح ان البدن بالكلية غير داخل في المعنى
المعبر عنه بالانسان بل الشيء الذى يكون محمولا له او متوهما او ساكنا مع انه غيره وخارج عن الانسان
عنه الا ان الانسان لفرط ذكره احساسه وشكل اتحاده به حتى ظن انه هو
فيشق عليه مفارقته اذ قد يشق عليه مفارقة كثيرة من التى رجا عنه على سبيل الالف
واما في التحقيق فان الانسان او الشيء المعبر عنه بالانسان الذى هو المراد عليه مع
انما منه فهو ذاته الحقيقية وهو الشيء الذى يعلم منه انه هو وهو النفس ضرورة وانما
يقوى ويتوقع الشر والخير الواصلين اليه بالحقيقة والخير والشر الواصلين الى ما حاورته عنه
لا بالحقيقة لاجل ما يشركه فيه من الم واللذة او الفرح والبهجة وما يلحقه من الشفقة و بل صح
البغضاء والالفة والسعادة والخيرات والشرور الواصلة الى البدن وهو
المتهم الثاني فبين من هذا ان معنى ما يقوله الانسان انى يصيبنى خير او شر بالحقيقة
هو ما يصيب نفسه وحده اذ ليس من هذا الشخص الشيء غير البدن نفسه في الخيرات خلى صح
والشرور الواصلة الى بدنه من فارقته عنه وانما يشركها فيه على السبيل المذكور
فاذا توهم الانسان ان هذه الانية منه قد تجردت من هذه التوابع البدنية فقد

انواعها من اللذة والشقاء الا انه شبيه بالمشترك في البعض يكون كمن فقد اللذات والالام
الموجودة في اخوانه والافه واذا ما لفه اللذات والالام خاصة به كان حينئذ
الملتفت الى المقام بالحقيقة هو هذا الذي في المعاد الان اشتاق ذاته على نفسه وتخيل
بشرائن هوية الاشياء الان نفسه فظن غيره انه هو وظن خيراته وشروره
انما خيرات ذاته وشرور ذاته وظن انه اذا خلا عن تلك الخيرات والشرور
فقد خلا عن الخير والشر بالاطلاق فظن انه لا سعادة له الا اللذة الجسمانية ولا
شقاوة له اذا لم يكن الالام الجسمانية ولم يكن يرتفع هذا عنه وهام الناس في قوته
وفي اول المخاطب فاضطروا واضعوا الشرايع في الترغيب في الثواب والترهيب
بالعقاب الى ان قالوا ان السعادة الاخروية باللذة الحسية والشقاوة الاخروية
بالالم الحسي والغرض في هذا الفصل هو تنبيه النفوس الحكمية على فساد هذا الخاطر
المذكور اياها وتقصير الوهم فيهم انهم اذا لم يكونوا في الدار الآخرة بما هو في الصورة
وعقدوا ابدانهم فقد استحالوا اشياء او فيسوا بما يظنون المعاينين
ولذا لم يكن لهم شيء من اللذات الحسية والالام الحسية فاني فرغوب فيه ومرهوب
عنه في الدار الآخرة فكان المثال في ذلك مثل صبيان الكتاب بل اخر ...
مثل صبي او رجل مات وصدره يجانب ويغاب وهل يكون لنا ثواب وعقاب فان
هذا الظن ما يجيء في تصفية النفوس فاذا فرزنا انما نحن نفوس فاما وصحنا ان نفوسنا
باقية بعد ابداننا ظهر من ذلك انا في الحياة الآخرة لا يكون استحق الاشياء
بل نحن اما للسعداء من الى درجات غيرنا فنحن في الحالين جميعا نحن بانا بلا
مستحقين الاشياء غير ما نحن الان وقد ما نحن الان هو

الفصل الخامس في اثبات استغناء النفس في القوام عن البدن

قد ذكر غيره من كتب بيان جوهرية
النفس في خاصيتي شرحها الكتاب رسالتها في النفس واما الذي نقتصر عليه
من ذلك في هذا الكتاب فنقول بيان ان النفس الانسانية التي هي المسماة
بالناطقة ليست منطبعة في المادة ولا قائمة بالجسم من وجوه احدها انه لا يمكن

هو صح — اذا لم يكن له صح — الآخرة صح — انما نحن صح — وذلك صح

ان يكون لجسم

موجودة
ان يكون لجسم من الاجسام قوة غير متناهية البتة ولا يمكن ان يكون قوة غير متناهية
في جسم لان كل جسم قابل للتجزي فالقوة قابلة للتجزي ضرورة فتحوي الكل والاجزاء من تلك
الاجزاء اما ان يكون متناهيا من حيث التغير الذي يحتوي عليه الكل فيكون مجموعها
متناهيا وذلك مقابل قوة الكل فالكل يحتوي على متناه فقط وهو واما ان يكون
كل جزء او جزء ما يحتوي على جميع ما يحتوي عليه الكل وهذا ممتنع لان قوة الكل اشد من قوة
الجزء ومقوماته اكثر فتبين من هذا انه لا يمكن ان يكون قوة غير متناهية في جسم البتة ولا
سيما اذا ثبت ضرورة ان كل جسم متناه ثم النفس غير متناهية القوة لان ما تقوى عليه من
التصورات العقلية غير متناهية ... لان بعض المعقولات من الامور الرياضية وهي
غير متناهية وكذلك كثير من الامور الطبيعية والمعاني الالهية وقوة النفس على كل واحد
من تلك الغير المتناهية قوة واحدة فتبين ان النفس لا يمكن ان يكون جسما او في جسم
فيكون قوته في جسم ولا يمكن ايضا ان يكون في شيء متجزي من لواحق الجسم اعني الجزء
الذي لا يتجزأ فقد فرغ عنه في كتب الهندسيين والطبيعيين واما النقطة فليست مما يمكن
ان يقال انها تقبل نوعا من المزاج عند اجتماع العناصر فيصير به متهيئة لقبول النفس
اذ قيل ان وجود النفس في البدن على هذه السبيل والاختلاط في غير منقسم بل لا يخفى
من المزاج شيء البتة غير اضافة مجردة موهومة ليست من المعاني الوجودية العائدة
وهل يمكن ان يكون طرف في ظرف جزء من العناصر هو بسيط من ذلك الجسم الذي فيه النفس
وكما انه طرف الجسم بالحقيقة فهو طرف بالوضع لمحل الجسم فكيف بجهة الجسم ... وعلى
النقطة لها وضع ما ولا وضع للنفس لكلي للذات ولا بالوضع اعني في الجسم ... والارادة
من الجهة فكذلك الجسم الذي هو فيه والوضع برهان ذلك ان المعاني المعقولة لا اوضاع
لها لانها ان كانت ذات وضع فلا يخلو اما ان يكون لها الوضع الذي هو قبول
الاشارة اليه في جهة او نسبة الاجزاء بعضها الى بعض في الجهة كما للنقطة ذات وضع
بالمعنى المتقدم ليست ذات وضع بالمعنى الثاني فان كانت الصورة المعقولة ذات وضع
كما للنقطة ففي نفوس ... الاشياء واما بالذات كلا ... واما بالوضعي

غير صح

كالمحسوسات الاجساد وكل صورة معقولة مضافة الذات الى محسوس في المادة بطرف منه
وان كانت بالمعنى الثاني كان لها حد من حدود الوضع في الشكل والسطح او العضو
فقد تبين ان كل ذي وضع فله مقدار محدود فان الانسان المعقول اعني المعقول
مقدار محدود والانسان المعقول هو بعينه المعنى الذي لا يختلف فيه احد من الناس
وهو موجود في حد الانسان فاذا كان هذا المعنى هو الانسان المعقول وهو واحد معلوم
وجب ان يكون ذلك المقدار المعقول مقابلا لمقدار هو موجود فوجب ان يكون
مقادير الاشياء الخاص كلهم في السطح والعضو واحدة وهذا خلف فكذلك وجب
ان يكون احوال خلقتهم الداخلة في الوضع واحدة وهذا محال فتبين انه لا وضع
للصورة العقلية وهذا البرهان ليس قياسه على مجرد امتناع فرض الصورة المعقولة
في النقطة فقط بل هو على امتناع ذلك في الجسم وكل ذي وضع من ذوات المقادير
فتبين من هذا ان النفس مفارقة للمادة بالذات وغير داخلة في ذوات الاوضاع وخصيصة
الجهات والامكنة البتة واما الصورة المحسوسة فلما كانت ذوات اوضاع لم تكن
كلية وكانت تقتضي مقادير المنطبعات منها في الآلات مقابلة لمقادير ما في ذوات
المحسوسات مثلا ان الشيء المحسوس اذا انطبعت صورته في الرطوبة الجليدية فقامت
فيها ذات وضع ومقدار مساو لما ينطبع فيها مما دونها صورة اصغر من ذلك
اذ كان من ذلك المحسوس جزء ... فيها اكبر وكل واحد من ... خارجة حتى من الآخر
ولو كانت الصور النفسانية ذوات وضع وجب ان يكون للامور المفارقة
اوضاع مقابلة للمعقول منها اذ ليس لتلك الا وجود واحد فقط وهو الوجود العقلي
ولا يلزم على تقدير المعقول اعني ان لا يكون للامور المحسوسة اوضاع تقابل المعقول منها
اذ كل محسوس فله وجودان وجود هو به محسوس غير معقول اصلا وذلك الوجود
هو وجوده ذو الوضع ووجود آخر به معقول وهو وجوده الذي لا وضع له فتبين
ان الصورة المعقولة من المحسوسات تقابل وجودها الخالي من الوضع وهذا حق وتبين
ان النفس قائمة بذاتها لا في المادة وانها لا يخلو اما ان يكون فعلها العقلي بذاتها وحدها

وبالحري الذي

لا حاجة لها في الفعل الى شيء غير ذاتها او آلة لها او يكون فعلها اعني المستقل بالآلة ام
من غيره فان كان فعلها ذلك بذاتها فلها قوام ووجود منفرد بذاتها لانها اذا لم يكن
لها ذات منفردة فليس لها فعل غير الذات المنفردة لان الفعل بعد الذات فاذا كانت
الذات بالحد مفارقة جاز ان يكون الفعل بالحد مفارقا دون الوجود ولكن ان الفعل
بالوجود مفارقا فقد وجدت الذات اولا بالوجود مفارقة ولا يمكن ان يكون
الذات بالحد دون الوجود مفارقا والفعل بالحد والوجود معا مفارقا ولكن لقائل
ان يعترض على هذا بالطبيعة فيقول انها صورة مادية وهي مع ذلك تحرك بذاتها
فيوجد فعلها وهو التحريك مفارقا لان التحريك لها وحدها وتصير عنها وحدها والمادة
التحرك فقط فالجواب عن هذا ان فعل الطبيعة هو التحريك وهو غير مفارق لان ذات المحرك
موجودة في المادة والتحريك هو الحركة بالذات وان اختلف بالاضافة والتحريك ليس
ذاته الوجودي الاضافي موجودا قائما بنفسه ولا في المحرك بل في المتحرك وهذا قبيل
هذا في السماع الطبيعي على ان فعل الطبيعة هو الفعل اعني قوة ... الفعل
من طبيعة والمادة والمادة تنفعل عنها الوجود فيها لان وجود ... التفعيل
وجوده بها وذلك كالاضافة للفعل اليها امر جوهري حيث يوجد بجوهرها وجد فعلها
وليس كلامنا فيما يجري هذا المجرى بل فيما ليس فعله ذاته بل امر تابع غير ضروري لذاته
فان ذلك حيث ذاته تشارك الفعل فلا يمتنع ان يتقوم ذاته والا لم ... الفعل
فيكون ... مستغني في ذاته عن الآلة والمادة موجبا لتقوم ذاته منفردة قبل الفعل
واما الشيء الذي يوجد ذاته ولا فعل له يوجد من ذاته الفعل منفردا الا حاجة له
الى آلة ومادة فمعلوم ان المادة غير جوهرية له من تلك الجهة ...
... الامور الجوهرية له حتى يكون جزء حده ويكون المادة ايضا جزء من اجزاء حده
او خارجا من حده ويكون جائزا ان ... ليس بجزء حد ...
انه لا يمكن البتة ان يكون شيء ... ذاته منفردا غير مفارق الذات وهو مفارق
الفعل والنفس الانسانية لا ... في فعلها المعقول لا ... اما ان يكون بتوسط آلتها ...

الفعل صح

والاولى به ... في الآلة ... فاعلا
صح

بعض اجزاء الحد بعضها او اجزاءها
ما ليس بجزء ... لا يمكن ان
ليس ... ما ليس بجزء ...
صح

او بذاتها فيقول ليس في ذلك بتوسط آلة ولا مادة البتة لان النفس الناطقة تعقل آلتها
وذاتها وتعقل انها عقلت وليس بينها وبين الآلة ولا المادة آلة ولا مادة
وليس بينها وبين ذاتها وبين فعلها آلة فان النفس الناطقة قد تعقل آلتها
وفعلها فلا يكون بذاتها وحدها وليس فعلها ادراكه جوهرها لانها فالنفس الناطقة
مفارقة الذات للآلة والمادة واما كانت الحواس غير مفارقة للمادة لم يكن يمكن خ
فيها ان تحس الحس الا بحس البتة وان كان محسوس الجوهر ولا الاحساس ذاتها
وايضا لو كانت النفس الناطقة قائمة في المادة لكان تكرار المعقولات الشاقة عليها
القوية وادمانها التعظيم التأثير يضعفها في تأثيرها في المادة فيضعفها ويكلها
كما في المبصرات القوية تكل البصر او تضعفه والمسموعات القوية كذلك السمع وليس
الامر كذلك في الناطقة بل كلما تكرر تعقلها او تكررت المعقولات القوية ازدادت
قوة وايضا لو كانت النفس الناطقة قائمة في المادة لكان المعقول القوي الوارد عليها
لا يدرك في اثره المعقول الضعيف استيلاء تأثير القوي على المادة كما ان العين
لا تبصر بعد النور القوي الاشياء الخفية والاذن لا تسمع بعد الصراخ الاصوات
القوي الاصوات الخفية واما النفس الناطقة فانها كلما عقلت معقولا قويا ازدادت
قوة على تعقل الضعيف اثره وايضا لو كانت النفس الناطقة قائمة في المادة
لكانت تضعف بضعف المادة ضرورة ولكانت الشيخوخة في جميع الاحوال
يوهن القوة النطقية كما توهن القوى الحسية والحركة القائمة في المادة لكنه في اكثر
المشايخ بل في الاكثر انما تستبين القوة العقلية عند ضعف البدن وبعد الاربعين يستبين خل
وهو منتهى قوة البدن ولا سيما عند الستين وقد احال البدن في الضعف فليست
النفس الناطقة قائمة في البدن وايضا جميع المعقولات فانها من حيث هي معقولة متجددة
ولا يمكن ان يكون صورة المتجدد موجودة في جسم البتة لان كل جسم يتجزى وهب ان
بعض المعقولات مسلكة الذات وكثيرها كالوحدة والنقطة معان مجردة عن
الكثرة ولا يحتمل القسمة فكيف يمكن ان يحصل المعقولات منها في منقسم يكون له اجزاء

وفي اجزائه اجزاء معاني المعقولات واجزاء الصورة المعقولة موازية لاجزاء المعقول
ان كان بالكم فبالكم وان كان بالمعنى فبالمعنى ثم ليس كل شيء منقسما بالكم ولا كل
شيء منقسما بالمعنى وايضا كل واحد من الاشياء وان كان متكثر الجوهر فوجوده
وجوده الذي يخصه واحد وفيه واحد لا كثرة فيه فواجب ان يكون من جهة ما هو
ذلك الشيء ما دامت اجزاؤه وبطلت الكثرة فيه وزحمت بعضها على بعض
ولا يمكن البتة ان يكون في مادة منقسمة شيء جزؤه وضده حتى يكون الاجزاء متحدة فيكون
بحالها من المادة متحدة متكثرة الجملة خلاف الجسم بل كل صورة ذات اجزاء يكون
في المادة الجسمانية فهي منقسمة الاجزاء لكل جزء جزء منها حصة وليس البتة الذي
بوجه من الوجوه فتبين ان الصورة المعقولة ليست في مادة ولا في شيء من مادة
فيكون معه في مادة فالحقيقة من ذات الانسانية مفارق جوهر قائم بنفسه

الفصل السادس في وجوب المعاد اقول ان النفس الانسانية اذا كانت مجردة
مفارقة غير مادية فهي خالدة غير قابلة للتلف ولان الشيء الموجود لا يخلو اما ان يكون
او ممكن الوجود ح حين ما وجد واجب الوجود فان كان ممكن الوجود فذاته محتمل لان يكون وان
لا يكون فليس له ان يكون اولى من ان لا يكون فتارة يوجد وان يكون و
مادة يوجد لان لا يكون وكلاهما وصفان يتصف بها ومحال ان يكون في جميع
الاحوال اتصافه بها واصلا بل له امر وحال عنده يكون موجودا لا محالة
وامر وحال عنده يكون معدوما لا محالة وامر هو المحتمل للامرين فلا محالة ان
وفي الحين ح الامر المحتمل للامرين ثابت لانه من المحال ان يكون الشيء محتملا للشيء وهو معدوم
فان حالها ثابت هو المادة والامر الذي به وعنده يكون موجودا بالفعل هو الصورة
والثالث العدم فاذن كل ما لا مادة له فهو غير قابل للعدم اصلا ولا للتكوين
بل كل قابل لها فهو اما من مادة او في مادة فاذن النفس الانسانية والعقل
غير قابل للفساد فاذن هو بعد البدن ثابت وهي الضرورة ان كل ثابت فلا
الجوهر اما ان يكون مسرورا او متألما فاذن النفس في الحيوة الثانية

غبطه بحال فاغتبط اى بحر مغبوط
الغبطة حسن الحال
صحاح

اما مسرورة او متلذذة او متألمة وكل حس بهيج فهو اما مغتبط بذاته او محزون
من جهة ذاته اذا كان يدرك ذاته فكذلك النفس في حال الاستراحة اما مغتبط
واما محزونة ثم ليس لمحال ان يكون محزونة لان الحزن ضد الراحة فاذن يكون
مغتبط والاغتباط خير ما ولذة ما فاذن حال الاستراحة يكون ملتذة
فاذن ليست الحسية تنحصر بل انقسام قسمان متألم ومتلذذ والالم السرمدي شقاوة
واللذة السرمدية الجوهرية الغير المشوبة سعادة فالنفس بعد البدن اما
شقية واما سعيدة وذلك هو المعاد

الفصل السابع في تنوع احوال طبقات الناس بعد الموت وتحقيق النشأة الثانية

ينبغي ان يعلم ان اللذة ليست كلها حسية بل من اللذات ما ليست بمحسوسة ولا بدنية المحسوسة
وكذلك الالام بل اللذة هي ادراك الملائم والملائم هو الداخل في تحصيل وجوده
الشيء وتتميم نفسه فالملائم الحسي هو ما كمل جوهر الحاسة او فعلها والملائم
الغضبي والشهواني والتخيلي والفكري والذكري كذلك وقس على قياس ذلك
ولولا ان الكلام في تفصيل هذا مما يطول جدا لافضت فيه ولكني اقول
قولا مجملا ان لكل قوة ادراكية صفات لغرض فعل او غير فعل فالشيء الموصل
اليها الموصل اليها اربابها الاخلاص الغرض هو الملائم واللذة فلذة ذوق الحلو
لانه اكثر الجميع تغذية والذوق لاجل التغذية وكذلك السمع للصوت الا على المعتدل
في الثقل والخفة كيسا لا يفرق كثيرا ولا يجمع كثيرا ولمس اللمس المعتدل الملمس
لهذه الجملة بعينها والسبب في هذا ان النفس لها حس بالشيء هو الوصف
في جوهره وهذه الاشياء المذكورة انما هي موضوعات لكمالات منها
ما لم يحصل لها لم ينفعل واذا وصلت ولم يوجد كانت ملذة ملائمة واما
اللذة الحقيقية الحسية فهي احساس برجوع الى الحال الطبيعية اذا احس
بمنافر موذ فزال فلذة المطعم والمشرب لزوال الجوع والعطش ولذة
النكاح شبيهة بلذة الاوعية وهي سيلان الى اعضاء السندي الرخو

يحدث عنه بقوة سيلانه فيكون كوقوع الالم ثم ينقطع سريعا وتعقبه التبريد ووجود الى حالة
برطوبة ما يسيل اليه من الماء بلا فصل فيحس باللذة لقوة حس العضو وهذا جنسه
كسيلان دم من او رطوبة اخذت مستمرة في العظام من جراحة قريبة من الاندمال والانبات
الجلد واما يسيل بعدها الاثر الوهمي الذي هو اعظم الحيوانية في النكاح ينضم الى هذا الحس
فيزيد ذلك تاكيدا في الالتذاذ ولهذا احب لذة الجماع مختار الجماع في وقت يحن
النفس اليها اكثر ويكون لها عن المطلوب عن حاجتها وكرامها ونفي اللذة الجماعية ثانية
فيها وربما كان المطلوب منها اشد انشوية لمكان وسبب زيادة اللذة ولولا اللذة
الرغبة الوهمية الحسية المغروزة في الحيوان لبقاء النوع لما كان حس تلك اللذة وحصله ما
ما تعرف عليه الحيوان او يكون اليه قصده ولكل ما جبل عليه من الحيوان واما المقصود فاللذة
حصول النطفة لانه مجبول في الحيوان لاجل هذا المعنى ثم تركيب من هذه الحس لذة
ملذات وقد يكون من اصناف الملذات ما اللذة فيه بالشركة كاللذة في الغلبة
او اللذة فان ذلك بشركة القوة الوهمية والتخيلية والقوة الغضبية والشهوانية
فتبين من هذا كله ان اللذات بادراك الملائمات والالم بادراك المنافيات حسب تنوع القوى
او تخالفها في اللذات بعضها الى بعض بحسب تخالف القوى لمدرك هو الامور الملائمة
والكمالات والادراكات ثم من المعلوم البين ان النفس الناطقة مدركاتها جوهرها
افضل من جواهر القوى الاخرى لانها بسيط على الاطلاق ومفارقة للمادة بكل الوجوه
ولكن مشغولة بالمادة قابلة للتركيب والقسمة بسبب المادة ثم ادراكها افضل من ادراك
الحاسة لان ادراك العقل يقيني ضروري كلي ابدي وادراك الحس ظاهري جزئي زائل
ثم مدركاتها افضل لان مدركاتها المعاني الثابتة والصور الروحانية والمبدأ الاعلى الملائمة
للوجود وكل في جلاله وعظمة شأنه والملائكة الربانية وحقائق الاجرام السماوية
والعنصرية وذواتها ثم لانها افضل من كمال القوى الحسية لان كمالها ان تصير
عوالم منزهة من التغير والتكثر فيها صورة كل موجود مجردة من المادة فهي جواهر عالية
للعالم ومعه موازنة لا لان ثباتها روحاني رباني لطيف مقدس وثبات الاجسام جسماني
الحسي

محسوس كما شوهد بالارادة وبما بالقوة والعدم كشف فانه قد تقرر فاذا قيس هذه الكمالات
الاربع الى النفس الانسانية الى اشباهها الى النفس الحيوانية تبين اذن ان اللذة
التي للجوهر الانساني التي تحصل عند المعاد اذا كان مستكملا ليس كما قيس اليه
لذة [illegible] من اللذات الموجودة فتعالى اللذات جدا سبحان الله الى الخير واللذة التي
تخص جواهر الملائكة تكون في قياس الخير واللذة التي تخص جواهر البهائم والسباع
والنفس الانسانية لا محالة من الجوهر الملكي ان كانت مستكملة لانها صورة
عقلية مفارقة وهذا بعينها صورة الملائكة الا انا لا نحس بهذه اللذة ونحن في
ابداننا لان القوى البدنية مستولية على النفس حتى ان النفس تابعة للبدن
لذاتها وحتى ان الحظ والسلطان للحس والوهم والغضب والشهوة والوليد في
ذلك نقصان سلطان النفس النطقية عند زيادة سلطان هذه واذ وجود
تلك اللذة واجب للنفس عند بقاء البدن فالسبب البدن ومثل هذا
موجود في القوى الحسية فان الممرور يستشعر الحلو كريها والبصير ليس من المستنكر
ان يكون لذة يعتقد وجودها ولا يتصور كيفيتها ولا يشتاق اليها فان العنين
يعتقد وجود لذة النكاح ولا يشتاق اليها والاعمى يعتقد وجود لذة السماع والاصم يعتقد
وجود لذة الصورة الجميلة ولا يشتاق اليها وانقطع على مقدار شغله قوى الانسانية
والحيوانية يكون الاحساس والشعور بتلك اللذة في قوة سلطان النفس النطقية
في هذا العالم على سلطان القوة الحيوانية حصل حسيس وشوق شيئي من تلك اللذة
على التفاوت والذين اوتوا في الجبلة ذلك ايدوا باستعلاء القوى النطقية
على الحيوانية والباطنة على الظاهرة حتى لا يشغلها الحيوانية والظاهرة فيحصل
لهم من تلك اللذة في هذه الدنيا جزء له قدر واما على الاطلاق فلا سبيل اليها
الا في الآخرة فالسعادة الاخروية عند تخلص النفس عن البدن وآثار الطبيعية وخروجه
كاملا بالكمالات بالنظر العقلية مع الذات من له الكمال الاعظم والى الروحانيين
الذين يعبدونه والى العالم النوراني وحصول كمال اللذة الجليلة عند ذلك

الاعلى

هذا صح

السعادة

والسعادة

والشقاوة الاخروية عند ضد ذلك وكما ان تلك السعادة عظيمة جدا فكذلك الشقاوة
التي تقابلها عظيمة جدا ولان النفس في النشأة كالصورة في المادة تحتاج في البدن
الى التكامل بينه وبين السعادة بل الآثار والهيئات المنتزعة فيه من البدن فان
ثبتت الهيئات البدنية كالشهوة والغضب والرغبة في غير المرغوب فيه من
الامور الدنيا وبقي في النفس ورسخت وفارق البدن وهي فيه ثابتة كانت مانعة
عن الاستكمال الحقيقي والسعادة العقلية ويكون كانه لم يفارق البدن والى هذا اشار
الامرون من الحكماء بالتناسخ فلا سبيل الى الاتقاء عن ذلك الا بالاعتدال فان
المعتدل يسلب عنه الطرفان جميعا ويبقى جوهره خاليا عن الطبيعتين كما ان
المعتدل في الحر والبرد الذي لا يحس بحر ولا برد البتة واصل ذلك في الشرع والعدل جدا
بالعدالة وما تنزه النفس عن الطبيعيات الطبيعية الا الآتية واستعمال ما يوجب
الشريعة النبوية فانها حصن وجنة للنفس من هذه الآفة فالنفوس المفارقة
للابدان على طبقات نفوس كاملة منزهة ولها السعادة المطلقة ونفوس كاملة
غير منزهة وهي في برزخ بينها وبين اشتياقها وتمام تجردها وتخلصها من الهيئات
الرذيلة من اصابة السعادة المطلقة ولان الذي لها الشوق علقه انقطعت بمفارقة
البدن تكون النفس آخذة في الشعور بالسعادة وممنوعة عنها بالهيئة الرذيلة
فتتأذى بذلك اذى شديدا الا ان هذه الهيئات غير جوهرية فلا يدوم الاذى بل كلما
[illegible] بل تمحى عنها وتخلص آخر الامر الى السعادة الحقيقية ولان هذه الهيئات ثابتة
من الحركات الى انواع من الخير والشر وجوهرها طالب اللذة في اللذات الحيوانية وقد
فقد ذلك العضو من الآلام النفس في الحياة الاخروية ونفوس ناقصة منزهة وقع عنها
في حياتها ان كمالا لها فلم تطلبه او جحدته واعتقدت غير الحق فهي في ضلالة تعذب بها
الالم السرمدي ونفوس ناقصة منزهة لم يقع لها ان كمالا لها البتة وحالة غير
ما لها مع السعادة التي لها من الرسلين فلم تطلبه ولا خوطبت به فجحدته ونفوس
ناقصة منزهة لم يقع عندها ذلك ولا خوطبت بان لها كمالا اصلا موجودا كالنفس البلهاء

فالبدن

ملك صح

الى الان مفارقة عن البدن الى [illegible]

انتفاعها

التعلقة

[illegible]

والصبيان فاما ان لطائفتان يبقى كل واحد منهما لا لها السعادة المطلقة ولا الشقاوة المطلقة
لانها لا تشعر بالكمال فتحن اليه وتطلبه بالجوهر ولها نقصان فقدان الكمال
كما يؤلم الجائع الجوع ولا ايضا يؤلمها الآثار والهيئات الطبيعية المضادة
لجوهر النفس لانها منزهة والطبقة الاولى تتقدرها شوب بالمبادي يكون لها
اثر يسير من آثار السعادة ونفوس ناقصة غير منزهة فلها الشقاوة
فان كانت شاعرة بان لها كمالا لا على الاطلاق لا زوال لها وان كان نقصانها
خالية عن الشعور بان لها ذلك فلها الالم بحسب الهيئات الردية التي ورثتها من
عالم الطبيعة والذي يلزم مذهب الاسكندر ان النفوس الناقصة على الاطلاق
تفسد مع فساد البدن فذلك امر غير حق ولا مذهب ارسطاطاليس فانه لم يقل
الانسانية على ما قررناه اضطرارا قال بعض السلاك ان النفس الخيرة تزداد
لذات وبهجات بالتلاحق وان النفس الشريرة تزداد الاما وشرا بالتلاحق
وان كل طبقة يتصل بعضها ببعض اتصالا معقولا وان اللذة والالم
اللاحق غير متناهية فيعني بهذا ان النفوس الفاضلة اذا اتصلت بها نفوس
فاضلة تلذذت بها والشرير بضده فكل واحد من النفوس اللاحقة يعقل
ذاته ويعقل مثل ذاته اضعافا لا اكثر انه يعقل مبادي عقلية بعد اسبابه وقال
بعض السلاك ان التناسخ ان كان ممتنعا فغير ممتنع ان يكون لبعض النفوس اتصال
ببعض النفوس على سبيل تاثير فيها شري او خيري لانه لا يبعد ان يتفق مزاج
قريب من مزاج البدن الذي كان فيه فيتعلق النفس به بالتعلق التي كانت في البدن
الاول الذي فارقته لانه ممتنع ان يتعلق به التعلق الكلي للنفس المذكور ومنافاة
امتناع تعلق نفسين الى جسم واحد فيتعلق به تعلقا دون ذلك وهو ان يتصل نفسه
اتصالا روحانيا فيزداد نفسه به شرا ان كان شريرا وخيرا ان كان خيرا و
يحدث من اتصالها انواع من الالم والاخلاق في النفس البدنية منها فقال
قوم من هؤلاء ان القوة الوهمية تفارق المادة بتوسط والسبب القوة النطقية

النفوس ...

ويكون لها

ويكون لها مطالعة الصور المعلقة الموجودة في عالم الحس والطبيعة كلها دون المعاني العقلية الصرفة
اذ يحصل العالم الحسي لها بازاء مثل الا انها لا تحس فيه ولا يتعداه الى العالم الاعلى
فيحصل لها التفنن بجميع الاسباب الجزئية في العالم اذ ليس بعضها اولى بذلك من بعض
فتدرك معرفة الكائنات التي تتأدى اليها الحركات الجزئية فيستفيد النفس الجزئية
المتصلة بها معرفة بالكائنات وقالوا ان الشريرة منها قد يكون لها تحمل
للشر الذي يكسبها لانها توحشت من المادة الغنية بحركاتها فوقفت على سبيل
واحدة ان شر فشر وان خير فخير اجمعوا على ان الشريرة شياطين
والخيرة من هذه الطبقة الناقصة جن ووضعوا الجن والشياطين علاقة بالشر
على افق الا روحانية تتولد عنها انفعال طبيعية وجعلوا التجرد من المادة زائدا في قواها
على ارتفاع الفعل الملائم لهيئاتها ان كانت هيئة ردية او خيرة واقل العلماء
على ان النفس الكاملة المنزهة لا تنظر الى المحسوسات وقال بعض العلماء ان النفس
اذا فارقت البدن وحملت القوة المتوهمة معها تتخيلها على السبيل المذكور وهي لا
ان يتجرد عن البدن منزهة تحسن بصحبتها شيئا من الطبيعة فهي عند الموت شاعرة
بالموت وبعد الموت متخيلة ذاتها الانسان الذي مات على صورته كما كانت
في الرؤيا يتخيل ومتخيلة ذاتها مقبورة وتتخيل الالام الواصلة اليها على سبيل العقوبات
الحسية المتعارفة وجميع ما كان يعتقده حالة الحياة انه يكون له او كان
متعارفا فان على تلك الصورة المحمودة في الصورة الحسية وعلى ما كان يعتقده و
يتعارفه للسعداء قالوا فهذا عذاب القبر وثوابه والنشأة الثانية قالوا
قد يحصل لها بعض هذه الهيئات وقبح هذه الهيئات قال فلا عجب ان تتخيل
الصورة المحمودة الجميلة ونظائرها في الآخرة قبل النشأة الثانية وبعدها جميع
الاصول المذكورة في كتب الانبياء من الجنان والحور العين وما يجري مجرى
ذلك واما الرموز والالغاز الواردة لا على سبيل مذهب في هذه
التناسخ وقد اعتقده فاكثر من الحكمي ولثابت بن قرة مذهب عجيب وخطه

واقتصر ...

فان كانت سعيدة تخيلت على الصورة ...

ان ينسى سنفصل من السهو في هذا الوجيز وذلك حالا وجبلة الا ان يرى رموزا
كسائر الموجود واذ قد لحقنا بهذا المبلغ فلنختم المقالة ونحمد الله على
ما وفقنا له ونسأل الشيخ الامين ادام الله دولته ملاحظته بعين الرضا
واصلاح ما وقعت فيه الزلة منا ان شاء الله تعالى والحمد لله
رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله
الطيبين الاكرمين تم بعون الله
وحسن توفيقه بيمين اضعف العباد
محمد بن حسين السعيدي الاسترابادي
سنة ثمان وستين الف
من الهجرة
النبوية
۲۲

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلت واليه انيب

الحمد لله واسع الرحمة وسابغ النعمة وصلى الله على شارع الامة وكاشف
الغمة محمد وآله اولى العصمة وذوي الحكمة وبعد فقد التمس مني من هو اوحد
زمانه في الفضل اوانه الاخ الاجل الامام الاكمل مجد الدين شهاب الاسلام
سند الفضلاء فخر السادة علي بن ماماورا ادام الله بهجته وحرس من الآفات
مهجته تحرير رسالة وجيزة في معرفة الركن الثالث من اصول الدين والكلام
في امامة الائمة الطاهرين بحسب ما يقتضيه الانظار ويرتضيه العقول دون ما استفيد
من المسموع والمنقول وذلك بحسب ظنه وكرم خلقه لكن الظن يصيب ويخطي والكريم
يكرم ويحيي فاجبته مستغفرا رضاه مؤثرا هواه مع اعترافي بقلة البضاعة
وعدم المهارة في الصناعة واستجماع الموانع التي تحول من الالفاظ والانظار من ضيق
الوقت وتوزع البال وكون على جناح السفر واثرت فيه الكلام ايجازا

كما هو سنته

يليق بالحال مقتصرا على ما لا بد منه من اصول المقال غير مطنب بكثرة الجواب والسؤال
اصحاب الاعتراض والجدال فان امهل الله واتيح الامل انشأنا بعد ذلك الكلام
المشبع في المستقبل وهذا اوان الشروع في المقصد والله ولي الاحسان

فصل ينبغي ان يعلم ان لكل مسئلة موضعا معلوما من العلم الذي
يكون فيه لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه بل يتبين فيها ما يتعلق بها دون ما يتوقف بيانها
الا على مسائل اخر وسهوا او لو احقها الى من حقها ان ينظر فيها بعد النظر
فيما هو مبنية عليه وعلى الناظر فيها ان يسلم المبادي التي عليها بناء المسئلة
ولا يعترض عليها فيها الا ان المنع منها والاعتراض عليها يتعلق بنظر آخر
غير النظر الذي هو ناظر فيه فان خالجه شك فيها او اعتراه وهم فيها فليرجع
الى المواضع المخصوصة بها ويتوقف النظر فيما ناظر فيه الى ان يحقق المبادي التي
هي كالقواعد الاسر ان الباحث عن قدرة الله تعالى لا يتكلم في حدوث الاجسام
ولا يبحث عنه بل يكون ذلك مقررا عنده ومسلما وكذا في كل مسئلة من المسائل
وهذا سبيل السلم والمسئلة التي نحن بصددها مترتبة على التوحيد والعدل والنبوة
على الوجوه التي اقتضتها الادلة الحقة وحققتها الفرقة المحقة وهي ههنا
ان العالم حادث والله تعالى محدثه وهو واجب الوجود لذاته ازلا وابدا
قادر على جميع المقدورات عالم بجميع المعلومات غني عما سواه عدل لطيف بعباده
حكيم لا يخل بالواجبات ولا يفعل القبيح ولا يريد ذلك وقد كلف العبيد مصالحهم
بحسب وسعهم وقام بالالطاف الواجبة عليه مما يتعلق بتكاليفهم وانزل عليهم
غرضه في جميع ذلك الاحسان اليهم وافاضة النعم عليهم وتكميلهم بالوجه الافضل
والتبليغ بهم الى الثواب الاجزل وقد ارسل محمدا صلى الله عليه وآله وسلم رسولا
معصوما قائما بالحق قائلا بالصدق وانزل عليه الكتاب العزيز الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فنسخ بشريعته الشرايع
والسنة السنية باقية الى يوم القيمة الى غير ذلك من الاصول فنحن كالاصحاب

شخ ال

ريب في شيء من ذلك فليس من الناظرين في الامامة بل لا ينتفع بالنظر فيه
فلنتوجه الى ذلك ما اوردناه بيانه قبل افتتاح الكلام **فصل**
اعلم ان الكلام في الامامة مبني على خمس مسائل يعبر عن كل واحد منها بصيغة
مفردة هي كلمة وتلك الكلمات ما وهل ولم وكيف ومن فاولها قولنا ما الامام
وهي التي يبحث فيها عن تفسير هذه الكلمة وحدها على حسب العرف والاصطلاح
وثانيها قولنا هل الامام اي هل يكون الامام موجودا دائما او في بعض الاوقات
ام لا وهي التي يبحث فيها عن جواز خلو زمان التكليف من وجود الامام
او امتناعه وثالثها قولنا لم الامام اي لم يجب ان يكون الامام موجودا
وهي التي يبحث فيها عن العلة المقتضية لوجود الامام ورابعها قولنا كيف الامام
وهي التي يبحث فيها عن الصفات التي ينبغي ان يكون الامام موصوفا بها و
خامسها قولنا من الامام وهي التي يبحث فيها عن تعيين الامام في زمان
شريعة الاسلام وهذا الترتيب هو الصحيح الا انه ربما تقدم الكلام في اللمية
والكيفية على الكلام في الهلية من بعض الوجوه لانها تعرف بهما ونحن نورد كل
مسئلة في موضعها ونوردها بما يليق بها على شرط الايجاز الموعود ان شاء
الله تعالى **المسئلة الاولى** الامام هو الانسان الذي له الرياسة
العامة في امور الدين والدنيا بالاصالة في دار التكليف وهذا الحد اتم
مما ذكر في بعض الكتب واعلم ان الحدود لا يبين بالبرهان بل هو الشيء الذي يتبين
غيره فلا يرد عليه اعتراض ومنع اذ لا مانع للمصطلح ان يضع لفظا بازاء ما
يريده الا انه ينبغي ان يكون مطردا في المواضع المستعملة بالمعنى المراد من
غير مناقضة ومخالفة **المسئلة الثانية** لنا في اثبات المطلوب فيها مسلكان
المسلك الاول ان الامام الذي حددناه اذا كان منصوبا ممكنا يقرب المكلفين
الى القيام بالواجبات والانتهاء من المقبحات ويبعدهم عن الاخلال
بالواجبات وارتكاب المقبحات واذا لم يكن كذلك كان الامر بالعكس وهذا الحكم

المكلفين

مما قد ظهر لكل عاقل بالتجربة وصار ضروريا له بحيث لا يمكنه ان ينكره وكل ما يقرب
الى الطاعات ويبعد عن المعاصي فهو يسمى لطفا اصطلاحا فظهر من ذلك ان كون
الامام منصوبا ممكنا لطف في التكاليف الواجبة ثم الامام المذكور اما ان يكون
بحيث يجوز منه ان يخل بواجب او يفعل قبيحا او يكون بحيث لا يجوز ذلك منه
فان كان بحيث يجوز منه ان يخل بواجب او يفعل قبيحا يمتنع ان يكون لطفا اي
مقربا او مبعدا والا لزم ان يكون داخلا فيما هو خارج عنه اي يكون من المحتاجين
الى نفسه لجواز المعصية عليه ومن غير المحتاجين لكونه محتاجا اليه والمحتاج اليه غير
المحتاج وسنزيد بيانه فيما بعد فاذا امتنع ان يكون من القسم الاول وجب
ان يكون من القسم الثاني وحينئذ لا يمكن نصبه من فعل غير الله لان غير المطلع على السرائر
لا يكون مطلعا على السرائر فلا يقدر ان يميز الموصوف بالامتناع من وقوع المعصية
عنه من غيره حتى ينصبه اما ما نظهر ان نصب الامام ليس من فعل غير الله واما
تمكينه فظاهر على ما ثبت في الاصول انه من افعال المكلفين اذ المنع عليهما
على ضده راجحان اليهم ومما تبين في باب العدل ان اللطف ينقسم قسمين احدهما
ما يكون من فعل الله وثانيهما ما يكون من فعل غيره وكل قسم ينقسم منهما ايضا
الى قسمين احدهما ما يكون لطفا في واجب وثانيهما ما يكون لطفا في مندوب وبين
ان كل لطف من فعل الله في واجب كلف العبد به على وجه لا يقوم غيره من
افعاله او افعال غيره مقامه فيما هو لطف فيه واجب على الله والا لقبح التكليف
بالملطوف فيه وانتقض غرضه ونصب الامام فيما نحن فيه كذلك فثبت ان
نصب الامام ما دام التكليف باقيا واجب على الله ومن المسائل ههنا المقررة في باب
العدل انه سبحانه لا يخل بما يجب عليه فيكون الامام منصوبا ما دام التكليف باقيا
فيكون الامام موجودا وهو المطلوب فان قيل اولا لم لا يجوز ان يقوم غيره او جميع
غيره من افعاله او افعال غيره مقامه قلنا لا يكون نصب الامام حينئذ
واجبا وثانيا متى يجب هذا النصب اذا كان خاليا عن جميع وجوه المفاسد او مطلقا

الاول مسلم والثاني ممنوع ولكن لم لا يجوز ان يكون فيه مفسدة خفية لا نعرفها فلا يجب عليه بسببها
لا يجب عليه وثالثا لو وجب وجود امام معصوم لكونه مقربا مبعدا لوجب ان
يكون جميع نوابه ورؤساء القرى والنواحي من الحكام باسرهم معصومين
لان ذلك اشد تقريبا وتبعيدا او ابحاث ان الامام منصوب الحكيم
لم قلتم ان كون الامام منصوبا ممكنا لطف فلعله عدم تمكينه لا يحصل اللطف
واذا علم الله تعالى كان النصب الذي لا يتم به اللطف عبثا فلا يجب عليه اجيبا
عن الاول ان قيام البدل مقامه لا يتصور الا في حال عدمه وقد علمنا في صدر
المسئلة انا نعلم ضرورة ان التقريب والتبعيد عند عدم نصب الامام او تمكينه
على عكس ما ينبغي ويستحيل ان يكون له بدل وعن الثاني بوجهين الاول
ان قرب المكلفين من الطاعة وبعدهم عن المعصية مما يتعلق غرض الحكيم
من التكليف ويترتب حصوله وعكسهما مما ينافيه ويمتنع حصوله فلو كان فيما
يطابق غرضه ويترتب حصوله مفسدة لكان حصول غرضه مفسدة وذلك
باطل على ما تبين في باب العدل انه لا يريد القبائح الثاني ان المفسدة يستحيل
ان يكون راجعا الى الحكيم اذ هو واجب الوجود لذاته غني عن غيره لا يصح عليه جلب
نفع ولا دفع ضرر فلو كانت لكانت راجعا الى غيره والذي اثبتناه من
وجوب نصب الامام فيما المصلحة العامة للمكلفين فلو كانت فيه مفسدة راجعة
اليهم لكان عين ما هو مصلحة لهم مفسدة لهم هذا خلف وعن الثالث
انا اوجبنا عليه ما يفيد التقريب والتبعيد لا ما يزيد التقريب والتبعيد و
ذلك غير وارد علينا بيانه ان المكلف اذا استوت نسبته الى ما يريد الحكيم
منه والى ما لا يريده يجب على الحكيم ان يقربه الى ما يريده ويبعده عما لا
يريده حتى يحصل ترجيح احد طرفي الشك ومن على الآخر الذي لا يتم الوقوع
الا به واما اذا كان ما يريد اقرب فالترجيح حاصل وموجب الوجوب في هو
الشك وهي الحاجة الى الترجيح زائل فلا يجب عليه وعن الرابع ان التمكين

او اذا كان الواجب عليه خصوصا
ليس من افعاله سبحانه ولا يجوز ان يخل بالواجب عليه لاخلال غيره بالواجب عليه
الواجب المشتمل بالغير موقوفا على الواجب المشتمل به لان الاول اخذ المتسلسل وجب عليه
سبحانه وهو لا يخل بواجب **المسلك الثاني** ما يجده كل عاقل بالضرورة ان كل
حاكم يتعلق به حكم من احكام جماعة يكون له مقتضاه ذلك الحكم مصلحة لهم والتوقف
فيه مفسدة لهم ولا يريد الحاكم الا ما ينبغي مصلحتهم فيمتنع منه ان لا يقيم من يقضي
فيهم ذلك الحكم اذا لم يتوله بنفسه ولذلك يعينون كل والي ناحية والي قطيعة
يغيب عنهم غير مختلف من يقوم فيهم مقامه مع عدم الموانع ويوجبونه والباري
سبحانه هو الحاكم على الاطلاق وقد تعلق به احكام المكلفين بل ليس غيره الحكم
فيهم على الاطلاق وان ذلك ما يتعلق به الرشيد النظام الآمر الزاجر العادل
فيهم مصلحتهم وهو لا يريد الا ما ينبغي مصالحهم ولا يقوم بنفسه يجب ذلك فيمتنع
منه ان لا يقيم فيهم من يقوم بما لا يجب عليه نصب الامام وهو لا يخل بواجب
فالامام موجود منصوب وهو المطلوب ان قيل لم لا يجوز ان يجعل الاختيار
ذلك اليهم قلنا لانا نعلم ضرورة ان كل حاكم يكون الا ما يرعيته منهم بانفسهم
ولا يريد الا مصلحتهم يمتنع منه ان يجعل اختيار النائب العام منصب الحكم
اليهم اذ فيه جواز وقوعهم فيما وجب النصب فيه مخافة الوقوع فيه ولذلك
اذا لم يجعل ذلك اليهم **المسئلة الثالثة** قد لاح مما سلف ان جواز وقوع
الاخلال بالواجبات وارتكاب المنهيات محوج الى نصب امام يمنع المكلفين
من ذلك ويزجر المخلين والمرتكبين ويحملهم على اضدادها ليصيروا المكلفون
مقربين الى الطاعة مبعدين من المعاصي فذلك هو السبب المقتضي وجود الامام
ووجوب نصبه على الله وتمكينه على الخلق **المسئلة الرابعة** الصفات
التي ينبغي ان يكون الامام عليها ثمانية اولها العصمة وهي ما يمتنع المكلف
معه من المعصية متمكنا منها ولا يمتنع منها مع عدمه ويجب ان يكون الامام
موصوفا بها لوجهين الاول انه لو كان غير معصوم لكان محتاجا الى غيره اذ الى

اولا المعصوم

٤٨ اما ان يتوقف وجوده او حفظه او معاً على الان وذلك لوجود العلة المحوجة اليه فيه فان قيل
لا نسلم ان الامام ان يقدر على المعصية او لا يقدر فان كان يقدر فلا نسلم ان امام ان يكون
وقوعها منه اولا يمكن وقوعها منه فان امكن فهو كسائر المكلفين في الحاجة الى العصمة
من غير اختيار فان لم يمكن فقدرته على ما لا يمكن وقوعه لا يكون قدرة وان
لا يقدر فهو مجبور وليس ذلك بشرف له وثانيها اذا جاز ان يمتنع وقوع المعصية
من شخص من المكلفين بفعل الله ولا يخرج ذلك عن قدرته وتمكنه من الطرفين
فالواجب ان يفعل في جميع المكلفين كذلك لانه كان الغرض من وجود الامام حصول التقريب اليهم
دون وقوع المعصية منهم وعقابهم عليها وثالثها انه لم لا يجوز ان يكون الانتهاء
في الاحتياج الى النبي او الى القرآن ومنها شرط التكليف اجيب عن الاول انه يقدر
عليها ولكن لا يقع مقدوره منه لعدم خلوص الداعية اليها كما نقول في امتناع
وقوع القبائح من الحكيم تعالى وكما نقول في عصمة الانبياء عليهم السلام فان القدرة
على ما لا يمكن وقوعه لا باعتبار شيء غير الداعية لا يستلزم انما يستلزم القدرة على ما لا
يمكن وقوعه لذاته وعن الثاني انا نقول ان الحكيم سبحانه جعل شخصاً
واحداً بفعله معصوماً من غير استحقاق منه لذلك بل نقول كل من يستحق الالطاف
الخاصة الى العصمة بكسبه فهو سبحانه مخصصه بها والامام يجب ان يكون
من تلك الطائفة وسائر المكلفون باسرهم لو استحقوا بكسبهم تلك الالطاف
الخاصة لكانوا كلهم معصومين فظهر ان الخلل في عدم عصمتهم راجع اليهم لا
اليه تعالى وعن الثالث ان الحاجة غير المعصوم الى النبي او الى القرآن لنسبة
واحدة فلو جاز ان يكون النبي الموجود في زمان سابق او القرآن مغنياً
للمكلفين مع جواز الخطأ منهم عن الامام لجاز في الجميع مثل ذلك وحينئذ لا يجب
احتياج جميعهم الى الامام وقد سبق فساد اللازم فظهر فساد الملزوم الثاني
انه ثبت وجوب نصب الامام على الله بالطريق الثاني فنقول انا نعلم ضرورة
ان الحكيم اذا نصب في رعيته من يعرف منه انه لا يقوم بمصالحهم ولا يراعي

النبي آ

٤٩

ما لا حاجة اليه احتاجوا

فيهم ما لا حاجة اليه ورعايتهم وكان غرضه من نصبه للامام ان يقوم بمصالحهم ورعايتهم من
الى منصوب من قبله فيستقبح العقول منه ذلك النصب ويتنزه عنه ونصب غير المعصوم
الله داخل في هذا الحكم فظهر انه لا ينصب غير المعصوم فكل امام منصوب لله تعالى فهو
معصوم وثانيها انه عليه السلام يحتاج الى ان يسد باب الامامة من العلوم الدينية والدنيوية
كالشرعيات والسياسات والآداب ورفع الخصوم وغير ذلك لانه لا يستطيع
القيام بذلك مع عدمه **وثالثها** الشجاعة التي يحتاج اليها في دفع المتغلبين
ودفع اهل الباطل وزجرهم اذ لا يتأتى تلك القيام بما يقوم الا بها ولانه اذا فر
مع ضرورة الثبات تخاذل فيطأ اذا فر كل واحد من رعيته **ورابعها** كونه افضل من
كل واحد من رعيته والشجاع والسخي وما يجب الكمل فيه كلها بستة من الكمالات لانه مقدم
عليهم وتقديم المرجوح على من هو اكمل منه قبيح عقلاً وخامسها كونه طاهراً من
العيوب المنفرة خَلقاً وخُلقاً واصلاً وفرعاً كالجذام والبرص في الخلقة
والحمق والبخل في الشيمة ودناءة النسب كنسبة لدى الزنا في الاصل والصناعات
الركيكة والاعمال الخسيسة في الفرع لان جميع ذلك جار مجرى الصارف اذ فيها تقرب
الخلق الى تمكينه واستمالة قلوبهم اليه وفي ضد ذلك ضده وسادسها كونه
اقرب الخلق الى الله والكرم والاحق بالثواب لانه مقدم على كل واحد من رعيته
بامر الله وتقديمه اياه والله لا يقدم [illegible] غيره اعلى منه على الاطلاق الا الى
ذكرناه وسابعها اختصاصه بآيات ومعجزات تدل على امامته اذ لا طريق
للخلق في بعض الاوقات الى قبوله الا بها فانها اذا ظهرت على يده في وقت
مسيس الحاجة اليها وقرنت بدعواه الامامة علم انه منصوب من قبل الله
تعالى وثامنها كونه اماماً في جميع دار التكليف بانفراده في زمانه واستدل جمع من
اهل النظر على ذلك بان كثرة الائمة مع اختلاف دواعيهم يمكن ان يصير سبباً للتفاوت
والمخالفة بحيث يحدث بينهم فينتظم نسبة الفتنة والالف [illegible] ويجب مع
وجودهم ما لا حاجة الخ عدمهم فلا يجوز وجودهم [illegible] اما اذا كان الامام

٥٠

العصمة

واحوا ان تقع بها الجواز ويحصل المقصود على طريق القطع فان قيل اذا ثبت لزوم
كيف يمكن الاختلاف المؤدي الى تخطئة بعضهم بعضا في مثل العصمة مع ان الاختلاف
الى لا يخلص واى صاحبها الى فعل القبيح ومن تلك الالطاف عدم
من نقع ويوجب منعا في معرض المقاومة والاولى ان يستدل في هذا المقام
بالسمع فنذكره في الاوصاف اللازمة لكل امام من الائمة وذكر ما اوردناه

المسئلة الخامسة اذا ثبت ان زمان التكليف لا يخلو من وجود امام
معصوم ممكن او لم يمكن وجب ان يكون كل ما قاله او فعله اهل زمان بأسرهم
متفقين عليه صدقا وحقا لدخول المعصوم فيه قطعا ولامتناع وقوع
الكذب والباطل منه واما اذا اختلفوا فكل منفرد يخل بواجب او يفعل
قبيحا ما لا يكون قوله او فعله الذي انفرد به الا [illegible] كذبا وباطلا لانه
غير المعصوم الصادق المحق بل يكون ما اتفق عليه الباقون بعد هذا المنفرد صدقا
وحقا ويكون الحق والصدق منحصرا في اقوال الباقين واذا كان [illegible] منهم
مخالفه فبان من ذلك ان اجماع اهل الدنيا بأسرهم حق فان اختلفوا فالحق
ما اجمع اليه اهل الاسلام دون غيرهم فان اختلفوا فان اختلف اهل الاسلام
فالحق ما اجمع عليه اهل الحق وهم القائلون بالتوحيد والعدل والنبوة والامامة
على الوجه الذي اقتضاه العقل وادلة النقل فاذا عرفت هذا فاعلم ان
الناس قد اختلفوا في هذا الباب فذهب بعضهم الى عدم وجوب نصب الامام اصلا و
ذهب بعضهم الى الوجوب على الناس وذهب بعضهم على الله تعالى وقد عرفت
ما فيه كفاية من بيان صحة المذهب الاخير وفساد الاولين ثم اختلفوا في
تعيين الامام فذهب الفرقة الناجية الى وجوب النص على الله ان الائمة
اثنا عشر نقيبا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وذهب الباقون الى غيرهم كل
فرقة الى فرقة وقد عرفت ان الحق لا يخرج عن الجميع فلما كان القائلون بعدم
وجوب نصب الامام مبطلين فلا صحة لما ذهب اليه الا الاثنا عشريون ويؤيده

عليه ظ

٥١

ذهب بعض المسلمين [illegible] الى ان العصمة من الصفة اللازمة للامام وانكر باب قول ثم ذهب
مثبتوا العصمة الى الاثني عشر والباقون الى غيرهم ومعلوم ان الحق هناك
فيجب ان يكون معهم ههنا والا لاجتمعت الامة على الضلال والباطل الا ان قيل
اولا من المحتمل ان يكون قائم في الامة محق غير هؤلاء بعينهم ويكون المحق
هو دون غيره فان قلت لو كان لعرفناه ووصل الينا خبره قيل عدم
معرفتكم اياه لا يقتضي عدمه وثانيا ان حاصل كلامكم ان الامام المعصوم
يشهد على كونه اماما معصوما فيكون اثبات الشيء بنفسه وثالثا الشيعة
ايضا قائلون ان الامام منصوب من قبل الله وانه لا يخل بواجب ولا يرتكب
[illegible] قبيحا فيجب كونهم على الحق ايضا اجيب عن الاول ان العلم بذلك لا يستفاد منه
الدليل بل يحصل بسبب كثرة شياع التواريخ والسير وممارسة علوم
اختلاف الآراء والاهواء والملل والنحل في شيء من غيره فاهو العقل واذا
جزم على امر بتواتر شواهده كان ذلك علما ولا يلتفت الى الاحتمالات
الدافعة لذلك كما لا يلتفت الى الاحتمالات الدافعة للمحسوسات وذلك كما
يقول به في العلوم الحاصلة من طريق التواتر والتجربة ولا شك ان العقل
جازم مثلا على عدم امام منصوب بعد النبي صلى الله عليه وآله غير علي وابي بكر والعباس
فكذا في سائر الازمنة فلا يقدح في هذا العلم بالاحتمال المذكور وعن الثاني
ان العلم بوجود الامام المعصوم يدل على تعينه وذلك ليس بمشكل وعن الثالث
انهم فاجوزون على الله بادعائهم قدم الاجسام وغيرها من الخرافات ولا
ينفون اختلال الواجبات وارتكاب القبيحات عن الامام بانه لا يختاره بل يقولون
كلما ينبعث الامام [illegible] وان كان كفرا او ظلما او شرب خمر او زنا فالظاهر
بطلان قولهم لم نعده في سائر الاقوال **فصل** واما غيبة الامام
الثاني عشر وطول عمره فليس بمستبعد عند من اعتقد ان الله تعالى قادر
عالم واذا ثبت وجوبه بالدليل فذلك هو الحق وتعارض المستبعد من قبيل [illegible]

غيره

نعني لا

٥٢

بما هو اليه من الحول بطول المدة والغيبة عن الخلق في الخضر والياس عليهما السلام
من الانبياء والدجال والسامري من الاشقياء ويقال اذا جاز
في الطائفين ذلك فلم لا يجوز في الواسطة منهما في الاولياء واما سبب غيبته
فلا يجوز ان يكون من الله سبحانه ولا منه كما عرفت فيكون من المكلفين
وهو الخوف الغالب وعدم التمكين والظهور يجب عند زوال السبب والا فقد
وفينا بما وعدنا فلنقطع الكلام حامدين لله تعالى على الآية مصلين على
محمد سيد انبيائه مسلمين على خير اوليائه واصفيائه
داعين لجميع المؤمنين والمؤمنات ملتمسين
من الناظر فيه اصلاح خلل وقع نظره عليه
مستغفرين من جميع ما كره الله وهو
حسبنا ونعم الوكيل

م م
م

الرسالة ... في الجدل للفاضل اثير الدين الابهري ... مشتمله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة في التتميم

قال الفاضل العلامة اثير الملة والدين الابهري ره الحمد لله مكون العقل
ومنبع العدل والصلوة والسلام على خير البرية الطاهر من كدورات البشرية
وعلى آله وعترته فانا نورد في هذه الرسالة ما خطر ببالنا من فن دقيق مكت
مستعملة في الجدل ونسميها الرسالة الزاهرة ونستعين بالله ونتوكل
عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل **المقدمة الاولى** قال المجد لبيان الشيء
اذا كان لازما لشيء او لا يكون نقيضه لازما له حتى اذا قلنا لو ثبت الحكم ههنا
منضما الى عدم الحكم ثم يكون عدم الحكم ثم لازما للثبوت بهذا المجموع واذا كان
عدمه لازما له لا يكون ثبوته لازما له قلنا لا نسلم ان عدمه اذا كان لازما له
لا يكون ثبوته لازما له ومستند المنع ان ثبوت الحكم ههنا منضما الى عدمه ثم

محال

٥٣

محال مستندنا وانما جاز ان يستلزم المحال وهو اجتماع النقيضين فان قيل ثبوت الحكم ههنا منضما
الى العدم ثم ممكن لكونه مختلفا فيه والممكن لا يستلزم المحال قلنا ان اردتم بالا
مكان ههنا الامكان الخارجي وهو كونه غير ممتنع في نفسه فهو ممنوع فان ذلك عندنا محال
وان اردتم به الامكان الذهني وهو تردد العقل فيه فلا نسلم ان الممكن بهذا
المعنى لا يستلزم المحال ومستند المنع وجود الحوادث الذي هو ممكن بهذا المعنى مع
ان وجوده يستلزم المحال **المقدمة الثانية** قالوا ان ملزوم الملزوم
ملزوم حتى اذا كان الحكم في صورة مع علية المشترك بينه وبين الحكم في صورة اخرى كان
ملزوما لعلية المشترك بمعنى انه لو ثبت الحكم في صورة علية المشترك لثبت
علية المشترك لكان علية المشترك ملزوما للثبوت الحكم ثم على معنى انه لو ثبت
علية المشترك لثبت الحكم ثم فيلزم منه انه لو ثبت الحكم ههنا مع علية المشترك لثبت
الحكم ثم قلنا لا نسلم انه يلزم منه ذلك ومستند المنع ان علية المشترك ملزوم
لثبوت الحكم في نفس الامر الملازمة بينهما ثابتة في نفس الامر واللازم وهو علية
المشترك ثابت على تقدير ثبوت الحكم ههنا منضما الى علية المشترك فهذا قياس
استثنائي مركب من متصلة صادقة في نفس الامر ومن استثناء المقدم الصادق
على تقدير ثبوت الحكم ههنا منضما الى علية المشترك فالنتيجة انما يلزم منه لو
كانت المتصلة والاستثناء صادقين في حالة واحدة وليس كذلك واذا عرفت
هذا فنقول لا نسلم انه يلزم من ثبوت ما ذكرتم من الملازمتين انه لو ثبت الحكم
ههنا مع علية المشترك يلزم ثبوت الحكم ثم وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة
الثانية على تقدير ثبوت الحكم ههنا منضما الى علية المشترك فلم قلتم بانها باقية
ح لا بد لهذا من برهان فان قيل اذا ثبت الحكم ههنا مع علية المشترك ملزوم
لعلية المشترك وان علية المشترك ملزوم لثبوت الحكم ثم فنقول لو ثبت الحكم ههنا
مع علية المشترك منضما الى الملازمتين لثبت الملازمة الاولى مع الملزوم الاول
ولو ثبت الملازمة الاولى مع الملزوم الاول لثبت الملزوم الثاني مع الملازمة

فلو ثبت الحكم

الثانية ولو ثبت الملزوم الثاني مع الملازمة الثانية لثبت اللازم الثاني
ههنا مع علية المشترك منضما الى الملازمتين لثبت اللازم الثاني قلت لا نم
وسند المنع ان الملزوم الثاني مع الملازمة الثانية ملزوم لثبوت اللازم
الثاني في الواقع وهذا المجموع ثابت على تقدير ثبوت الحكم ههنا مع علية المشترك
فنقول انه لا نم انه لو ثبت الحكم ههنا مع علية المشترك لثبت اللازم الثاني
وانما يلزم ذلك ان لو كان الملزوم الثاني مع الملازمة الثانية ملزوما لثبوت
اللازم الثاني على تقدير ثبوت الحكم مع علية المشترك فلم قلتم انه كذلك لا بد
له من دليل فالصواب انه يقال انه لو ثبت على تقدير ثبوت الملزوم الاول
منضما الى الملازمتين المشترك لو كان علة للوجوب لثبت الوجوب ثم
لكن المشترك علة على تقدير ثبوت الملزوم الاول منضما الى الملازمتين فيلزم
الوجوب ثم على ذلك التقدير ضرورة **المقدمة الثالثة** قالوا الشيء
اذا كان لازما لشيء او يكون عدم اللازم ملزوما لعدم الملزوم حتى اذا صدق
انه لو ثبت هذا الشيء ثبت ذلك فلو لم يثبت ذلك لم يثبت هذا الا انتفاء اللازم
على ذلك التقدير فنقول لا نم ان اللازم اذا كان منتفيا على ذلك التقدير يلزم
انتفاء الملزوم على ذلك التقدير وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة مع ذلك
التقدير وحاصله ان الملازمة ثابتة في نفس الامر واللازم منتف على
ذلك التقدير فصار حال الملزوم غير حال انتفاء اللازم فلا يلزم منه انتفاء
الملزوم في حال انتفاء اللازم والصحيح ان يقال اذا صدق قولنا انه لو ثبت
هذا الشيء ثبت ذلك فلو لم يثبت ذلك منضما الى الملازمة لما ثبت هذا لصدق
الملازمة مع انتفاء اللازم على ذلك التقدير **المقدمة الرابعة** قالوا
الحكم الثابت على تقدير جاز ان يكون مترتبا عليه حتى قالوا لو ثبت الحكم ههنا
على تقدير كذا لثبت في موضع كذا بالقياس عليه فنقول لا نم ان ثبوته على
تقدير كذا فعل الشارع حتى يقاس عليه بل ثبوته على ذلك التقدير مستلزم

ثبوت الشيء

لازم له ولا يلزم من كونه لازما له وجود الشيء به **المقدمة الخامسة** قالوا ان
في الواقع موجب لثبوته على التقدير المذكور فيقتضيه للدوران فنقول ان اريد ان ثبوته
على كل التقادير دائر مع ثبوته في الواقع فهو ممنوع وانما يكون كذلك ان لو كان ثابتا
على ذلك التقدير وان اريد ان له صحة بحسب التقدير دائر مع ثبوته في نفس الامر
فمسلم ولكن لا فائدة من هذا ان يكون ثابتا على ذلك التقدير لا بد له من دليل
المقدمة السادسة قالوا ان الشيء ملزوم لوجود الشيء او لعدمه حتى لو
ثبت الحكم ههنا لزم منه ان يلزم ثبوت حكم آخر او عدمه فهو ممنوع لجواز ان
لا يلزم من ذلك لا وجوده ولا عدمه ثم لو قلنا ان ثبوت الحكم اما ان يكون ملزوما
لثبوت ذلك او لا يكون ملزوما لثبوته لكان صحيحا لكن لا يلزم من ان لا يكون
ملزوما لثبوته ان يكون ملزوما لعدمه **المقدمة السابعة** اثبات الملازمة
بدليل واحد غير لازم من فرض وجود الملزوم كما يقال لو ثبت هذا الشيء ثبت ذلك
لقيام الدليل الدال على ثبوت ذلك في نفس الامر فنقول لا نم ان الدليل الدال على
ثبوت ذلك في نفس الامر يدل على الملازمة بينهما وانما يدل على ذلك ان لو كان
دالا على انه يلزم من فرض وجود هذا وجود ذلك فلم قلتم انه كذلك فان قيل
لو ثبت هذا منضما الى الدليل الدال على ثبوت ذلك لثبت الدليل الدال على
ثبوت ذلك والدليل على ذلك ملزوم لثبوته فيلزم من ثبوت هذا ثبوت ذلك
قلنا لا نم ان الدليل على ثبوت ذلك ملزوم لثبوته والظاهر انه ليس كذلك لان الدليل
على ثبوت ذلك في نفسه مع عدم ثبوته فلا يكون الدليل ملزوما لثبوته هذا وان كان
الدليل مجامعا لعدم ثبوت ذلك اما اذا لم يكن مجامعا بان يكون الدليل قطعيا
ويكون ذلك الشيء محتمل الثبوت والانتفاء فنقول لا نم ان ثبوت هذا منضما
الى الدليل اذا كان ملزوما للدليل ويكون الدليل ملزوما لثبوت ذلك الشيء لزم
ان يكون ثبوت هذا منضما الى الدليل ملزوما لثبوت ذلك الشيء وانما يكون
كذلك ان لو كان ملزوم الملزوم ملزوما لازم فلم قلتم انه كذلك لا بد له من دليل **المقدمة الثامنة**

فالو ثبت هذا مستندا الى صدق الامور الواقعة لثبت هذا فلا بد من هذا في هذا التقدير
يلزم ثبوته في نفس الامر لان هذا ثابت في هذا التقدير وما ليس بثابت في نفس الامر
فليس بثابت في هذا التقدير ضرورة تحقق جملة الامور الواقعة في هذا التقدير
فيلزم ثبوته في نفس الامر فنقول لا نسلم انه يلزم من ثبوت شيء على التقدير ثبوته
في نفس الامر لجواز ان يكون التقدير محالا فيكون ما ليس بثابت في نفس الامر فهو ليس
بثابت في هذا التقدير فكلما هو ثابت على هذا التقدير فهو ثابت في نفس الامر والا
فبعض ما هو ثابت على هذا التقدير فليس بثابت في نفس الامر وكل ما ليس بثابت
في نفس الامر فهو ليس بثابت على هذا التقدير فبعض ما هو ثابت على هذا التقدير فهو
ليس بثابت على هذا التقدير هذا خلف قلنا لا نسلم انه خلف وهذا لان هذا
التقدير عندنا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهو ثبوت هذا وعدم ثبوته
معا فعلم انه ليس كذلك **المقدمة التاسعة** اقامة الدليل على عدم ثبوت
المدعى بعد تمام المقدمات المنتجة لو كانت فاسدة لان المقدمات اذا صدقت لزم
منها النتيجة بالضرورة فلا يمكن نقضها فان قيل يمكن تعيين مقدمة من مقدمات الدليل
ونقول انها غير ثابتة لانها لو ثبتت مع بقية المقدمات الثابتة يلزم ثبوت
المدعى بتمام الدليل والمدعى غير ثابت لدلالة الدليل على عدمه قلنا المقدمة
التي تعين اما ان يكون بديهية او مسلمة في العلم او ثابتة بالدليل فان كانت
بديهية فلا يقبل المنع والمعارضة وان كانت مسلمة واتفق الخصمان على صدقها
فالمعارضة فيها يكون دعوى لنقيض ما سلم الخصم فيكون باطلا وان كانت
ثابتة بالدليل يكون نتيجة لمقدمات اخرى فاذا صحت المقدمات كان لزوم النتيجة منها
ضروريا فلا يمكن اقامة الدليل على عدمها فهذه اشارة الى فساد المقدمات
التي يستند اليها اكثر المباحثات فنقل كلها يسهل عليه ابطال تلك المستغلقة
في زماننا والحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد واله اجمعين
فائدة لعز الدولة ابن كمونة السلسلة الغير المتناهية بالمجموع مركب من الافراد

فوائد منقولة عن عز الدولة ابن كمونة

كل واحد منها ممكن لا بد وان يكون علة لكل واحد من تلك الافراد والا لكانت علة
بعض تلك الافراد غير تلك العلة وذلك الغير اي علة ذلك البعض اما ان يكون واجبا
لذاته او ممكنا لذاته والاول يلزم تعدد الواجب والثاني محال لانه يلزم اجتماع وجود
السلسلة الغير المتناهية مع وجود ذلك الغير الذي هو ممكن بالامكان الخاص وعلة ذلك
البعض من الافراد وهو محال لان وجود ذلك الغير يستلزم جواز وجوده بحسب
ذاته جواز عدمه فيلزم من هذا ان يكون وجوده يستلزم جواز عدمه ولو جاز اجتماع
وجود السلسلة الغير المتناهية بالمجموع المذكور مع وجود ذلك الغير الذي هو علة لذلك البعض من
الافراد يلزم جواز اجتماعه مع لازمه لان اجتماع الشيء مع الملزوم يستلزم اجتماعه
مع اللازم لكن اجتماع السلسلة بالمجموع مع عدم ذلك الغير محال لان جواز اجتماع السلسلة
الغير المتناهية مع عدمه يستلزم جواز وجود السلسلة الغير المتناهية بالمجموع بدون ذلك المجموع ضرورة
عدم الجزء الذي هو معلول ذلك الغير اجاب عنه سلطان المحققين كمال الدين البحراني
ره بان الذي يلزم من جواز اجتماع وجود السلسلة الغير المتناهية مع وجود ذلك الغير المستلزم
لامكان وجوده المستلزم لامكان عدمه هو جواز اجتماع تلك السلسلة مع امكان عدم
ذلك الغير لا مع عدمه والامكان عدمه لذاته لا ينافي وجوده بسبب علته فلا يلزم
تخلف ذلك المجموع من تمام علته فلا يمتنع انه لو كان يمكن اجتماع السلسلة بالمجموع مع عدم ذلك
الغير محال لان اجتماعها انما هو مع امكان عدمه اللازم لذاته ولا يستلزم ذلك
اجتماعها مع عدمه **فائدة** في بيان اقسام القضية الى الشخصية والمحصورة والمهملة
والطبيعية موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فالقضية شخصية وان كان
كليا بحسب الصلاحية لا بحسب الاشتراك بالفعل فان لم يعتبر فيه الافراد اصلا فالقضية
مهملة وان اعتبرت فان كان الحكم فيها على الافراد باعتبار الطبيعة فمحصورة
كلية ان كان الحكم على كل الافراد اي كل واحد واحد ايجابا او سلبا او جزئية ان
كان الحكم على بعض الافراد ايجابا او سلبا وان كان الحكم فيها على الطبيعة
باعتبار الافراد اي باعتبار اشتراكها بين الافراد بالفعل فطبيعية كقولنا الانسان

نوع والحيوان جنس وكذلك البواقي وانما قيدنا الكلية بقيد الصلاحية ليندرج فيه التقسيم
المهملة اذ الكلية موضوعها انما هو بمعنى الصلاحية لا بالفعل والا لم يكن الموضوع
هو المفهوم من حيث هو مفهوم وانما قيدنا ما عدم اعتبار الافراد في المهملة بقولنا
ابتداء لان المهملة وان لم يعتبر فيها الافراد ابتداء فقد اعتبرت ثانيا اي
باعتبار ركونها في قوة الجزئية التي لوحظت فيها الافراد وقد تكلف ابن البديع
في بيان كون مثل هذه القضايا اي قولنا الانسان نوع مهملة قائلا بان المعتبر
في هذه القضايا معتبر بعين الاعتبار الذي يعتبر به موضوع المهملة اي ماخوذا
كليا منه وماخوذا جزئيا منه وماخوذا عاما منه وهو في نفسه صالح لجميع ذلك
فتكون الطبيعة الماخوذة بقيد كونها كلية وبغيره اي القيد من العموم الممكنة
الاعتبار معها فردا معينا من افراد الطبيعة المطلقة التي هي موضوع المهملة
مع تحقق هذا الاعتبار في قوة الجزئية لانه يصدق بعض ما صدق عليه الانسان
من حيث هو انسان نوع لان الانسان المقيد بقيد الاشتراك بين كثيرين
بعض ما صدق عليه الانسان المطلق لكونه صالحا في نفسه لجميع الاعتبارات
وهو نوع وفيه نظر لان المراد من كون موضوع المهملة صالحا لجميع الاعتبارات
انما هو امكان اعتبار كل منها معه وامكان اعتبار كل من هذه معها لا يقتضي
كونه فردا منه كيف ولو كان افراد الطبيعة النوعية يصدق تلك الطبيعة عليها
على سبيل البدل والانسان من حيث هو انسان لا يمكن صدقه على الانسان
المقيد بقيد الاشتراك بين كثيرين لا يتحقق الا في الذهن فكيف يصدق
عليه الانسان من حيث هو الذي هو طبيعة متحققة والحاصل ان الانسان المقيد
بالقيد المذكور هو كلي منطقي والانسان من حيث هو جزء منه وشيء من الجزء لا يحمل
على الانسان المقيد بالقيد المذكور فالحق ان هذه القضية قضية اخرى مغايرة بالاعتبار
للمخصوصة والمحصورة والمهملة والظاهر ان مراد القدماء من انحصار القضية
في المخصوصة والمحصورة والمهملة انحصار القضايا الماخوذة المتحققة في نفس الامر محصورة

في قوة الشرطية لا القضايا مطلق كانت ماخوذة من المواد المتحققة في الواقع او من المواد الذهنية
فان خصصنا مورد القسمة فلا شك في انحصارها في الثلث وان عممناه فينحصر في
الاربعة ووجه انحصاره ما ذكرناه **تقسيم آخر** موضوع القضية ان كان جزئيا فهي
شخصية وان كان كليا فان اعتبر الصدق على الافراد وتعرض لبيان كميتها
فهي محصورة وان لم يتعرض له فهي مهملة لانه قد اعتبر الصدق فيها على
الافراد ولهذا كانت في قوة الجزئية وان لم يعتبر فيه الصدق على الافراد بل
اعتبر فيه الصدق على الطبيعة فان اعتبر اشتراكها بين الافراد فهي طبيعية كقولنا
الانسان نوع والحيوان جنس لان الحكم فيها على نفس الطبيعة باعتبار عمومها واشتراكها
بين الافراد لا على الافراد باعتبار صدق الطبيعة عليها كما في المحصورة والمهملة
وان لم يعتبر اشتراكها وعمومها بل اعتبر فيه الصدق على الطبيعة من حيث
هي هي فهي قضية طبيعية كقولنا الانسان نوع طبيعي والحيوان جنس طبيعي
فائدة اجتماع النقيضين وارتفاعهما محالان انما هو في الصدق واما في
الوجود فكلاهما جائز وبه ينحل كثير من الاغاليط **فائدة** الصدق اخبار
مطابق والكذب اخبار غير مطابق وليس كل اخبار من الاشياء الموجودة
الخارجية بل قد يكون الاخبار من الاشياء التي يمتنع وجودها في الخارج ومع ذلك
يصدق ويكذب كاحكام الاشكال الهندسية من المخروطات والاكر
والمضلعات التي يشك في وجودها خارجا وان وجدت في الخارج فكان
الحكم بها لم يثبت الاحكام بالعقل باطل بل لا الخارج ليس يحقق مستقيم مثل ما
يحصل شكل في الخارج ولا يكون زواياه مثل قائمتين مع ان العقل يتيقن انه لم يكن شكل
فينطبق الخارج بالعقل لا العقل بالخارج واذا تقرر ذلك فنقول هذه المطابقة
مع ماذا لا يمكن ان يقال انه مع ما تصورنا لان المتصور كونه والا لم يبق
فرق بين المطابق من المتصور وغيره لاستوائهما في المتصور وايضا فلابد
في المطابقة من امرين لانها اضافة ولا يمكن ان يقال انه مطابقة لمعقول

سائر الناس لاختلاف الناس في الاعتقادات ولانا لو فرضنا الانتفاء في العالم
الا عاقلا واحدا كان اعتقاده لا محالة اما مطابقا او غير مطابق ولكن يختلج
ببالك ان الصدق والكذب في الامور الحقيقية يكون باعتبار التعقلات المتحققة
الثانية واذا تقرر ذلك فلا بد من ان تطلب هذه الاعتبارات المطابق او اللامطابق
ماذا فاختار بعض المحققين انه العقل الفعال فقال العقل الفعال بعيد فوق التكذيب
ولم يخطر ببالهم العقل الفعال وبالجملة فتحقيقه صعب **فائدة** قيل
التعين وجودي لانه جزء المتعين الموجود قال الكاتبي ان اريد بالمتعين جزء من
المتعين فلا نم ان التعين جزء او المجموع فلا نم انه موجود جوابه انه اراد بالتعين المحسوس
المشار اليه لانه ليس نفس الماهية المشتركة دونها وجزءها ولا عارضا لها
موجودا ولا منفصلا عنها في جزءه غيرها ولا نعني بالتعين غير ذلك
فائدة قيل المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من
المحوي وهو باطل لان المحدد يجب عليه الحركة الدورية وهو اذا تحرك دورة فالنصف
الذي يعلو دائرة الافق يصير اسفل والنصف الذي تسفله يصعد فلكل
من النصفين تحرك وحركة كل من النصفين مكانية بالضرورة وان كانت
حركة المجموع وضعية والحركة المكانية لا تتصور الا بخروج كل منهما من مكانه و
دخوله في مكان آخر وحصول ذلك منهما ضروري فلا بد لكل من النصفين مكان
وليس هو السطح الحاوي اذ ليس هناك سطح حاو فيكون هو البعد المفروض
لبطلان غيرهما بالضرورة واذا ثبت هذا وقد ثبت ان المكان موجود
ينتقل منه الجسم اليه والمعدوم لا يكون كذلك فقد ثبت وجود البعد المفروض
فيصح وجود الخلاء **فائدة** اذا قلنا الانسان حيوان فمعناه اما ان الانسان
نفس الحيوان وكذبه ظاهر او ان الحيوان صفة للانسان فيتاخر عنه والجزء متقدم
او ان الحيوان جزء للانسان فيصدق البيت جدار وهو فاسد او
غيرها فلا بد من بيانه فقيل ان معناه وجودهما واحد والاجزاء متغايرة

الموجود از

بانه نحو

بحسب الماهية فقط واما في الذهن فمتغايرة بحسب الماهية والوجود كليهما اعترض بانه لو كان
وجودهما فان كان للحيوان وجود آخر كان له وجودان والبداهة تنفيه وان كان
احد وجوديه متقدما على الآخر وبطلانه ظاهر وان لم يكن له وجود آخر بطل ما قيل
ان وجود الجزء متقدم على وجود الكل وقيل المراد الاستلزام في الذهن لا في الخارج
وايضا فيكون العرض الواحد قائما بمحلين وقد يقال ان الاجزاء متغايرة في
الذهن دون الخارج واجيب بان الصور المختلفة لا تكون مطابقة لبسيط واحد
وايضا فان الناطق غير مشترك بين الانسان والفرس فلو كان الحيوان نفس الناطق
لزم ان لا يكون بينهما اشتراك **فائدة** الانسان ناطق من حيث هو ناطق و
لا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان ينتج الانسان ليس بحيوان اجاب المحقق الدواني
بمنع الصغرى لان المحمول زيادة في المحمول لا مدخل له في الحمل اذ الانسان ناطق لا
انه ناطق من حيث هو ناطق قلت كونه لا مدخل له في الحمل بمعنى ان الحمل بدونه صادق
مسلم ويمنع ان الحمل كاذب معه فلا فان مفهوم الناطق من حيث هو هو مع قطع النظر عن اعتبار
غيره آن ومع الاشكال يصدق على الانسان بل الجواب ان الحد الوسط ليس متكررا اذ قوله من حيث هو
ناطق في الكبرى جزء من الموضوع يعني ان ما صدق عليه الناطق من حيث هو
ناطق لا يصدق عليه الحيوان معنى الكبرى وان اخذ متعلقا بالمحمول يعني ان
ما صدق عليه الناطق باعتبار كونه ناطقا لا يصدق عليه الحيوان سلمنا الكبرى
ولكن يكون معنى النتيجة ان الانسان باعتبار كونه ناطقا لا يصدق عليه الحيوان
وهو امر صادق كيف لا يكون الوسط مكررا فان محمول الصغرى الناطق
من حيث هو ناطق وموضوع الكبرى الناطق فقط وقوله من حيث هو هو ليس
جزءا من الموضوع ثم لما كان موضوع الكبرى جزءا من محمول الصغرى لم يكن يصح
الانتاج فمن اين ينتج كذب النتيجة **فائدة** قيل العلم اما تصور ان كان ادراكا
ساذجا واما تصديق ان كان مع حكم نفي او اثبات قال الشريف ان اراد
بالساذج الادراك المقيد بعدم الحكم فيجب ان لا يوجد التصور في التصديق

قسم الشيء

انفا ثم ان كل تصديق فيه ثلث تصورات او الادراك فيكون المراد في المسئلة تقسيم
الى نفسه وغيره وجعل قسم الشيء قسيما له وكلاهما باطل ان اجاب بان المذكور
لفظ مشترك بين المعنيين والمراد هيهنا الادراك المعتبر فيه عدم الحكم وفي قولهم كل
تصديق فيه ثلث تصورات التصور المطلق قلت كل من طرفي التصديق علم
وليس بتصديق فان لم يكن تصورا بالمعنى الذي هو قسيم للتصديق بطل الحصر الذي ادعاه
واجاب صاحب المطالع ان المراد بالادراك الساذج الادراك الذي لم يعتبر
معه حكم لا الذي اعتبر فيه عدم الحكم قلت حاصل هذا ان الادراك من حيث هو
تصور ومن حيث معه حكم تصديق فيتحد التصور والتصديق بالذات ويختلفان
بالاعتبار فيصدق احدهما على الآخر وهو باطل بالاتفاق او نقول الادراك
هو التصور ومجموع الادراك والحكم هو التصديق فلا يصدق على التصديق انه
ادراك اذ مجموع الادراك وغير الادراك لا يكون ادراكا واذا لم يصدق عليه
ادراك وهو مرادف للعلم لم يصدق عليه العلم فلا يصح جعله قسما من العلم

فائدة قال الجمهور الجنس هو المقول [illegible] قال المتأخرون ومنهم الشيخ و
الامام انه حد للجنس المنطقي ونحن نقول فيه نظر وذلك لان التعريف اما انه
للطبيعي او للمنطقي لا وجه للاول لانه تعريف بكلي يطلق الكلية عارضة له
وايضا اطبقوا على انه تعريف للمنطقي فقط وايضا الطبيعيات يسيط بما تحتها
الا [illegible] والحد كما هو المشهور من مذهبهم في بحث المعرفات والمحمول [illegible] المعرف
بهذا التعريف كذلك [illegible] ولا يجوز ان يكون تعريفا للمنطقي اما اولا فلاستلزامه
ان يكون الجنس المنطقي مقولا على الانواع الحقيقية لانهم فسروا النوع المأخوذ
في حده بالحقيقي لا بالاضافي كما نص عليه الشيخ والمقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المطلقة شانه ذلك وهو باطل ظاهر [illegible] ان الجنس المنطقي ولا نوع
شيئا من الانواع واما ثانيا فلانه تعريف للجنس الذي هو جزء الحد [illegible] من المنطقي
كذلك [illegible] ان وما قلنا علم فساد تفسيرهم النوع المأخوذ في الجنس

الجنس الطبيعي

بالحقيقي وفساد اثبات نوع حقيقي لا نوع له تحت جنس وفساد ما قالوا ان الجنس
لا يتقوم النوع الطبيعي الحقيقي وهذا لا يختص بالجنس بل آت في بقية الكليات فلو
فسر الجنس المنطقي بانه الكلي الذي يصلح ان يكون مقولا على كثيرين
مختلفين بالنوع الحقيقي في جواب ما هو سقط الكل عنه ما لا يعني

فائدة الكاف في قوله ليس كمثله شي زائدة لانها لو لم تكن زائدة لكان التقدير ليس مثل
مثله شي ولو كان كذلك لزم نفيه عنه واللازم باطل فالملزوم مثله اما المقدمة
الاولى فظاهرة واما المقدمة الثانية فلان مثل مثل الشيء هو نفس الشيء
وانما قلنا ذلك لان الباء فقط اذا كان مثل الالف كان الالف مثل الباء
والباء مثل الالف فيكون الالف مثل مثلها فيكون مثل مثل الشيء هو
فان قيل لا نم ان مثل مثل الشيء هو الشيء وانما يلزم ذلك ان لو كان للشيء مثل
واحد فلنا نحن نقول ابتداء لا يخ اما ان يكون للشيء مثل واحد او اكثر
وايا ما كان يلزم من نفي مثل مثل الشيء نفي الشيء اما اذا كان الواقع هو الاول
فظ واما اذا كان الواقع هو الثاني فلا يخ يكون مثل مثل الشيء [illegible]
الشيء وغيره ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص فيلزم نفيه تعالى عن ذلك
انه قاطع النزاع المذكور فظهر بيان كل واحد من الملازمتين فيكون النتيجة حقة
ولازمها باطل فيكون ملزومها ايضا باطل وهو ملزوم المدعى

فائدة [illegible] الجوهر الروحاني ان كان متعلقا بالبدن تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا
فهو العقل وهو على خمسة اقسام ١ العقول المجردة المفارقة وهي اوائل المخلوقات
الله تعالى ويسمى هذا النوع من المخلوقات عالم الملكوت ٢ العقل الهيولاني وهو
القوة القابلة للصورة العلمية المسمى بالمشكاة ٣ العقل بالملكة وهو ادراك البديهيات
والضروريات المسمى بالزجاجة ٤ العقل بالفعل وهو القوة المستنبطة
الكاسبة للعلوم النظرية بواسطة النظر والاستدلال وهو المصباح ٥ العقل
المكتسب بهذا المصباح ويسمى [illegible] ان كان [illegible] نور على نور

كما نطق به الكتاب الكريم واما الشجرة المباركة الزيتونة فهي عبارة عن القوة الفكرية
الموقدة لهذا المصباح التي لا شرقية ولا غربية اي لا حارة حرارة مشوشة
للافكار ولا بطيئة ولا باردة برودة موجبة للكلالة والبلادة فيها وزيتها
انما هو البرهان المركب المرتب بواسطة الفكر الذي يكاد يضيء ويوصل السالك
بالنتيجة وان لم يوجد الالهام الملكي والفيض الالهي الذي عبر عنه بمس النار كما
قال الله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار والله اعلم **فائدة** الحركة
اما ذاتية واما عارضة والذاتية اما بسيطة او مركبة والبسيطة اما ارادية
لا بالمادة او غير ارادية وتسمى ذلك الغير بالطبيعية والحركة البسيطة اما ارادية
وهي الفلكية او طبيعية وهي العنصرية والمركبة اما حيوانية او غير حيوانية و
الحيوانية اما ارادية وغير ارادية وغير الارادية تسمى بالتسخيرية وغير
الحيوانية هي النباتية واما العارضة للارادة فاما ان يكون المتحرك جزءا من
المتحرك وتسمى عرضية اولا كالجزء منه وهي القسرية والحركة التسخيرية التي
تكون مركبة وحيوانية وغير تابعة مثل حركة النبض **فائدة** قال نجم
الدين النخجواني ان الاشكال الذي يوردون على قولهم المجهول مطلقا يمتنع الحكم
عليه مغالطة وان الغلط انما نشأ من حيث انهم لم يفرقوا بين الموضوع
وبين ما به يتعين الموضوع لان الموضوع في هذه القضية هو الحكم على
المجهول فالموضوع هو الحكم لكن لما كان الحكم شيئا عاما لم يكن الحكم عليه بامر
خاص الا بعد تخصصه وتخصصه وتعينه لم يكن بالاضافة الى المجهول فالمجهول
مذكور ومأخوذ في القضية بطريق العرض وتوهموا انه هو الموضوع فالقضية
هي كذا الحكم على المجهول ممتنع فالموضوع هو الحكم والمجهول هو المتمم فلا يرد
شيء مما ذكر فقولهم المحكوم عليه في هذه القضية اما ان يكون معلوما او لا يكون
فان يكون معلوما فقولهم يكذب القضية لان كل معلوم يصح الحكم عليه قلنا وقد
صح الحكم عليه وحكمنا عليه بالامتناع ولم نحكم عليه بامتناع الحكم عليه حتى يكون

متناقضا والمحكوم عليه بالامتناع في القضايا اكثر وليس فيها ما فيه التناقض وان كان
لو صدق هذا الصدق قولنا المجهول يمتنع الحكم عليه ونحوه من الاشكال قلنا وهي
تلك القضية فان الموضوع هو الحكم سواء وقعت لفظة المجهول على الحكم او الاثر
كما تقول ابن زيد عالم فان الموضوع هو الابن وزيد ذكر لتعيين البنوة فلو
عورضت الترتيب وقلت زيد عالم ابنه لا يصير زيد موضوعا في القضية فكذلك ما
نحن فيه وهذا احسن ما ذكر فيه **هذه مغالطات تتعلق بالشكل
الاول** منها انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان
الاثنان عددا كان زوجا ينتج كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وحلها
ان نقول الكبرى ان كانت لزومية ممنوع وان كانت اتفاقية فلا ينتج الشكل
الاول والكبرى فيه اتفاقية **مغلطة اخرى** وهي قولنا زيد فرس صادق لان
كل من قال ان زيدا فرس قائل بان زيدا حيوان وكل من قال ان زيدا حيوان
فهو صادق ينتج ان كل من قال ان زيدا فرس فهو صادق وحلها ان نقول
ان اردت به انه كل من قال ان زيدا حيوان فهو صادق في جميع اقواله فهو
كاذب وان اردت انه صادق في بعض اقواله فالنتيجة حقة وهي قولنا كل من
قال ان زيدا فرس فهو صادق في بعض اقواله وهو انه حيوان او جسم او غير ذلك
مغلطة اخرى الثلثة عدد وكل عدد اما زوج واما فرد ينتج الثلثة اما زوج
واما فرد او نقول كل خاص فهو عام وكل عام اما خاص او غيره فكل خاص
اما خاص او غيره وحلها التزام صدق النتيجة فان المنفصلة الحقيقية تصدق
بصدق احد جزئيها وهنا صدق احد جزئيها **مغلطة اخرى** وهي انه ينتج
كلما صدق الخاص صدق العام وكلما صدق العام يلزم صدق الخاص
ينتج كلما صدق الخاص لم يلزم صدق الخاص وحلها ان يقال كلية الكبرى ممنوعة
لانه قد لا يكون اذ صدق العام لم يلزم صدق الخاص بل يلزم صدق الخاص
على بعض تقادير صدق العام فلا ينتج لان الكبرى كلية **مغلطة اخرى** في بيان

مغالطات متعلقة بشكل اول

وجود الممتنع في الخارج وهو ان يقال كل ما هو شريك الباري ممتنع فهو مشارك له في الممتنع
والا لما كان شريكا له وكل ما هو شريك له في الممتنع فهو واجب لذاته وهذا ينتج ان
من الشكل الاول كل ما هو شريك الباري ممتنع فهو واجب لذاته وكل ما هو واجب لذاته
فهو موجود ينتج كل ما هو شريك الباري موجود وحلها ان نقول لا نسلم صدق شي
من المقدمتين وانما يصدق شي منهما لو كان له موضوع موجود محققا
او مقدرا وذلك ممنوع لانه ليس لنا شي من الاشياء موصوف بانه شريك الباري
تعالى وانه موصوف بانه مشارك له في الممتنع واذا كان كذلك لم يثبت شي
من المقدمتين **مغلطة اخرى** وهي ان يقال الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك
حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وحلها ان يقال الوحدة المعتبرة بالصغرى
معتبرة في جانب المحمول فاذا اعتبرت في الكبرى بالايجاب ينتج وبالسلب فلا
مغلطة اخرى وهي ان يقال لا شي من [illegible] و [illegible] ينتج بعض
[illegible] فلا يشترط ايجاب الصغرى ولا كلية الكبرى في الشكل الاول وحلها ان
[illegible] القياس [illegible] ان اعتبر بالقياس الى النسبة [illegible] كان شكلا رابعا و
اعتبر بالقياس الى النسبة [illegible] كان شكلا اولا لا غير منتج والصغرى والكبرى
انما [illegible] الاصغر والاكبر وعند تميز الصغرى عن الكبرى [illegible] الشكل
مغلطة اخرى بعض الموجود ليس بجسم والا فكل ما كان الشي موجودا كان
جسما و[illegible] صادقة في نفس الامر وهي قولنا كلما كان الشي ليس بجسم
ليس بجسم وموجودا فهو موجود ينتج هذه المقدمة الصادقة صغرى والمقدمة
اللازمة من نقيض المطلوب كبرى ينتظم منهما قياس في الشكل الاول على تقدير
صدق نقيض المطلوب ينتج كلما كان الشي ليس بجسم وموجودا فهو جسم والنتيجة محال
وهذه المغالطة مركبة من متصلة موجبة واستثناء نقيض تاليها لانتاج نقيض
مقدمها الذي هو المطلوب وحلها ان يقال لا نسلم استحالة اللازم من
نقيض المطلوب وهو قولنا كلما كان الشي ليس بجسم وموجودا فهو جسم [illegible]

المتناقضين ممنوع **مغلطة اخرى** الدال على حمل الشي على نقيضه حملا كليا وذلك لانه
يصدق قولنا كل زوج من الاعداد مركب من الوحدات وينعكس بعكس
النقيض الى قولنا كل ما لا يكون مركبا من الوحدات فهو فرد وكل فرد مركب من الوحدات
فكل ما لا يكون مركبا من الوحدات فهو مركب من الوحدات وهو المدعى وحلها
انا لا نسلم صدق الكبرى وهي قولنا كل ما ليس بزوج من الاعداد فهو فرد منها
لان [illegible] الاعداد مستلزم بزوج لا بما هي كل ما ليس **مغلطة اخرى** وهي
ان نقول زيد انسان والانسان كلي او يقال الانسان حيوان والحيوان
جنس ينتج ان زيد كلي والانسان جنس وحلها منع الكبرى ولو قيل الانسان
له شعر وكل شعر نبت ينتج الانسان نبت وحلها منع تكرر الاوسط
مغالطات من الشكل الثاني منها وهي قولنا الناطق مساو للانسان
ولا شي من الانسان بمساو للانسان ينتج الناطق ليس بانسان **مغلطة اخرى**
الانسان نوع ولا شي من الناطق بنوع ينتج الانسان ليس بناطق **مغلطة اخرى**
الانسان اخص من الحيوان ولا شي من الحيوان اخص من الحيوان ينتج الانسان
ليس بحيوان وحل هذه المغالطات الثلث هو ان صدق الصغرى لا يستلزم
صدق الكبرى لان الاصغر مما يصدق عليه الاكبر فيكون [illegible]
جزئيا اضافيا له واذا كان الاوسط صادقا على الاصغر الذي هو جزئي
من جزئيات الاكبر فلا يسلب في الكبرى عن كل افراد الاكبر فلا يصدق الكبرى
كلية فلا ينتج **مغلطة اخرى** الامكان ليس علة الحاجة الى المؤثر لانه
لا شي من الامكان بضروري [illegible] علة الحاجة الى المؤثر وكل علة الحاجة الى
المؤثر فهو ضروري [illegible] ينتج لا شي من الامكان بعلة
الحاجة الى المؤثر وحلها ان نقول ان اردتم بالضروري [illegible]
الى المؤثر فهو ضروري [illegible] علة الحاجة الى المؤثر الضروري [illegible]
[illegible] كل ما هو علة الحاجة الى المؤثر فهو ضروري

ان يكون علة الى جاعل المؤثر بهذا المعنى وان اريد به الضرورة التي هي
اعني استحالة انفكاك العلة عن كل ما هو علة الى جاعل المؤثر فلا نم لان الشيء
من الامكان بعضه وان يكون علة الى جاعل المؤثر بهذا المعنى بمعنى ما يحتمل
ان لا يكون الامكان علة الى جاعل المؤثر **مغالطات شتى في الشكل**
الثالث منها المدعي ان كل ثور ناهق لانه يصدق قولنا قد يكون اذا كان
كل ثور فرسا فكل ثور حمار من الثالث والاوسط مجموع ذلك الجزئين ويصدق
ايضا قولنا كلما كان كل فرس حمارا فكل فرس ناهق وهو ظاهر فيصدق كل
ثور ناهق والا لصدق نقيضه وانضم مع المقدمة الاولى وهي صغرى والنقيض
كبرى قياسا منتجا لقولنا قد يكون اذا كان ليس بعض الفرس بناهق فكل
فرس حمار وعكسه ينافي نقيض الكبرى وهو محال واما بيان انتاج المقدمة
الاولى مع النقيض فلما برهن في الافقه ان من المتصلة الجزئية المشاركة
للحملية الجزئية السالبة بالمقدم وذلك البرهان هو انه لو لم يصدق المدعى
لصدق نقيضه فنضمه مع الصغرى حتى كونها والنقيض كبرى قياسا منتجا حين آ
من الثاني مقدمة سالبة جزئية وهي سلب لزوم التالي للمقدم وهو محال
لانه كلما فرض المقدم لزم التالي لان المفروض صدق نقيض الحملية فلتركب
قياسا من الشكل الاول هكذا كلما صدق المقدم صدق نقيض الحملية وكلما صدق
المقدم ونقيض الحملية صدق التالي من الثاني ينتج كلما صدق المقدم صدق
التالي فيكون تلك النتيجة المتصلة السالبة الجزئية اللزومية كاذبة او نقول
لصدق قولنا قد يكون اذا كان كل ثور فرسا وكل فرس ناهق لكون هذه القضية
لازمة للمقدمتين المذكورتين فلو صدق نقيض المدعى لانضم مع هذه المقدمة
قياسا منتجا لقولنا قد يكون اذا كان بعض الفرس ليس بناهق فكل فرس
ناهق بالبيان المذكور وانه محال حتى انها مبنية على امتناع استلزام
الشيء الواحد للنقيضين وامتناع الملازمة الجزئية بينهما وقد عرفت جوازهما

عند بعضهم **مغلطة اخرى** المدعي ان الشكل الثالث لا ينتج لاستلزام انتاجه المحال
وهو صدق الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية صدقها يمكن ان يقال ان قولنا
كلما صدق النقيضان صدق احد النقيضين ان اريد به ان احد النقيضين الآخر
بدلا في لزوم صدق التالي للمقدم فهو ممنوع وان اريد غير ذلك فنختار
القياس هكذا لو صدق احد النقيضين لصدق ذلك النقيض ولو صدق
النقيض الآخر لصدق النقيض الآخر وهذا ليس بقياس على الشكل الثالث
وفي هذا الجواب بطلان يعرف بالتأمل واعلم ان هذه المغالطة لم يجب عنها احد
الى هذا اليوم ممن يعتد به فلو زيادة لفضله وكمال وفطانته وجلاله
مغالطات شتى بعدم تكرار الاوسط منها الدرة في الحقة والحقة
في الصندوق فالدرة في الصندوق وصدق ايضا قولنا زيد مقتول بالسيف
والسيف آلة حديدية فزيد مقتول بآلة حديدية فهذان القياسان
منتجان وليس للاوسط فيهما تكرار بتمامه فجوابه ان قولنا زيد مقتول بآلة
حديدية هو قولنا زيد مقتول بالسيف الا ان السيف آلة حديدية واقيم ما هو محمول
عليه مقامه وحينئذ لا يكون بين قولنا مقتول بالسيف وبين قولنا مقتول
بآلة حديدية تغاير يقتضي ان يكون احدهما محمولا على الآخر ام لا بل هما لفظان
مترادفان فان كان الاول كان هذا القياس في قوة قياس صورته هكذا
زيد مقتول بالسيف وكل مقتول بالسيف فهو مقتول بآلة حديدية وانتاجه
بين وان كان الثاني فلا يكون هذا قياسا بل الذي ظنناه نتيجة
هو بعينه الذي ظنناه مقدمة فلا تفرق عليه الشكل الاول الا انه انما يشبه التالي
اذا قلنا الدرة فيما هو في البيت هذا الجواب بعينه جواب عن قياس المساواة
مغلطة اخرى المدعي ان التركيبات لا تنعقد وانما قلنا ذلك لانها لو انعقدت
يلزم احد الامور الثلثة وهو اما كون الشيء في آن واحد موجودا ومعدوما
او تعاقب الآنين المستلزم لثبوت الجزء او الواسطة بين الموجود والمعدوم

باسرها باطلة اما وجه اللزوم فلانها لو استندت لكان انتفاؤها في الآن و ذلك ظ ٧٠
فذلك الآن لا يخ اما ان يكون آن وجودها او آن عدمها والاول ملزوم الاول
فتعين الثاني فيتعين الآنين متغايرين فلا يخ اما ان لا يكون بينهما واسطة او يكون
والاول ملزوم الثاني والثالث فظهر لزوم احد الامور و اما انها باطلة فظ لك
واضح البعض حل ... انما يمنع الشرطية لانها مبنية على وجود الآن و قد برهن على
استحالة ذلك في موضعه و اما ... بالنسبة الى العدم [illegible] وجودها
و بالنسبة الى الوجود [illegible] فلا يكون آنية **مغلطة** للمدعي انه لكان
الواجب لذاته سببا لما عداه من الموجودات لكان ممكنا و اللازم باطل
فالملزوم مثله بيان الملازمة ان ما عداه لو صدر عنه من الموجودات الممكنة
العدم من حيث هو وامكان عدم الكل يوجب امكان عدم اصله وممكن العدم
لا يكون واجبا [illegible] امكان عدم الكل امكان عدم اصله ان اريد يوجب هو
بالامكان امكان عدم المعلول من قطع النظر عن كونه معلولا وان اريد به
الامكان من حيث هو معلول [illegible] لكن لا نم ان المعلول
الواجب لذاته من هذه الحيثية ممكن العدم **هذه مغلطة بالاشتراك اللفظ**
واجب الوجود واحد لانه لو تعدد [illegible] ان يكون اثنين فيكون وجوب الوجود
بالذات مشتركا بينهما فح لا يخ من ان يكون الوجوب بالذات ممتنع الانفكاك
عن احد المعينين اولا فان كان ممتنع الانفكاك بحيث يوجد وجوب الوجود
بالذات كان ممتنع الانفكاك بحيث يوجد وجوب الوجود بالذات يوجد ذلك
المعين فح يكون واجب الوجود واحدا وان كان وجوب الوجود جائز الانفكاك
عن ذلك المعين لزم جواز صيرورة الواجب ممكنا [illegible] الوجوب عن الواجب
صار ممكنا [illegible] ان لفظ الامكان مشترك بين معنيين تحقق الوجوب بدون
الوجوب فان اريد بالانفكاك الاول فلا نم انه لو جاز الانفكاك لصار الواجب
غير الواجب [illegible] لذلك المعين و لغيره [illegible] وان اريد الثاني [illegible]

وذلك المعين ٧١
ذلك المعين بدون الوجوب فلا نم انه لو امتنع الانفكاك لكان الواجب واحدا لجواز واحد هو
بدون الوجوب اصلا و يكون الوجوب اعم منه **مغلطة** واجب الوجود اذ لو كان اثنين
فمجموعهما لا يخ اما ان يكون واجبا او ممكنا و كل منهما محال اما الاول فلان المجموع
محتاج الى كل واحد منهما فلا يكون واجبا و اما الثاني فباطل لان انتفاء المجموع
انما يكون بان ينتفي احدهما او كلاهما و ذلك محال [illegible] لفظ المجموع مشترك بين
الآحاد وبين المجموع المركب منها مع الهيئة الاجتماعية فان اريد بالمجموع
الاول فلا نم انه ليس بواجب وان اريد الثاني فلا نم امتناع انتفاء المجموع
لجواز ان ينتفي بانتفاء الهيئة الاجتماعية لا بانتفاء الذات **المغلطة المتعلق بالجواز**
واجب الوجود غير موجب بالذات اذ لو كان موجبا بالذات لكان
[illegible] الاول [illegible] اذ لو [illegible] لا يحتاج الى شرط فلا يكون معلول
بل شرط [illegible] المعلول الاول [illegible] ان يكون معلولا [illegible]
او [illegible] كان واجبا بالذات [illegible] ان يكون الواجب بالذات معلولا
لغيره [illegible] كان جائز العدم كان الواجب [illegible] جائز العدم [illegible]
اللازم [illegible] جواز عدم اللزوم [illegible] الوضع [illegible]
ثم [illegible] مساواة نسبة الوجود و العدم الى الذات [illegible] ان اريد
بجواز العدم [illegible] الاول فلا نم انه لو لم يكن جائز العدم لكان واجبا بالذات
لجواز ان يكون واجبا بالغير [illegible] الوجوب بالذات [illegible] بجواز العدم بالمعنى
الاول بل [illegible] بجواز العدم بالمعنى الثاني وان اريد بجواز العدم [illegible] الثاني
يكون معناه ان نسبة الوجود و العدم الى ذاته [illegible] واحدة و لا يلزم من مساواة
نسبة [illegible] اللازم مساواة [illegible] الملزوم [illegible] **المغلطة المتعلق بالتشكيك**
وجود الواجب غير مجرد اذ لو كان مجردا فلا يخ من ان يكون من حيث
هو مقتضيا للتجرد او لا يجرد او غير مقتضي لشيء منهما والكل باطل اما الاول
فلان الوجود من حيث هو لو كان مقتضيا للتجرد لكان وجود الممكن ايضا مجردا [illegible]

الواجب

وأما الثاني فلأنه الوجود من حيث هو لو كان متوقفا لما يجد يلزم ان يكون وجود
الشيء غير مجرد بحت واما الثالث فلان الوجود لو كان المجرد والا يجد لكل
من الشيء فيلزم ان يكون مجرد الواجب لاحق منفصل وذلك محال حقيقة الوجود
ليس مختلفا اصلا في الواجب والممكن بل هو مقول على وجود الواجب والممكن بالتشكيك
وجاز ان يقتضي وجود الواجب التجرد ووجود الممكن اللاتجرد فلا يلزم شيء مما
ذكرتم المغلطة التي تتعلق بتبديل اللاحق بالملحوق المركب يمتنع الوجود
لانه لو وجد لكان له علة تامة وذلك ظاهر لكن يستحيل ان يكون له علة تامة اذ
لو كان له علة تامة فجميع اجزائه ان كان جزء العلة التامة يلزم توقف علة التامة
عليه اذ مجموع الاجزاء هو بعينه كل المعلول متوقف على علة التامة فيلزم الدور
وان لم يكن جميع الاجزاء جزءا فاما يكون بعضها خارجا عنها لكن المعلول لا
يحتاج مع علة التامة الى شيء آخر لانها جملة ما يحتاج اليه فيلزم استغناء
المركب عن ذلك الجزء وانه محال جوابه المحتاج الى العلة التامة وجود المجموع
فنقول مجموع الاجزاء في العلة التامة لا يوجب الدور لانه يحتاج الخلاف من
الى مجموع الاجزاء لا الى وجود المجموع ووجود المجموع محتاج الى العلة التامة فقد
وضع الملحوق وهو المركب مكان اللاحق وهو وجوده المغلطة التي
تتعلق باخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كل موجود قديم لان
لازمه قديم لان وجود الواجب يستلزم اما الاثر يه وهو اما وجود ذلك
الموجود او عدمه لانه كلما فرض وجود الواجب يجب احدهما ضرورة لانه لو لم
يجب شيء منهما لزم جواز ارتفاع النقيضين في الواقع وذلك محال وليس
المراد بالملازمة سوى وجود اللازم مع تقدير وجود الملزوم واذا كان
وجود الواجب مستلزما لاحدهما لكنه غير مستلزم لعدم ذلك الموجود
والا لما وجد اصلا فيكون مستلزما لوجوده ووجود الواجب قديم فيلزم
ايضا قدم ذلك الموجود جوابه الملازمة انما تتحقق ان لو لزم وجود اللازم

و وجود هو

وجوب

على تقدير وجود الملزوم من وجود اللازم لا من وجوب نفس الملزوم بسبب ذاته لكن
احد النقيضين لذاته لا بسبب المقدم فلا يتحقق الملازمة ففيه اخذ ما بالذات
مكان ما بالعرض مغلطة اخرى الي يفوته اجتماع النقيضين ممكن لانه لا يخلو
من ان يكون علة التامة متحققة اولا فان كانت متحققة يلزم اجتماع
النقيضين وتحققه مستلزم لامكانه وان لم يكن علة التامة متحققة
ومتى كانت متحققة كان وجوده ضروريا فيلزم ان يكون عدمه لعدم العلة
او نقول عدم العلة للعدم فيكون عدم اجتماع النقيضين لعدم علة وعلة كل
ما عدمه بالغير كان وجوده ممكنا وهو المطلوب جوابه انه لا نسلم انه لو لم يكن
علة متحققة كان عدمه لعدم علة لجواز ان يكون بالذات مغلطة في
اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل الجزء الذي لا يتجزى موجود لان الجسم اما
ان يكون منقسما الى غير النهاية بان ينقسم في نصف نصفه ونصف
نصفه لا الى نهاية او يكون منتهى القسمة لا جائز ان يكون منقسما الى غير النهاية
والا لزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لان ما لا يتناهى حينئذ يكون بين
حاصري ذلك الجسم فتعين ان يكون منتهى القسمة فينتهي قسمته الى ما لا ينقسم
وهو الجزء جوابه ان اريد بالانقسام الانقسام بالفعل فلا نسلم انه لو انتهى
قسمة الجسم الى ما لا ينقسم بالفعل يلزم الجزء لجواز ان ينقسم بالوهم او الوهم
وان اريد بالقوة سلمنا انه ينقسم الى غير النهاية لكن لا نسلم لزوم انحصار
ما لا يتناهى بين الحاصرين وانما يلزم ذلك ان لو كانت الانقسامات الممكنة
حاصلة بالفعل مغلطة في اخذ كل جزء من الشيء مكان ما به الشيء اجتماع
النقيضين وارتفاعهما واقع والا لصدق احد النقيضين مع كذب الآخر
وذلك محال لان صدق كل منهما موقوف على كذب الآخر اذ لو لم يكذب يلزم كذبه
دون صدقه فيلزم الدور واذا كان صدق كل منهما مع كذب الآخر محالا ثبت اما
اجتماعهما او ارتفاعهما جوابه صدق كل منهما وكذب الآخر انما يكون محالا لو توقف

شيء منهما على الآخر ولا يلزم الدور **مغلطة في اخذ المطلق بدل المقيد** كل من قال
ان الانسان حجر قائل بانه جسم وكل من قال انه جسم صادق ينتج كل من قال
بان الانسان حجر صادق حلها ما مر في المغلطة التي في الشكل الاول **مغلطة
اخرى في اخذ المطلق بدل المقيد** الممتنعات والمعدومات موجودة
في الخارج والا فلا بد من ان يكون عدمها ثابتا في الخارج او لا وعلى التقديرين
يلزم المحال اما اذا لم يكن ثابتا يكون نقيضه هو الوجود ثابتا فيلزم تحقق
الوجود للممتنعات والمعدومات حالة عدمها فيلزم اجتماع النقيضين وان
كان ثابتا يلزم ثبوت الممتنع في الخارج لامتناع قيام الثابت بالمنفي
فيلزم اجتماع النقيضين ايضا فالملازم كما هو اجتماع النقيضين لا ينتج اما ان
يكون ثابتا او لم يكن فان كان ثابتا فكان هو وجودها وان لم يكن ثابتا
وهو اللازم لعدم الممتنعات والمعدومات فيلزم ان يكون عدم الممتنعات
والمعدومات منفيا فيلزم ثبوتها وهو المدعى حلها سلمنا ان عدمها
ثابت لكن لا نسلم انه يمتنع اتصافها بالمعدوم والموهوم كذلك **مغلطة
اخرى في اخذ المقيد بدل المطلق** الجزء الذي لا يتجزى موجود لان الشيء
اذا صار موجودا بعد عدمه اما ان يحصل في آن وجوده او في غير آن وجوده
ولا جائز ان يحصل في آن وجوده فيه والا لزم اجتماع النقيضين بل يحصل
في آن غير آن وجوده وح لا يجوز ان يكون بين الآنين زمان والا لزم ارتفاع
النقيضين في ذلك الزمان واذا لم يكن بين الآنين زمان فيلزم تتالي الآنات
فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى منطبق على الحركة فيلزم تركب الحركة من
اجزاء لا تتجزى والحركة منطبقة على المسافة فيلزم ايضا تركب المسافة من
اجزاء لا تتجزى فيتحقق الجزء حلها انه على ابتداء الحدوث ليس في آن الوجود ولا
في آن آخر غير آن الوجود مطلقا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون ابتداء الحدوث في زمان
ابتداؤه ذلك الزمان الآن الذي كان الوجود فيه وح لا يلزم تتالي الآنات

فهذا اخذ المقيد وهو الحدوث في آن غير آن الوجود **مغلطة اخرى فيه** الواجب لا يكون
اثنين والا لكان احدهما غير واجب وذلك لانه لو كان الواجب اثنين فلا يخلو اما ان
يكون بينهما ملازمة او لا فان كان بينهما ملازمة يكون الملزوم ممتنعا لان اللازم
اذ يمتنع الملزوم عند انتفاء اللازم واذا كان احدهما ممتنعا لا يكون
واجبا وان لم يكن بينهما ملازمة جاز انفكاك احدهما عن الآخر وان انفكاك
انما يتحقق بانتفاء احدهما فيكون احدهما ممكنا فلا يكون واجبا حلها انه لم لم يكن
بين الشيئين ملازمة يلزم جواز ثبوت احدهما المقدم غير مستلزم لما هو اللازم لا
ان يكون احدهما ثابتا مع انتفاء الآخر اذ كون الانسان ناطقا مستلزم كون
الحمار ناهقا مع امتناع تحقق احدهما بدون الثاني فالتالي اخص من الاول
لانه متى وجد المقدم بدون التالي يكون المقدم غير مستتبع له من غير عكس
فالملازم الالتزام الخاص **مغلطة في تبديل الجزء بالكل** الجزء الذي لا يتجزى
موجود لان اقل الحركة الذي هو منتهى السكون الذي لا ينتج من ان يكون منقسما
او لا يكون لا جائز ان يكون منقسما والا لكان هو اقل الحركة بل اقل
هو جزؤه هف وان لم يكن منقسما فالمتحرك اذا تحرك بهذا المقدار من المسافة
فالمقدار المقطوع من المسافة بهذا المقدار من الحركة لا يجوز ان يكون منقسما اذ
لو كان منقسما لكانت الحركة الى نصفه نصف الحركة الى كله فيكون هذه الحركة
ايضا منقسمة وقد بينا انها غير منقسمة هف واذا لم يكن المقدار المقطوع من
المسافة منقسما يلزم الجزء حلها لا نسلم ان اقل الحركة متحققة في الخارج
كونه غير منقسم بل كل حركة تفرض يكون منقسمة الى غير النهاية فقد وضع الكل
مكان الجزء **مغلطة اخرى فيه** الجنس الطبيعي يمتنع وجوده في الخارج لانه
متوقف على نفسه وما يتوقف على نفسه يمتنع في الخارج وانما قلنا انه متوقف
على نفسه لانه متوقف على الصلاة التي هي ضرورة اذ لم يوجد شيء من انواعه
لم يوجد الجنس اصلا لكن كل واحد من انواعه متوقف عليه فيلزم توقف الكل على الجزء

والجنس
فيلزم توقفه على نفسه فيها الجنس محتاج الى الفصل اصلا نوعه لا الى اصلا نوع الجنس
الى الجنس الا نوعه لا الفصل لنوعه فلا يلزم توقفه على نفسه **مغلطة في وضع ما**
ليس بعلة علة كل موجود واجب لذاته اذ كل موجود موصوف بالامكان والامكان
العام واجب لذاته فالموصوف اولى بان يكون واجبا لان ما يتوقف عليه الواجب
اولى ان يكون واجبا وانما قلنا ان الامكان واجب لذاته لانه لو فرض عدمه لزم
المحال وذلك لان عدمه لا يخلو من ان يكون ممتنعا او لم يكن فان كان ممتنعا
فاما ان يكون واجبا او ممكنا وعلى التقديرين يكون ممكنا بالامكان العام فيلزم
تقدير عدمه يلزم وجوده وهو محال وكل امر يلزم من فرض عدمه يستلزم المحال فهو
واجب فالامكان العام واجب لذاته فعلى هذا لا يلزم من كون الامكان العام
واجب التحقق كون موصوفه كذلك وانما يلزم ان لو كان الامكان صفة وجودية
وليس كذلك فقد وضع ما ليس بعلة علة لكون صدق الامكان واجبا مكان العلة
مغلطة في عكسه كلما كانت الاربعة موجودة فالثلثة موجودة وكلما
كانت الثلثة موجودة فهي فرد ينتج كلما كانت الاربعة موجودة فهي فرد هذا
الصغرى وكبرى القياس وهي قولنا كلما كانت الثلثة موجودة فهي فرد راجع الى
الثلثة فيكون معنى الكبرى كلما كانت الثلثة موجودة فالثلثة فرد وحق النتيجة
كلما كانت الاربعة موجودة فالثلثة فرد وهذا حق فقد وضع ما ليس بعلة
لكون الاربعة فردا مقامها **مغلطة** الكلمة غير منقسم الى الاسم والفعل والحرف
والا لانقسم واحد من الثلثة الى الثلثة وذلك باطل وانما قلنا ان الكلمة لو انقسمت
اليها لزم انقسام احدها الى الثلثة لان ما صدق عليه الكلمة صدق عليه احدها
وكل ما صدق عليه احدها صدق عليه الكلمة وانقسام احد المتساويين الى
اشياء يوجب انقسام المساوي الآخر اليها فلو انقسمت الكلمة اليها لزم انقسام
احدها اليها فيلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهو محال جوابه ان المساوي للكلمة احدها
لا بعينه واحدها لا على التعيين منقسم الى الثلثة فلا امتناع **مغلطة في جميع**

في
المسئلة اجتماع النقيضين واقع لانه لو قال قائل كل كلامي في هذه الساعة كاذب
ولم يقل في تلك الساعة غير هذا الكلام فلا يخلو من ان يكون هذا الكلام صادقا في
نفس الامر او كاذبا وعلى كل من التقديرين يلزم اجتماع النقيضين اما اذا كان صادقا
فلانه يلزم كذب كل كلامه في تلك الساعة وهذا الكلام كلامه في تلك الساعة
فيلزم كذبه والتقدير انه صادق فيلزم اجتماع النقيضين وان كان كاذبا
يلزم ان يكون بعض افراد كلامه في تلك الساعة صادقا والا لكان هذا الكلام
كاذبا لكن لا موجد عنه في تلك الساعة سوى هذا الكلام فيلزم صدقه والتقدير
انه كاذب فيلزم اجتماع النقيضين وهذه المغالطة مشهورة وذكروا في حلها وجوها
اما ما ذكره نجم الدين الكاتبي في حلها فهو انه لا نسلم انه لو كان كاذبا يلزم ان
يكون بعض افراد كلامه في تلك الساعة صادقا لان صدق هذا القول عبارة
عن ترتب الكذب على كل فرد من افراد كلامه الموجودة في هذه الساعة فيكون
صدقه باجتماع صدقه وكذبه معا وكذبه يكون بانتفاء هذا المجموع لا بصدق بعض
كلامه في هذه الساعة فجاز ان يكون انتفاؤه بكذبه بالكلية ولكن يلزم ان يقول
على هذا الحل لا نسلم ان صدق هذه القضية عبارة عما ذكرتم وانما يكون كذلك
لو لم يكن صدق السالبة الجزئية التي هي نقيض هذه الموجبة الكلية على تقدير
كذبها وهي قولنا ليس كل افراد كلامي في هذه الساعة كاذبا وهذه السالبة
تستلزم صدق تلك الموجبة التي منعت صدقها واما ما ذكره شمس الدين السمرقندي
فهو ان يقال المخبر عنه انما يتعين بارادة القائل فان اراد الكل بقوله
كل كلامي غير هذا الكلام فلا يلزم اجتماع النقيضين لانه لا يلزم من صدق هذا
الكلام كذب كلام آخر فلا يتوارد الصدق والكذب على شيء واحد وح
يكون هذا الكلام كاذبا اذ ليس له كلام في هذه الساعة غير هذا الكلام فلا
يصدق عليه انه كاذب وان اراد به هذا الكلام وغيره فكانه حكم بهذا الكلام
الكل ما جاء ان هذا الكلام كاذب وذلك لانه اراد دخول هذا الكلام

٧٨

في هذا الكلام يكون المحمول او هو كاذب مخبرا به بهذا الكلام وهذا الكلام مخبر عنه
فقد جمع في هذا الكلام خبرين كل منهما متعلق بالآخر ونحن نختار ان هذا الكلام
كاذب قوله يلزم ان يكون بعض افراد الكلام صادقا قلنا نعم يكون الخبر الثاني
صادقا لان الخبر الثاني هو الاخبار بكذب هذا الكلام فلو كان هذا الكلام الخبر
الثاني صادقا لم يلزم توارد الصدق والكذب على شيء واحد هذه مغالطات
نقلت من بعض الكتب التي صنفها الامام نجم الدين الكاتبي
وهذا اجاب عنها ولي في بعض اجوبتها نظر كما سيأتي

شريك الباري حق

فمنها المدعي حصول شريك الباري في بعض الاوقات موجودا لانه يصدق قولنا
يكون اذا كان الباري تعالى موجودا فشريكه موجود لكن الباري تعالى موجود
دائما فشريكه موجود في بعض الاوقات اما صدق المتصلة فمن الشكل
الثالث والاوسط مجمع الطرفين واما حقية المقدم فلان الباري تعالى واجب الوجود
لذاته وكل واجب الوجود لذاته موجود دائما فالباري تعالى موجود دائما
فالحق في حقها انا نمنع صدق المقدم فهذه المتصلة الجزئية وفي جميع الازمنة
مع كل وضع يمكن [illegible] الاحوال المذكورة غير [illegible] وفيه في جميع الازمنة
مع الاوضاع التي [illegible] الواقعة وذلك لا يفيد وفي هذا الجواب نظر
لانه لا بد وان يكون هذا المقدم معلوم الوجود في جميع الازمان مع جميع
الاوضاع التي [illegible] في الاحوال الواقعة وغير الواقعة لان تلك الاحوال
لا بد وان لا يكون منافية للواجب لذاته الذي هو معلوم الوجود ابدا و
ازلا لانها لو كانت منافية له [illegible] والا لزم اجتماع المتنافيين في
زمان واحد وانه محال مغلطة المدعي صدق بعض الجسم مستقر في جهات
الى غير النهاية لانه لو لم يكن لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الجسم مستقر
في الجهات الى غير النهاية وينعكس الى قولنا لا شيء من المستقر في الجهات
الى غير النهاية بجسم وهو محال لان كل مستقر في الجهات الغير المتناهية جسم

٧٩

او نبين صدق المدعي من الشكل الثاني والاوسط مجمع وذلك الخبرين [illegible]
صدق قولنا كل مستقر في الجهات الى غير النهاية جسم وانما يصدق ان لو كان
موضوعه في الحقيقة ان كان حقيقيا او في الخارج ان كان خارجيا وان [illegible]

[illegible]

بحيث لو وجد في موضوع المتنافيين فلا نسلم كذب المدعي مغلطة المدعي ان
بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان صادق وذلك لانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية الضرورية وهو قولنا كل انسان حيوان
بالضرورة كلما صدقت هذه القضية لزمها منفصلة مانعة الخلو بالمنع التام
على معنى انه يمتنع اجتماع هذين الخبرين على الكذب [illegible] الشيء [illegible]
وهي هذه دائما اما ان يكون الانسان حيوانا واما ان يكون جسما لانه
لو لم يصدق على تقدير صدق نقيض المدعي منفصلة [illegible]
[illegible] الخبرين [illegible] اما ثبوت [illegible] او كذب قضية
صادقة في نفس الامر وبيان لزوم احد الامرين [illegible] وهذه
المنفصلة مستلزمة لمتصلة لزومية من نقيض احد جزئيها وعين الآخر
كما ذكروا ان المنفصلة مستلزمة للمتصلات [illegible] يصدق على
ذلك التقدير كلما لم يكن الانسان جسما كان حيوانا وانه كاذب لكذب لازمها
وهو قولنا فيكون اذا كان الانسان حيوانا لم يكن جسما ولان انتفاء اللازم
مستلزم لانتفاء الملزوم وبيان انتفاء اللازم مستلزم نقيض المدعي [illegible]
محال في نفس الامر فينتفي نقيض المدعي فيكون المدعي حقا [illegible]
لزوم المنافية الا [illegible] الملزوم على تقدير كذب المدعي وصدق نقيضه لانها سواء
فسرت بالمنع الاعم او بالاخص [illegible] ان يكون كذب احد الجزئين
مقتضيا لكذب الآخر فان كذب قولنا كل انسان جسم مقتضي كذب قولنا كل
انسان حيوان فهو لزوم الصدق [illegible] ارادوا نحو ازالة كذبها في نفس الامر
على تقدير [illegible] الشرطية [illegible] الاقتضاء لكذب [illegible]

شبهة الاستلزام

كذب الجزئين

نقيض الاخر مع عدم المنافاة اذ لا يكون حينئذ صدق المنفصلة مع امتناع
كما ذكرنا وان اراد بجواز الخلو عنه جواز كذبهما في نفس الامر بل اعم من المنافاة و
الاتفاقية فالشرطية حينئذ لكونها المنفصلة المذكورة **هذه مغالطة**
عامة ومن الذي يمكن بها اثبات كل مطلوب واكثر مسائل الخلاف يكون من
هذا القبيل في الذي يمكننا التغلب فيه كما يثبت المطلوب فلنا انه يثبت
نقيضه ولنذكر عدة منها **منها** لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع
في الخارج يلزم وقوعه والمقدم حق فالتالي مثله بيان الملازمة انه لو لم يكن
مستلزما لارتفاع امر في الخارج يلزم وقوعه اذ لو كان عدمه ثابتا في الواقع لكان
وجوده مستلزما لرفع عدمه فيكون مستلزما لارتفاع امر واقع وانتفاء خلافه
واذا ثبت الملازمة فنقول المقدم حق لكون المدعى غير مستلزم لارتفاع امر
واقع حق وذلك لان وجوده لو كان مستلزما لارتفاع امر واقع لكان
مستلزما لعدم الاستلزام والتالي باطل لان وجوده لو كان مستلزما لاستلزام
رفع الواقع كان مستلزما لعدمه وقد بينا ان عدم استلزامه رفع الواقع
مستلزم لوجوده هف فلهما انا لا نم ان وجوده لو كان مستلزما
لرفع عدمه يلزم خلاف المقدر لان هذا الاستلزام ... يكون مع تقدير عدمه في
نفس الامر فالمقدم عدم استلزام في نفس الامر ولو اخذ المقدم مع عدم
الاستلزام مطلقا او مع جميع التقادير لا يمكن اثبات المقدم ولقائل ان
يقول ... الجواب لا يتم اذ لا ان يكون عدمه في نفس الامر او لم يمكن فان كان
كان الاستلزام في نفس الامر وان لم يمكن لكان موجودا وهو المدعى ثم في ذلك
ان هذا المنع لا يضر المستدل **مغالطة اخرى** المدعى واقع لان ملزومه واقع
وذلك لان وجود شيء من الاشياء لو كان ملزوما للمدعى منتفيا الى جملة الامور
الواقعة لكان وجوده مستلزما بالضرورة فهذه الملازمة ... لو ثبت كلي
ثبت بها المجموع ثبت كونه مستلزما صادقا في نفس الامر [illegible] يلزم ان يكون

الاستلزام واقعا

اللازم وهو كون وجود ذلك الشيء ملزوما واقعا في الواقع والا لكان عدم
فيكون عدم الاستلزام من جملة الامور الواقعة فيكون مستلزما مع عدم استلزامه
فكلما ثبت هذا الشيء ثبت استلزام وجود ذلك الشيء فهذا المعتقد يكون
مستلزما لاستلزامه وقد بينا استلزامه في نفس الامر حق فلهما
انا لا نم انه لو صدق قولنا كلما ثبت هذا المعتقد ثبت الاستلزام يلزم
ان لا يكون هذا المعتقد مستلزما لاستلزامه غاية ما في الباب انه يكون المعتقد
مستلزما لاستلزامه ولعدم استلزامه ولا يلزم من ذلك ان يكون مستلزما
وغير مستلزم والمحال جاز ان يستلزم النقيضين ولا نم ما ذكر **مغالطة**
اخرى الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما للمدعى لا يخلو من ان يكون
ثابتا في الواقع او لم يكن لا جايز ان يكون معدوما والا لزم المحال فيكون
موجودا ووجوده ملزوم للمدعى فيلزم المدعى فلهما منع ما قرر اذ لا يلزم
من انتفاء الشيء بهذه الحيثية انتفاء وجوده دون هذه الحيثية لجواز ان
يكون انتفاؤه بحيث ذلك **مغالطة اخرى** الشيء الذي هو اخص من المدعى
لا يخلو من ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان كان واقعا يلزم
ثبوت المدعى وان لم يكن واقعا يلزم ان يكون المدعى ثابتا في الجملة لانه
لو لم يكن ثابتا اصلا يلزم ان يكون الاخص منه مساويا للاعم لانه كلما ثبت
ثبت الاعم وكلما لم يثبت لم يثبت فلا يكون اخص خاصا هذا خلف فلهما
كما مر لان الشيء الاخص اذا لم يكن موجودا جاز ان يكون ذلك بانتفاء كون
الشيء الاخص وهذه الجهة لا يجوز ان يقع المعدوم الاخص من المعدوم
بان يكون المدعى منتفيا مع امر ما اخص من المدعى بل الحق ان حال انتفاء الاخص
اذا كان مع انتفاء المدعى لا يلزم منه ان يكون عدم الاخص مستلزما للعدم
المدعى حتى يكون مساويا في العدم ولتحقيق تسلم ذلك ولكن لو قلنا ان
الشيء الاخص من المدعى في نفس الامر لا يجوز ان يكون مساويا لا نم [illegible]

الذي لا يحصر في شخصه فان ذلك الشخص اخص من النوع وهو بهذه الحيثية لم يتم بانه
لا يكون في هذه الصورة كذا **مغلطة اخرى** المدعى لا يتحقق افرادها ما
لان العدم لا يخلو من ان يكون شيئا ملازما له او لم يكن فان كان شيئا ملازما له يلزم المحال
وهو عدم الشيء الثابت وبتقدير التسليم لا يكون الافتراق ثابتا بينهما وان لم يكن
شيئا ملازما المدعى والا لثبت عدمه وكلما ثبت نقيض شمول العدم ثبت
عدم المدعى فينعكس الى قولنا كلما ثبت المدعى ثبت شمول العدم وذلك محال
حلها ان نقول لا يلزم من انتفاء المدعى جميع ذلك [illegible] لزوم [illegible] اياه
حتى ينعكس النقيض **مغلطة اخرى** لو لم يكن المدعى ثابتا يلزم انتفاء جميع الاشياء
لانه لو لم ينتف جميع الاشياء على هذا التقدير يلزم ثبوت نقيض انتفاء
الاشياء على ذلك التقدير فكلما ثبت هذا التقدير يلزم نقيض انتفاء الاشياء
وينعكس بعكس النقيض الى قولنا لو انتفى الاشياء يلزم ثبوت المدعى وهو
المدعى حلها انه لا يلزم من انتفاء جميع الاشياء على هذا التقدير لزوم نقيض
انتفاء الاشياء بهذا التقدير حتى ينعكس بعكس النقيض **هذه مغالطات**
متفرقة منها المدعى عدم الشمول [illegible] وهو [illegible] لكل واحد من المعلوم
انه [illegible] لان احدهما [illegible] لكل واحد منهما لا يخلو اما ان يكون ثابتة
او لم يكن فان كانت ثابتة فظاهر وان لم يكن فكذلك لانه يكون نقيضها
ثابتا فيكون ذلك شمول الآخر [illegible] كل منهما لا يخلو اما ان يكون
ثابتا او لم يكن فان كان فظاهر وان لم يكن فيكون نقيضه لازما لنقيض
الاول فيكون الشمول لازما للشمول الثاني بحكم عكس النقيض وهو محال
مغلطة اخرى ان التقسيم الدائر بين النفي والاثبات باطل لانه
لو كان حقا يلزم احد الامرين اما الواسطة بينهما او انقسام الشيء الى نفسه
والى غيره واما بيان احد الامرين فلان مورد التقسيم هو الشيء مثلا
فلا يخلو اما ان يكون احدهما اولا وثانيا ما كان [illegible] مورد التقسيم او لم يكن

الجمع

المغالطات المتفرقة

فالواسطة

فالواسطة وذلك بين والا اذا كان فلا يخلو من ان يكون احدهما او لا يكون والثاني النفي والاثبات
وايا ما كان يلزم الامر الثاني واما بيان انتفاء اللازم فبديهي حلها
ان نقول لا نم انه لا يجوز ان لا يكون احدهما فيجوز ان مورد القسمة مغاير لكل واحد من
القسمين ولا يلزم الواسطة لانه يكون مشتركا بينهما فيتحقق في احدهما فلا
يكون ثابتا بعد انتفائهما او نقول لا نم انه لا يجوز ان يكون احدهما فيجوز انه يصدق
على احدهما ولا يلزم من هذا انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لصدق الكلي على
العام وانقسام العام الى السواد والى غيره ليس بمحال **مغلطة اخرى** المدعى ان
الجماد حيوان وانما قلنا ذلك لانه لا يخلو اما ان يكون ناطقا او لا وايا ما كان
ثبت ما قلنا اما اذا كان ناطقا فلانه لزم [illegible] واما اذا لم يكن ناطقا فلان انه
يكون حيوانا فلانه لو لم يكن حيوانا لكان الناطق مساويا للحيوان وجودا وعدما
اما وجودا ففي تلك الصورة واما عدما ففي هذه الصورة فيكون الناطق
مساويا للحيوان وانه محال حلها ما اوردناه مرة [illegible] اخرى وهو ان التقسيم
[illegible] اخرى في صورة واحدة لا يوجب [illegible] مطلق **مغلطة**
اخرى المدعى ان المركبات لا تنعدم وانما قلنا ذلك لانها لو انعدمت يلزم
احد الامور [illegible] اما كون الشيء [illegible] واحد موجودا ومعدوما او [illegible]
الآنين المستلزم لثبوت [illegible] او الواسطة بين الموجود والمعدوم والامور باسرها
باطلة اما [illegible] اللزوم فلانها لو انعدمت لكان [illegible] الآن وذلك لا يخلو
وذلك الآن لا يخلو اما ان يكون آن وجودها او آن عدمها والاول يلزم الاول
[illegible] الثاني [illegible] الآنين [illegible] فلا يخلو اما ان لا يكون بينهما واسطة او يكون
والاول يلزم الثاني والثاني الثالث فظهر لزوم احد الامور واما انها باطلة
فلظهور [illegible] حلها انا نمنع الشرطية لانها مبنية على وجود الآن وقد بين
استحالة ذلك في موضعه واما [illegible] بالنسبة الى العدم علة وجودها
فيا [illegible] بالنسبة الى وجود [illegible] فلا يكون آنية **مغلطة اخرى** المدعى

فالملزوم مثله

انه لو كان الواجب لذاته علة لما عداه من الموجودات لكان مركبا واللازم باطل
بيان الملازمة ان ما عدا الواجب لذاته من الموجودات الممكنة العدم من حيث هو
هو امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة وممكن العدم لا يكون واجبا
لذاته لا يمكن ان يجاب بان امكان عدم المعلول امكان عدم العلة ان اريد به امكان
امكان عدم التحقق مع قطع النظر عن كونه معلولا وان اريد به امكانه من حيث هو
معلول فنقول نسلم ان امكانه موجب لامكانه ولكن لا نسلم ان معلول الواجب لذاته
من هذه الحيثية ممكن العدم **هذه مغالطات عشر مع الجواب والجواب**
من جوابها الاولى ذهب المنطقيون الى ان مقابل الموجبة الكلية اللزومية
هو سالبة اللزوم لا لزوم السلب اى لزوم عدم التالي وبرهنوا عليه بانه
لو كان بينهما تقابل لما جاز صدقهما معا لكن اللازم باطل فالملزوم مثله اما
بطلان اللازم فلاحتمال ملازمة النقيضين لمقدم واحد محال هذا ما ذكروه
وفيه نظر من وجهين اما اولا فلانه معارض بمثله وهو ان سالبة اللزوم لا
يجوز ان يكون مقابلا للموجبة الكلية اللزومية لانه لو كان كذلك لما جاز صدقهما
معا لكن اللازم محال لجواز ملازمة النقيضين لمقدم واحد محال واما ثانيا
فلو صح ما تقول وانا لا نسلم ان جواز صدقهما معا ينافي تقابلهما غاية ما في الباب
انه يلزم اجتماع المتقابلين على تقدير المقدم وذلك جائز لجواز استلزام المحال
المحال **الثانية** قال من المنطقيين ان نقيض الجزئية المركبة لا يكفي الترديد
بين نقيضي جزئيها خلافا للقدماء لكذب الاصل مع كذب نقيضي جزئي الاصل
في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فانه يكذب قولنا بعض الجسم حيوان
لا دائما لكذب قيد اللادوام ويكذب ايضا نقيضا بسيطيها وهما كل جسم
حيوان دائما ولا شيء من الجسم بحيوان دائما وزعم المتأخرون ان القدماء غفلوا عن
هذه الدقيقة وما تنبهوا لها وعندي ان نقول فيما ذكروه نظر وذلك لانا لا
نسلم ان نقيض جزئي الاصل ها هنا الكليتان لان الاصل مركبة من قولنا بعض الجسم حيوان

مغالطات عشر مع الجواب والجواب

خمس

بالاطلاق العام وذلك السلب اللازم هو بعض الجسم حيوان ليس بحيوان بالاطلاق لانه يلزم تقييد
الموضوع في السلب بالمحمول لجواز ان يكون البعض الذي حمل عليه غير البعض الذي
سلب عنه المحمول فلا يكون مورد السلب والايجاب متحدا وفي الكلية لا يحتاج
الى هذا التقييد لعدم هذا الاحتمال اذا ثبت هذا فنقول نقيض جزئي الاصل
يكون لا شيء من الجسم بحيوان دائما وكل جسم حيوان فهو حيوان دائما فنقيض المركبة
الجزئية مع قياس المركبة الكلية في هذا المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها وغلط
القدماء في ذلك [illegible] سواء اعتبار موضوع النقيض في واحد [illegible] الجزئية
واذا كان كذلك فنقول القدماء حق وكلامهم كلام صدق **الثالثة** ان
الحملية الموجبة سواء كانت عامة او خاصة تنعكس ممكنة عامة والبرهان على
انعكاسها مذكور في كتب المتقدمين واجاب القدماء عنه وقالوا انا نقول الموجبة
الممكنة سواء كانت عامة او خاصة لا تنعكس لانا اذا فرضنا كل ج ب كان
معناه ان الذات [illegible] ثابت للجيم بالامكان فجاز ان لا يكون ثابتا بالفعل في
ذلك حين واذا كان كذلك فلا يلزم نقيضه من حيث العكس فضلا من ان يكون موجهة
بجهة من الجهات لاستحالة ان يحصل نقيضه من بعد [illegible] في امثال هذه
القضية بالاتفاق فان محمول هذه القضية بالايجاب [illegible] موضوعا لوجوب
اعتبار الثبوت بالفعل في الموضوع كما هو رأي الشيخ **الرابعة** انهم
قالوا ان استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم واورد عليه هذا الاصل
مغلطة وهي ان [illegible] لانا اذا قلنا ان كان ا ب يلزم ج د [illegible] فنقول
ان ج د متحقق لا محالة اذ لو لم يكن ا ب مع عدم
ج د كان عدم لزوم ج د لا ا ب لا ينافي لزوم نقيضه له لجواز استلزام المقدمة
الواحدة للنقيضين والجواز ان يكون النقيضان لازمين لشيء واحد محال
الخامسة في بيان لزوم العكس للقضية فانه لو لم يكن صادقا لصدق الاصل لكان
نقيضه صادقا لكن نقيض العكس ليس بصادق لان [illegible] العكس وهو المطلوب

واورد عليه ترديد وهو ان يقال ان اردتم بقولكم ان نقيض العكس مع الاصل ينتج ما ينافي
العكس الا زمانا فهو ممنوع لجواز ان لا ينتج واما ضمنا الاصل لكن لا طعنا الا
والا فما طعنته بالنسبة الى ما هو بينه النقيض وان اردتم ان نقيض العكس لو لم يكن
صادقا مع الاصل في الواقع لكان العكس معه صادقا فمسلم ولكن لا نم انه ح
يكون العكس لازما للاصل لان صدق العكس مع الاصل اعم من ان يكون بطريق
الاتفاق او على سبيل اللزوم وهذا المنع وارد ايضا على قياس الخلف
فتيل وذلك مشكل لانه لا يمكن اثبات مطلوب ما من المطالب بالخلف واجاب
عن هذه المغالطة الخمس افضل المتاخرين المحققين جمال الملة والدين المحلي
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه اما السؤال الاول فغير وارد لان سند اللزوم
هو شبهة جمعا بينها فضلا ان ولا يمكن صدقهما ولا كذبهما في نفس الامر وما يحفظ
العقد ما هو اللزوم ثابتا على تقدير وسند على ذلك التقدير بل اخذ وهما ثابتين
في نفس الامر وقوله في المنع ان جواز صدقهما لا ينافي تقابلهما كلام مشتمل
على التناقض الصريح اذ معنى التنافي بينهما عدم امكان صدقهما معا فكيف يجامع
صدقهما واما السؤال الثاني ان الموجبة الكلية من المركبات لا تفيد فردا ما
بقيد المحمول على ما اصطلحوا عليه كم ذكر وان حكم الجزئيات حكم الكليات
في التركيب ولما صدق في نقيضين جزئيها من غير التنافي على قيد المحمول في
احدهما حكموا بان هذا المفهوم عنه كاف في نقيض الجزئية للنقيض
الذي ذكره حتى لو اعتبروا قيد المحمول لكان النقيض هو المفهوم المردد
بين نقيضي جزئيها لكن لا يجوز هذا المفهوم في الكلية ولهذا ابدع افضل الدين
الخونجي ان هذه قيد الموضوع يكفي المفهوم المردد بين نقيضي الجزئيتين
وبالجملة فالمشار اليه راجعة الى نوع النزاع اللفظي واما السؤال الثالث
فان الممكنة موضوعها ثابت بالفعل فاذا فرض اتصاف ذات الموضوع بالمحمول
صدق امكان اتصافها بالموضوع ولا يصدق في الشق الضروري المنعكس

لا ينافي الاصل فظاهر ان العكس الذي يدعيه الحكماء انما هو بعد فرض وقوع
بالفعل واما السؤال الرابع فالمغالطة فيه ظاهرة لان استلزام اثبات
لحجة وعدمه قوة تقابل على استحالة كل فرد السؤال ولا نخفى باستحالته الا فذلك
فادن فقد سلم انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم لكونه ما منعه اولا
واما السؤال الخامس فان المدعى فيه وجوب صدق العكس عند صدق الاصل
والا لجاز صدق نقيضه المستلزم للمحال فيكون هو ونقيضه جائزا وهو صدق
النقيض محالا فيكون العكس واجبا وهو المدعى باللزوم وكذا التحقيق في قياس
الخلف هذه اعتراضات على هذه الاجوبة من المناقضات

المناقضات

قوله في جواب السؤال الاول ان ذلك غير وارد لان قوله ما ثبتين في نفس الامر ممنوع
على ما قال به المغالطة لانه ما ذكر الا مع قوله في بيان لزوم السند لا ينافي
الموجبة اللزومية بعد ذلك اورد على ما ذكروه معارضة ومنعا فكان
الواجب ان يجيب عن المعارضة لكنه ما تعرض لها ولا لجوابها اصلا بل ترك ذكر
وذكر كلاما مشتملا على ما لا يصلح للجواب واما المنع فسياتي البحث عليه واما قوله
انها في العقد ما اللزوم ثابتا على تقدير وسندها في ذلك التقدير ممنوع حق لكن
لا يفيد المغالطة ولا ينفعه اذ لا يتعلق له بالمعارضة ولا بالمنع قوله في
جواب المنع ان ذلك مشتمل على التناقض الصريح ممنوع قوله اذ معنى التقابل
بينهما عدم امكان صدقهما معا قلنا جاز اجتماعهما على صدق المقدر وانه محال
او نقول من الراس لا نم انه لو كان بينهما تقابل لما جاز صدقهما معا وانما
يلزم ذلك ان لو لم يكن المقدم محالا اما اذا كان المقدم محالا فلم لا يجوز
جواز اجتماعهما غايته ما في الباب انه يلزم اجتماع المتقابلين على تقدير المقدم
المحال وانه جائز وكذا منع التنافي ح مبنية على هذه المغالطة واما ما قال
في جواب السؤال الثاني بان الموجبة الكلية من المركبات لا تفيد الا فردا ما بقيد
المحمول فلا يعرف توجيهه على ما قررناه لانا منعنا قولهم ان نقيض المركبة الجزئية

التقييد

الوجود فيه هو ما ذكره وبيانه ان نقيضه ما ذكرناه وانما يمتنع في الجزئية
بخلاف الكلية فكان ينبغي ان يبرهن على صحة ما ذكره المشار اليه
واما قوله في جواب السؤال الثالث بان الممكنة موضوعها ثابت بالفعل
لكن بحسب الكلام في موضوعها بل في عدم امكان جعل محمولها الثابت بالامكان
بعينه موضوعا لوجوب الثبوت بالفعل في الموضوع كما هو مصطلح الشيخ
وقوله بان العكس الذي يدعيه انما هو بحسب الفرض ووقوع الاتصاف بالفعل
وفيه نظر لان ذلك لا يكون عكسا اذ نعني بالعكس تبديل كل واحد من طرفي
القضية بعين الاخرى وههنا ما جعلوا المحمول بعينه موضوعا بل جعلوه تعقله
كما ذكر تفسيره للموضوع وفي هذا القول وهو ههنا ما جعلوا المحمول بعينه موضوعا
نظر واما قوله في جواب السؤال الرابع ان الغلط فيه ظاهر لان استلزام آ ب
[illegible] وانما يلزم ذلك ان لو ثبت استحالة
المقدم من استحالة التالي بالنظر الى ذاته وذلك غريب مما وقع فيه النزاع
قوله كما ذكر في السؤال اقول نحن ما ذكرنا في المنع الا ان انتفاء [illegible] لا يلزم
عدم آ ب لجواز ان يتحقق آ ب مع ج ح [illegible] لاحتمال ملازمة النقيضين
للمقدم واحد محال فلا يلزم في انتفاء آ ب عند انتفاء ج ح قوله
ولا نعني بالتنافي الا ذلك كلام مخالف لما ذهب اليه القوم على هذا التقدير لانهم
قالوا ان انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم بالنظر الى ذاته مع قطع
النظر عن غيره فح يكون المترتب به ذكره على الالزام في قوله فان [illegible]
انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم ممنوعا واما قوله في جواب السؤال [illegible]
ان المدعى فيه وجوب صدق العكس بمعنى اللزوم والا لجاز صدق نقيضه
الى آخره وفيه نظر ظاهر وذلك لانا نقول انه لو لم يجز صدق نقيضه معه كان
العكس لازما لجواز ان لا يكون الاصل مستلزما للعكس ولا يكون صادقا
على تقدير نقيضه ولا يلزم من ذلك جواز [illegible] النقيضين فان نفي استلزام

انتفائه

لاجل النقيضين وعدم صدقه على تقدير النقيض الآخر خاص ولا يلزم من
خلو الشيء عن النقيضين وهكذا نقول في بيان قياس الخلف ويمكن ان يجاب
عن هذه على تقدير الاجوبة بالتأمل فاعلم ذلك **مغلطة اخرى** الجزئية و
المهملة غير متلازمتين لانه يصدق قولنا بعض الحيوان غير مشترك فيه ولا يصدق
الحيوان غير مشترك فيه لانه طبيعة جنسية فلا يلزم من صدق الجزئية صدق
المهملة حله ان نقول اذا اراد ان بعض الحيوان غير مشترك فيه اشتراكا
تخصيصيا فممنوع وان اراد الحصة التي في بعض الحيوان مشترك بين افرادها
وان اراد انه غير مشترك فغير صادق على ذلك التقدير فظاهر صدقه
مغلطة اخرى المقدار المجرد عن المادة غير موجود لانه لو كان موجودا
لكان بعدا وكل بعد فهو مفتقر لذاته الى المادة اذ لو كان غنيا عن المادة
لذاته لامتنع ان يحل في المادة لان الغني بالذات عن الشيء لا يعرض له ما
يحوجه اليه وكل مفتقر لذاته الى المادة فهو حاصل في المادة فيمتنع لو كان
المقدار المجرد عن المادة موجودا لكان حاصلا في المادة بالفعل وذلك محال
بالضرورة حله انا نمنع ان كل بعد فهو مفتقر لذاته الى المادة قوله
والا لكان غنيا عنها بالذات فهو ممنوع فانه يجوز ان يعرض كل منها لا لذاته
بل بسبب منفصل فح فليعلم انه ليس كذلك **مغلطة اخرى** المهملة لا تستلزم
الجزئية لانه يصدق الحيوان اعم من الانسان مع عدم صدق بعض الحيوان
اعم من الانسان حله ان يقال لا نسلم ان قولنا الحيوان اعم من الانسان
مهملة بل انها قضية طبيعية لان الحكم على الحيوان من حيث هو اعم والا لما
[illegible] الانسان او مباين له **مغلطة اخرى** المدعى جواز تغيير
الامكان الذاتي بما ذكروه من سلب الضرورة عن الطرفين لانه لو فسر بما ذكروه
لزم احد الامرين اما ارتفاع النقيضين او ثبوت مادة اخرى غير
المواد الثلث وذلك لانه جاز ارتفاعه باعتبار ارتفاع الجميع او لا فان لم يصدق

٩٠ لزم الامر الاول وان صدق لزم الثاني ضرورة امتناع ان يكون ضروري الوجود وانه غير ممتنع
اذ العدم ما يكون ضروري العدم فقط حاصله انا لا نم انه يجوز ارتفاع المجموع
يلزم انه ضروري الوجود والعدم وانه باطل بالبديهة بل يجوز ارتفاعه بارتفاع
المجموع لكن بارتفاع جزئه واحد منهما او من الممكنة التي هو منه فوقه وانه غير ممتنع ثم
بل شيء من هذا الشيء ممتنع وعلامه ضروري ٥ حد الجزئي الحقيقي بانه الذي نفس
تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه والاعتراض عليه من وجوه الاول ان كان
الجزئي هو الذي يمنع تصور معناه وقوع الشركة فيه فهو كلي لكن التالي باطل
فالمقدم كذلك بيان الملازمة ان مفهوم قولنا يمنع وقوع الشركة فيه مفهوم
كلي يصدق على كثيرين اعني افراد الاشخاص وهو نفس الجزئي كما علم فالجزئي الجزئي
الحقيقي وبعبارة اخرى ان مفهوم الجزئي الحقيقي هو الذي تصور معناه يمنع وقوع
الشركة فيه وهذا المفهوم كلي يصدق على كثيرين فهو من حيث انه لا يمنع وقوع الشركة فيه يمتنع
الجزئي الحقيقي يمنع وقوع الشركة فيه ولا يمنع وقوع الشركة فيه وهو جمع
بين النقيضين الثاني ان هذا الحد ان كان مساويا للجزئي الحقيقي وجب
ان يمنع مفهومه وقوع الشركة فيه كالجزئي الحقيقي وليس كذلك وان كان اعم
او اخص فليس بحد الثالث انه لو صدق قولنا كل جزئي حقيقي معناه يمنع
وقوع الشركة فيه لصدق عكس نقيضه وهو كل ما ليس يمنع تصوره يمنع وقوع
الشركة فيه فليس بجزئي حقيقي لكن التالي باطل على صحة هذا العكس اذ لا
ينتظم من نقيضه مع الاصل قياس ينتج المحال مسئلة قال بعض
الاكابر السابق، دلالتا التضمن والالتزام مجازيتان وتحقيقه ان نقول لا نم ذلك
وبيانه من وجهين الاول ان المجاز من عوارض اللفظ وشرط فيه نقل
اللفظ من معناه الاصلي والقصد به الى غيره لعلاقة اي معنى آخر قصدا
اوليا ودلالتا التضمن والالتزام غير معتبر فيهما ذلك الثاني لانه من دلالة
التضمن والالتزام مشروطة بعدم ارادة المعنى المدلول عليه بالحقيقة وكل

٩١ دلالة مجازية فهي مشروطة بعدم ارادة المعنى المدلول عليه بالحقيقة فلا شيء من دلالتي
التضمن والالتزام بمجازية اجاب عن هذه الاعتراضات استاد المحققين
نجم الملة والدين قال اقول ما ذكره ليس حد الجزئي بل هو رسم يمتاز الجزئي عن
مقابله اذا عرفت هذا فنقول ان جعلنا هذا التعريف تعريفا للجزئي من حيث
هو جزئي وهو كون الشيء بحيث يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة من غير الاشارة
الى اي شيء من الموجود ... انه هو فلا نم ان التالي باطل وفي الوجه الاول
فان الجزئي من حيث انه جزئي كلي يصدق على كثيرين وان جعلناه تعريفا لما
عرض له هذا المفهوم وهو الافراد الشخصية فلا امتناع في تعريفها بالامر الكلي و
اذا كان ذلك الكلي خاصة لها لا يصدق على غيرها وههنا كذلك لان هذا المعنى
وان كان كليا لكن لا يصدق الا على الافراد الشخصية جاز تعريفها به وليس من
شرط تعريف الشيء بالشيء اتحاد المعرف والمعرف في المفهوم بل ذلك انما يجب ان
لو كان المعرف حدا تاما واما لو كان حدا ناقصا او رسما فلا ومن هذا ظهر
ضعف الوجهين الاولين من الوجوه المذكورة واما العبارة الاولى من الوجه
الوجه الاول فظاهر ضعفها واما العبارة الثانية فلانا لا نم ان مفهوم الجزئي
الحقيقي هو الذي تصور معناه يمنع الشركة فان الجزئي الحقيقي قد يكون انسانا
وفرسا ونباتا وجمادا بل كل واحد من افراده يصدق عليه هذا المعنى الا انه مفهوم
كل منها غير هذا المفهوم فان مفهوم المعرف لا يجب ان يكون مفهوم المعرف حدا
ناقصا او رسما نعم يلزم ان لا يكون صادقا الا عليه والامر ههنا كذلك واما
الوجه الثاني فلانا لا نم ان هذا المعرف اذا كان مساويا للجزئي الحقيقي وجب ان
يمنع مفهومه وقوع الشركة فان المساوي للجزئي الحقيقي في الصدق لا يجب ان يكون
مساويا له في المفهوم واما الوجه الثالث فلا نم ان الخلف لا يدل على
الانعكاس لو قلنا كل ما هو جزئي حقيقي معناه يمنع وقوع الشركة عكس النقيض
الى قولنا كل ما ليس معناه يمنع وقوع الشركة فهو ليس بجزئي حقيقي وانتظامه على ظاهر

قولنا

فانه لولا صدق النقيضة الثانية لما صدق الاولى لصدق نقيضها وهو
بعض ما ليس معناه يمنع وقوع الشركة فهو جزئي حقيقي وصار صدور قولنا
كل جزئي حقيقي فمعناه يمنع وقوع الشركة معنى منع قولنا بعض ما ليس معناه
يمنع وقوع الشركة فمعناه يمنع وقوع الشركة وانه ممتنع فلنا نقول
لا نم ان ما ذكرتموه نقيض للنقيضة الثانية التي هي عكس النقيض الاولى بل
نقيضها السالبة الجزئية وهي قولنا ليس كل ما ليس معناه يمنع وقوع
الشركة ليس بجزئي حقيقي وهذه السالبة الجزئية اعم من تلك الموجبة
الجزئية لجواز صدقها بعدم الموضوع دون الموجبة فلا يلزم من انتفاض
تلك النقيضة هي السالبة الجزئية المذكورة لكن هذه السالبة يستلزم الموجبة
الجزئية التي ذكرناها لوجود موضوعها ضرورة تحقق شيء ليس معناه يمنع
وقوع الشركة لان جميع الامور الكلية كذلك والسالبة اذا كان موضوعها
موجودا كانت مستلزمة للموجبة الجزئية الموافقة لها في الموضوع والحكم
المخالفة لها في المحمول واما ما نقله عن بعض الاكابر سبق الدين الكشي
ره بان دلالتي التضمن والالتزام مجازيتان فهو اتفاق لمبناه على ما زعمه
ان دلالة المطابقة عبارة عن اطلاق اللفظ وارادة ما وضع له والتضمن
عبارة عن اطلاقه وارادة بعض ما وضع له والالتزام عبارة عن اطلاقه
وارادة ما هو خارج عنه لازم له في الذهن ولا شك ان هذه الدلالات لو كانت
مفسرة بهذه الامور كان الامر كما ذكره لكن الشان في ذلك فان دلالة اللفظ
عبارة عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله لان اللفظ موضوع له
ودلالة المطابقة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله لان
اللفظ موضوع له ودلالة التضمن عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله
لان اللفظ موضوع لما هو جزؤه والالتزام عن فهم المعنى من اللفظ او تخيله
لان اللفظ موضوع لما هو خارج عنه لكن يلزمه في الذهن ولا يعتبر في شيء منها

ارادة

السامع منه

ارادة المتكلم شيئا فان المتكلم اذا اطلق اللفظ دون ان يريد شيئا وفهم
منه كان اللفظ دالا دون كونه ذلك الحقيقة والمجاز فانه يعتبر في كل واحد منهما
ارادة المتكلم باللفظ المعنى الموضوع له اللفظ في الحقيقة وغير الموضوع له
في المجاز واما ما ذكرتموه في ابطال ذلك وهو ان المجاز من عوارض اللفظ
فهو صحيح لكن الدلالة التضمنية والالتزامية ايضا من عوارضه فيحصل بذلك
التفرقة بينهما ثم ان ما ذكرتموه ثانيا وهو انه يشترط في المجاز نقل اللفظ
من معناه الاصلي والتصحيح القرينة افادة معنى آخر قصدا او لهذا دلالة
التضمن والالتزام غير معتبر فيها ذلك فهو صحيح واما الفرق بين دلالتي
التضمن والالتزام وبين المجاز فهو ايضا صحيح لا شك فيه هذه رسالة
تاليف العلامة المحقق لسان الحكماء والمتكلمين اثير الحق والملة والدين الابهري
ره مشتملة على ثماني عشرة مسئلة في الكلام وقع فيها النزاع بين الحكماء
والمتكلمين وارباب الملل والاديان المسئلة الاولى في ان
العالم ليس بازلي خلافا للفلاسفة والدهرية لنا في المسئلة ان نقول لو كان
ازلية العالم مستغنية فيستغني ازليته وانما قلنا ان الملازمة مستغنية لان كل
لوازم ازليته اما ازليته بجميع الاجزاء او ببعض الاجزاء دون البعض وكل واحد
منهما منتف فيلزم انتفاء الملازمة ضرورة اما الملازمة فلا خفاء فيها واما
انتفاء ازليته بجميع الاجزاء او ببعض الاجزاء فلان بعض الاجزاء مسبوق بالعدم
والمسبوق بالعدم لا يكون ازليا واما انتفاء ازليته ببعض الاجزاء دون البعض
فلان العالم اما مستند الى فاعل بالاختيار او الى موجب بالذات واياما
كان يلزم انتفاء ازليته ببعض الاجزاء دون البعض اما اذا كان مستندا
الى الفاعل بالاختيار فلان بعض الاجزاء لو كان ازليا لكان الفاعل قاصدا
الى ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل وهو محال واما اذا كان مستندا الى
موجب بالذات فلانه لا يخلو اما ان يكون الاثر المستند اليه اولا مختلفا منه

رسالة ٥

[illegible]

اولا يكون فان كان منفكا عنه كان الصادر اولا حادثا فلا يكون شئ من اجزاء العالم ازليا
وان لم يكن منفكا عنه لزم دوام الاثر المستند اليه بدوام ذاته ويلزم من دوامه
دوام ما بعده من الاثر الثاني والا لزم الترجيح بلا مرجح ويلزم من دوام الاثر
الثاني دوام الاثر الثالث وعلى هذا النسق يلزم دوام جميع الآثار الصادرة
عنه بواسطة او بغير واسطة فلا يكون بعض اجزاء العالم ازليا دون البعض فعلم ان
لازمه ازلية العالم منتفية فينتفي الازلية فان قيل لم قلتم ان ازلية العالم ببعض فينتفي
الاجزاء دون البعض منتفية اما قوله فان العالم اما مستند الى فاعل بالاختيار او
الى موجب بالذات قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو سلم انه مستند الى المؤثر
ليكون فاعلا بالاختيار او موجبا بالذات فلم قلتم انه مستند الى المؤثر
لا بد له من دليل وان سلمنا انه مستند الى المؤثر ولكن لم قلتم انه اذا كان مستندا
الى الموجب بالذات يلزم انتفاء ازلية بعض الاجزاء دون البعض قوله لان الاثر المستند
اليه اولا اما ان يكون منفكا عنه او لم يكن قلنا لم قلتم انه اذا لم يكن منفكا عنه
يلزم انتفاء ازلية بعض الاجزاء دون البعض قوله لانه لزم من دوامه دوام الاثر
الاول ويلزم من ذلك دوام الاثر الثاني وهلم جرا فيلزم دوام جميع الآثار قلنا
لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان ما يصدر منه ما يكون منه بالاختيار لشغل مادة
وشرك الخفي تقلبا يلزم دوام جميع الآثار وانما يلزم ذلك ان لو لم يوجد الآثار
الصادرة منه جميعها على سبيل الدوام ويلزم من ذلك حدوث الموجود
والتغيرات ويكون كل سابق مسبوقا بحادث آخر لا الى اول ولا يلزم دوام الحركات الجزئية
لكونها غير قابلة للبقاء فلم قلتم انه ليس كذلك لا بد له من دليل ثم نقول ان جميع ما يتوقف
اليه وجود العالم اما ان يكون ازليا او لم يكن وايا ما كان يلزم القول بالازلية
اما اذا كان ازليا فلان العالم ح يكون اما واجب الوجود بوجود علته او دائم
الوجود لانه لو انتفى لا لزم ان يكون ممكن الوجود مع وجود علته فيكون موجودا
تارة ومعدوما اخرى فيكون اختصاص احد الطرفين بالوجود دون الاخرى

الوجود
ترجيحا بلا مرجح وهو محال فثبت انه ح يكون اما واجب الوجود لوجود علته او دائم
وايا ما كان يلزم القول بالازلية واما اذا لم يكن ازليا فلان بعض ما يتوقف اليه
وجود العالم ح يكون حادثا وذلك الحادث يتوقف على حادث آخر وذلك الحادث
يتوقف على حادث آخر فيكون قبل كل حادث حادث لا الى اول فيلزم القول
بازلية العالم ضرورة شبهة اخرى الزمان دائم الوجود ومتى كان كذلك
كان العالم ازليا وانما قلنا ان الزمان دائم الوجود لان كل حادث يسبقه زمان
فلا يكون الزمان بكليته حادثا وانما قلنا ان كل حادث يسبقه الزمان
لان كل حادث معدوم قبل وجوده وتلك القبلية ليست نفس العدم لان العدم
يتصف بعد الوجود ولا كذلك القبلية فالقبلية ليست نفس العدم وهي انما
توجد على سبيل التجدد والانقضاء وهو المراد من الزمان فكل حادث يسبقه
زمان فلا يكون للزمان مبدأ حادث والا لكان قبله زمان فيكون قبل
كل زمان زمان هذا خلف فالزمان ليس له مبدأ فقبل كل زمان زمان لا الى
اول وهو المراد من كون الزمان ازليا واذا ثبت ان الزمان ازلي فلا يكون العالم
بجميع اجزائه حادثا الجواب اما قوله لان العالم مستند الى فاعل بالاختيار
او الى موجب بالذات وانما يكون كذلك ان لو ثبت انه مستند الى المؤثر قلنا
العالم مستند الى موجود واجب الوجود لذاته لان مجموع الممكنات المجتمعة في الوجود
لا بد لها من علة خارجة عنها والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وسيأتي
بيانه مستقصى على التفصيل اما قوله لم قلتم بانه اذا كان مستندا الى الموجب
بالذات يلزم انتفاء ازلية بعض الاجزاء دون البعض وانما يلزم ذلك ان لو لم
يصدر منه ما يكون منه بالاختيار لشغل مادة وغير الخفي فلقد العالم ان
كان مستندا الى الموجب بالذات فلا يخلو اما ان يصدر منه ما يكون فعلا بالاختيار
او لا يصدر وايا ما كان يلزم من دوامه دوام آثاره اما اذا لم يصدر
فظاهر واما اذا صدر فلانه ح اما ان يتوقف فعله على حادث او لا يتوقف

فهو على حادث اولا يتوقف والاول محال لان تأثيره او يتوقف على حادث فاما
ان يتوقف على وجود ذلك الحادث او على عدمه بعد وجوده والاول محال لانه
لو اشتمل الاحوال لكان تأثيره مستغنيا عن وجوده فلا يكون متوقفا عليه
هف لانه لو توقف فاما ان يتوقف على وجوده او على عدمه بعد وجوده والاول
محال لان تأثيره لو توقف على وجود حادث لكان ذلك التأثير في ذلك الحادث
متوقفا على وجود حادث آخر وهكذا الى غير النهاية فيلزم من وجود الحادث
اجتماع شرائطه فيلزم اجتماع وجودات الحوادث فهو واحدة فيلزم
اجتماع امور مترتبة بالطبع الى غير النهاية وكل جملة مركبة من آحاد ممكنة
فهي مستندة الى علة خارجة عنها والخارج عن الجملة الممكنة واجب لذاته فتلك
الجملة مستندة الى الواجب الوجود لذاته فيلزم انقطاع السلسلة فلا يكون مترتبة
الى غير النهاية وقد فرضناها مترتبة الى غير النهاية هف والثاني ايضا محال لانه
لو توقف على عدمه لكان المؤثر مع عدم علة يجب وجود الحادث فيكون
المؤثر مع عدم ذلك الحادث بعد وجوده يستلزم الشيء الثابت له لوجود الحادث
فيلزم ان لا يتقدم الحادث اصلا فلا يدوم الاثر مع بقاء علته التامة فثبت
انه لا يجوز ان يتوقف تأثير المؤثر في الاثر على حادث فيلزم من دوام الاثر الاول
الموجب دوام اثره ومن دوام اثره دوام الاثر الثاني وهلم جرا فيلزم
دوام جميع الآثار الصادرة عنه فيلزم انتفاء ازلية العالم ببعض اجزائه
دون البعض اما قوله انما يلزم ما ذكرتم لو لم يوصف الآثار الصادرة منه جسم
متحرك على سبيل الدوام ويلزم من حركته حدوث الحوادث قلنا انما اذا
كان مستندا الى موجب بالذات فاما ان يصدر منه جسم متحرك على سبيل الدوام
بحيث يلزم من حركته حدوث الحوادث او لا يصدر والاول محال لان حدوث
شيء من الحوادث لو توقف على حركة جسم من الاجسام فاما ان يتوقف على
وجود تلك الحركات او على عدمها بعد وجودها والقسمان باطلان بالطريق

الذي مر فلا يجوز ان يصدر منه جسم متحرك على سبيل الدوام ويتوقف على حركاته
حدوث الحوادث واذا لم يصدر منه جسم بهذا الشأن يلزم من دوام
على تقدير كونه موجبا بالذات دوام اثره الاول ومن دوام اثره الاول
دوام اثره الثاني وهلم جرا فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه فيلزم
انتفاء ازلية العالم ببعض اجزائه دون البعض واما قوله ان جملة ما
يتوقف عليه وجود العالم اما ان يكون ازليا او لا يكون واياما كان
يلزم القول بازلية العالم قلنا لم قلتم ان جملة ما يتوقف عليه وجود العالم
لو لم يكن ازليا يلزم ازلية العالم قوله ان بعض ما يتوقف عليه وجود
العالم ح يكون حادثا وذلك الحادث يتوقف على حادث آخر ويلزم
منه التسلسل قلنا لا نم وانما لا يجوز ان يقال ان الباري تعالى له ارادة ازلية
وتلك الارادة تقتضي لذاتها ان يحدث منها ترجيح ايجاد العالم في حالة
مخصوصة فيحدث من الارادة الازلية حدوث ذلك الترجيح ويتوقف ذلك
الترجيح على اضافة تعرض لتلك الارادة وهي يتوقف على حادث آخر و
هكذا الى غير النهاية فلا يلزم منه حدوث الاجسام لا اول لها فلا يلزم ازلية
العالم اما قوله الزمان دائم الوجود قلنا لا نسلم قوله ان كل حادث مسبوق
بزمان قلنا لا نم قوله ان كل حادث معدوم قبل وجوده وتلك القبلية
ليست نفس عدمه قلنا لم قلتم ان القبلية اذا لم يكن نفس عدم الحادث
يكون وجودية فانه لم لا يجوز ان يكون القبلية زائدة على عدم الحادث ولا يكون
وجودية لم قلتم انه ليس كذلك لا بد له من دليل

المسئلة الثانية

ان الوجود نفس الماهية ذهب الامام ابو الحسن الاشعري ان وجود كل ممكن
نفس ماهيته الخارجية وقالت المعتزلة ان وجود كل ممكن زائد على ماهيته
الخارجية تنافي المسئلة ان نقول لو كان الوجود زائدا على الماهية
الخارجية لزم احد الامرين وهما اما قيام الموجود بالمعدوم او كونه متقدما بالوجود

او كون المهية موجودة مرتين وكل واحد منهما ممتنع فيلزم ان لا يكون الوجود زائدا
على المهية الخارجية وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان الوجود لو كان زائدا
لكان حالا في المهية في الخارج فمفتقرا اليها فلا يخلو اما ان تكون المهية
متقدمة على الوجود بالوجود او لا تكون فان لم تكن متقدمة عليه فهو
احد الامرين وان كانت متقدمة عليه لزم كونها موجودة مرتين وهو
الامر الآخر وانما قلنا ان كل واحد منهما ممتنع اما عدم تقدم المفتقر اليه من كونه
متقدما بالوجود فلان العلم الضروري حاصل بان كل ما يفتقر اليه الشيء فهو متقدم
عليه بالوجود واما كون المهية موجودة مرتين فهو معلوم البطلان بالضرورة
فان قيل لا يجوز ان يكون وجود كل شيء نفس حقيقته لوجوه احدها ان
الوجود مشترك بين سائر الموجودات والمهية غير مشتركة فلا يكون
الوجود نفس المهية وانما قلنا ان الوجود مشترك بين سائر الموجودات
لان الموجودات كلها مشتركة في رفع العدم ورفع العدم هو الوجود فالموجودات
كلها مشتركة في الوجود والثاني ان الوجود لو كان نفس المهية لكان الحكم
على السواد بانه موجود تارة ومعدوم اخرى حكما عليه بانه سواد تارة وليس
بسواد اخرى واللازم باطل فالملزوم مثله الثالث انا نحكم على المثلث حال
الشك في وجوده الخارجي بانه مثلث ولا نحكم عليه بانه موجود في الخارج و
لو كان المثلث نفس الوجود الخارجي لكان محكوما عليه بانه موجود وغير موجود
في حالة واحدة هف الرابع ان وجود السواد لا يقبل العدم والسواد
يقبل العدم فوجود السواد غير السواد وانما قلنا ان وجود السواد لا يقبل
العدم لان القابل يجتمع مع المقبول ووجود السواد لا يجتمع مع العدم و
انما قلنا ان السواد قابل للعدم لانه لو لم يقبل العدم لكان واجبا لذاته
ولو كان كذلك لكان مستغنيا في وجوده عن المحل هف الجواب اما قوله الموجودات
كلها مشتركة في الوجود قلنا لا نسلم قوله انها مشتركة في رفع العدم و

ورفع العدم هو الوجود قلنا لا نسلم وهذا لان رفع العدم امر هو من لوازم الوجود
والشيء الواحد جاز ان يكون من لوازم امور مختلفة فلا يلزم كون الوجود
امرا مشتركا بين سائر الموجودات وليس سلمنا ان الوجود مغاير للمهية
من حيث هي هي ولكن لما ذا يلزم من هذا كونه مغايرا للمهية الخارجية
وهذا لان المهية قد تكون ذهنية وقد تكون خارجية فجاز ان يكون
الوجود مغايرا للمهية من حيث هي هي لكونه مغايرا للمهية الذهنية ولا يكون
مغايرا للمهية الخارجية لم قلتم انه ليس كذلك وبهذا خرج الجواب
عن بقية الوجوه فانها تدل على ان الوجود مغاير لنفس المهية من حيث هي
هي وحكمنا على السواد بانه موجود تارة ومعدوم اخرى حكم عليه بان له صورة
في الخارج تارة وليست له صورة في الخارج اخرى وحكمنا على المثلث حالة
الشك في وجوده في الخارج انه ليس بموجود معناه انه ليس له صورة في
الخارج وحكمنا على السواد بانه يقبل العدم حكم عليه بانه يمكن ان لا يصير له
صورة في الخارج فليس شيء مما ذكرتموه من الوجوه دالا على ان الوجود
مغاير للمهية الخارجية **المسئلة الثالثة** وان المعدوم ليس بشيء
اتفق الاكثرون على ان المهيات الممكنة لا تتقرر لها في الخارج حال العدم
خلافا للمعتزلة لنا في المسئلة ان نقول لو كانت متقررة في الخارج حالة
العدم لزم احد الامرين وهو اما كون الوجود زائدا على المهية او كون
المهية موجودة معدومة في حالة واحدة وكل منهما منتف فيلزم عدم
تقرر المهية في الخارج حالة العدم وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان
الوجود في الخارج اما ان يكون زائدا على المهية الخارجية او لا يكون فان
كان زائدا فهو احد الامرين وان لم يكن زائدا لزم كون المهية موجودة
حالة كونها معدومة فيلزم الامر الآخر وانما قلنا ان كل واحد منهما منتف
اما كون الوجود زائدا على المهية فظاهر واما كون المهية موجودة ومعدومة

في حالة واحدة فهو معلوم البطلان بالضرورة فان قيل الماهية الممكنة متقررة
حالة العدم اما في الخارج واما في الذهن والثاني باطل فتعين الاول و
انما قلنا ان احد الامرين لازم لانها متميزة بعضها من بعض حالة العدم
لان البياض متميز من السواد وان لم يكن له وجود في الخارج وكذا سائر الماهيات
وكل متميز فهو متقرر اما في الذهن او في الخارج وانما قلنا انه لا تتقرر الماهية في
الذهن لان السواد والبياض لو اجتمعا في الذهن يلزم اجتماع المتضادين
في محل واحد وهو محال ولان الماهية قبل وجودها محكوم عليها بانها
ممكنة الوجود ومتى كان كذلك كانت متقررة في الخارج وانما قلنا انها
محكوم عليها بانها ممكنة الوجود لانه لو لم يكن كذلك لكانت محكوما عليها
اما بوجوب الوجود او بامتناع الوجود والاول باطل والا لكانت موجودة
دائما والثاني باطل والا لزم انقلاب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع
الذاتي وهو محال فثبت انها محكوم عليها بالامكان والامكان زائد
عليها لانه مفهوم ثبوتي والتحقيق في التنافي ان المتعقل لا يكون نفس الماهية
ولا داخلا فيها لانه امر موجود في الخارج لانه متميز عن الامتناع الذي
هو عدم محض فلو كان عدميا لحصل الامتياز في المعدومات واذا كان
كذلك كانت الماهية الممكنة متقررة في الخارج حالة العدم والا لكانت الصفة
حاصلة في الخارج منفكة عن الموصوف وهو محال الجواب عن الاول قلنا
لا نسلم ان الماهيات لا تتقرر في الاذهان حالة العدم قوله ان السواد والبياض
لو اجتمعا في الذهن يلزم اجتماع المتضادين في محل واحد قلنا لا نسلم وانما
يلزم ذلك ان لو كان السواد الذهني مضادا للبياض الذهني وهو ممنوع
لان التضاد بين السواد والبياض انما يحصل في الخارج لا بحالة
حصولهما في محل جسماني واما في الذهن فلا وعن الثاني قوله ان امكان الماهية امر
وجودي قلنا لا نسلم قوله انه متميز من الامتناع فلو كان عدميا لحصل الامتياز

في الاعدام قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان الامتناع متميزا عنه في الخارج
وليس كذلك فان الامكان والامتناع اعتبارات ذهنية لا تحقق
لهما في الخارج وتمايزهما في الاذهان دون الاعيان ثم قد علم انه ليس كذلك لا بد
له من دليل **المسئلة الرابعة** في اثبات العلم بالصانع تقريرها
ان نقول وجد موجود وجود العلم فثبت العلم بالصانع وانما قلنا انه وجد
اللزوم لانا لا نشك في وجود موجود ووجوده ملزوم لوجود العلم بالصانع
لان ذلك الموجود اما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته وايا ما كان يلزم
وجود اللازم اما اذا كان واجبا لذاته فظاهر واما اذا كان ممكنا لذاته فلانه
يفتقر الى مؤثر وذلك المؤثر ان كان ممكنا فيفتقر الى الدور وهو محال وان
كان ممكنا لذاته افتقر الى مؤثر آخر ولا بد من الانتهاء الى موجود واجب الوجود
لذاته والا لزم التسلسل وهو محال لوجهين احدهما انه لا بد ان يكون
بين المعلول المعين وبين كل واحد من آحاد ما هو علة له علل متناهية
او لا يكون فان لم يكن كان بينه وبين علة من علله علل غير متناهية
محال لانحصارها بين حاصرين وان كان بينه وبين كل
ما هو علة من علله علل متناهية فليست العلل متسلسلة الى غير النهاية
الثاني انه لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية لكانت الجملة المركبة
منها ممكنة فلها مؤثر والمؤثر في الجملة من حيث هي جملة والمجموع اما ان
يكون نفس ذلك المجموع او اجزاء داخلة فيه او امرا خارجا عنه والاول باطل
لان المؤثر يجب تقدمه على الاثر والمجموع من حيث هو مجموع لا يتقدم على نفسه
والثاني ايضا باطل لان المؤثر في المجموع لو كان داخلا فيه لكان مؤثرا
في نفسه لان المؤثر في المجموع لا بد ان يكون مؤثرا في كل جزء منه فالمؤثر في
المجموع خارج عنه والخارج عن جملة الممكنات واجب لذاته فيلزم انقطاع
التسلسل على تقدير التسلسل وانه باطل فلا بد من الانتهاء الى موجود

واجب الوجود لذاته وهو المطلوب فان قيل على الوجه الاول لا نم انه اذا لم يكن بينه
وبين كل ما هو علة من علله علل متناهية كان بينه وبين علة من علله علل
غير متناهية وانما يلزم ذلك ان لو كان العلل مجتمعة في الوجود فلم قلتم انها
مجتمعة وانما يجوز ان يقال ان المؤثر اذا اوجد المعلول انعدم وصار
الاثر بعد وجوده غنيا عن المؤثر ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم انه اذا
كان بينه وبين كل ما هو علة من علله علل متناهية لم يكن العلل مترتبة
الى غير النهاية فان من الجائز ان يكون بينه وبين كل ما هو من علله علل
متناهية ويكون مجموع العلل غير متناهية واما الوجه الثاني فلا نم ان المؤثر
لا يجوز ان يكون داخلا قوله ان المؤثر لو كان داخلا لكان مؤثرا في نفسه
لان المؤثر في المجموع مؤثر في كل جزء منه قلنا لا نم وهذا لان الجملة
المركبة من الواجب لذاته وسائر الموجودات ممكنة لذاتها لافتقارها
الى الاجزاء والمؤثر في المجموع داخل في تلك الجملة وهو الواجب لذاته الجواب
اما قوله لم قلتم انه اذا لم يكن بينه وبين كل ما هو علة من علله علل متناهية
كان بينه وبين علة من علله علل غير متناهية قلنا لان العلل والمعلول اذا كانت
مجتمعة في الوجود والا لبقي الممكن مترجح الوجود بذاته بلا علة موجودة وما
يترجح وجوده على عدمه بذاته فليس ممكنا لذاته فالممكن لذاته ليس ممكنا
لذاته هف واذا كانت العلل مجتمعة في الوجود ولا يكون بين المعلول وبين
كل ما هو علة له علل متناهية كان بينه وبين علة من علله علل غير متناهية
فالانقسام محصور بين حاصرين بالضرورة واما قوله فلم قلتم انه اذا كان
بينه وبين كل ما هو علة له علل متناهية لم يكن العلل مترتبة الى غير النهاية
قلنا لان المجموع يستلزم كل واحد من آحاد العلل ويصدق ان بين المعلول
وبين كل واحد من آحاد علله اي واحد كان علل متناهية فمجموع العلل
متناهية فلم يكن العلل مترتبة الى غير النهاية اما قوله على الوجه الثاني لا نم ان

بتحقق المجموع

المؤثر لا يجوز ان يكون داخلا قلنا لان المراد من المؤثر هو العلة التامة من
وكل ما هو داخل في المجموع ليس علة تامة لتحقق المجموع لتوقف المجموع على غيره
من الاجزاء والتقدير انا نقول لم لا يجوز ان يكون المؤثر التام هو الاجزاء
كلها قلنا لان المجموع المركب من الواجب لذاته وسائر الموجودات له
مؤثر تام وهو الاجزاء كلها وكذا سائر الحقائق المركبة فان المؤثر التام
في المجموع الى حصل من اجزائه هو الاجزاء كلها وجوابه ان نقول انا نعلم بالضرورة
ان كل جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فانها محتاجة الى
علة خارجة عنها والخارج من جميع الممكنات واجب لذاته واستوفينا هذه
الحجة الاولى في كتابنا في ابحاث الصانع وانما ذكرنا الحجة الثانية لتعرف
ما فيها من البحث الدقيق **المسئلة الخامسة** في ان وجود الباري
نفس حقيقته ذهب الامام ابو الحسن الاشعري الى ان وجود الباري نفس حقيقته
خلافا للمعتزلة لنا وجوه احدها ان من وجود الممكنات غير ان لو نظرنا
حقايقها الى رحمته الثاني لازمة كون الوجود زائدا على الحقيقة فتنتفيه
فلا يكون وجوده زائدا على حقيقته واما قلنا ان اللازمة منتفية لان
من لوازم كون الوجود زائدا على حقيقته ان لا يكون الواجب لذاته واجبا
لذاته لانه لو كان واجبا لذاته ايضا فاما ان يكون الواجب لذاته حقيقته
او وجوده او المركب منهما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلان حقيقته
محتاجة في كونها موجودة الى الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره
فهو ممكن لذاته واما الثاني فلان الوجود مفتقر الى الماهية لانه مفتقر الى
الغير ممكن لذاته واما الثالث فلان المجموع محتاج الى الاجزاء التي هي مغايرة
له والمحتاج الى الغير ممكن لذاته الثالث ان وجوده لو كان زائدا على
حقيقته يلزم احد الامرين وهو اما افتقاره في وجوده الى الغير واما
كون حقيقته موجودة قبل الوجود وكل واحد منهما منتف فلا يكون الوجود

يعود و

الماهية

زائدا على حقيقته وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان وجوده ح يكون مستندا الى
فيكون ممكنا لذاته فيحتاج الى المؤثر والمؤثر فيه اما ان يكون هو الماهية
او شيئا منفصلا فان كان شيئا منفصلا يلزم افتقاره في وجوده
الى الغير وهو احد الامرين وان كان هو الماهية والمؤثر في الشيء يجب
تقدمه بالوجود على الاثر فيلزم كون الماهية موجودة قبل الوجود وهو الامر
الآخر فلو قيل لو كان وجوده نفس حقيقته فاما ان يكون على وجه لا
يكون وجود الممكنات زائدا على حقائقها الخارجية او على وجه يكون
والقسمان باطلان اما الاول فلان السواد حال عدمه محكوم عليه
بانه ليس بموجود ولو كان الوجود نفس السواد الخارجي لكان السواد
حال عدمه محكوما عليه بانه ليس بسواد واللازم باطل فالملزوم باطل
واما الثاني فلان الوجود ح لا يخلو اما ان يكون مشتركا بين الموجودات
او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانا نقسمه الى الواجب والممكن ومورد التقسيم
يجب ان يكون مشتركا بين القسمين فالوجود مشترك بين الموجودات
كلها وح اما ان يكون تجرد الوجود الواجبي عن الماهية للوجود او بامر زائد فان
كان بالماهية وكل واحد مجرد فلا يكون وجود الممكنات زائدا على الماهية
فيلزم بطلان هذا القسم وان كان بامر زائد فذلك الزائد اما ان يكون
معلول الماهية او معلول سبب منفصل لا سبيل الى الثاني والا لكان
الواجب لذاته محتاجا في تجرد هويته الى غيره وهو محال فتعين ان يكون
معلول الماهية وكل وجود يستلزم الامر الموصوف بتجرد الوجود فكل وجود
مجرد فوجود الممكنات ليس زائدا على الماهيات فيلزم بطلان هذا القسم فنقول
انه لا سبيل الى واحد من القسمين فلا سبيل الى كونه وجود الواجب اما
قولنا ان وجوده لو كان نفس حقيقته فاما ان يكون على وجه لا يكون وجود
الممكنات زائدا على حقائقها الخارجية او على وجه يكون زائدا قلنا لم

لا يجوز

١٠٥

بانه ليس بموجود

لا يجوز ان يكون على وجه لا يكون زائدا اما قوله لان السواد حال عدمه محكوم عليه
لو كان الوجود نفس السواد لكان السواد حال عدمه محكوما عليه بانه ليس بسواد
قلنا لا نم بل يكون السواد في الذهن محكوما عليه بانه ليس بخارجي ولا امتناع فيه
وان تنزلنا عن هذا المقام ونكتفي بالمنع قلنا انه لا يجوز ان لا يكون الوجود
مشتركا بين الموجودات قوله لانا نقسمه الى الواجب والممكن قلنا لا نم انا
نقسمه الى الامرين وانما نقسم لفظ الوجود الى امرين احدهما ما يطلق على الواجب
والثاني ما يطلق على الممكن ولا يلزم من هذا اشتراك الموجودات في معنى الوجود
واعلم انا اذا قلنا الموجودات مشتركة في الوجود كان مرادنا ان الموجودات
اذا صارت متصورة اما بذواتها او بعارض من عوارضها كانت مشتركة
في العقل بان لها صورة في الذهن الصدق على كل واحد منها ان حقيقته
حاصلة في الخارج واذا قلنا ان الوجود غير الماهية كان مرادنا ان الماهية
الخارجية التي هي نفس الوجود مغايرة للماهية من حيث هي فان الماهية من
حيث هي هي قد تحصل في الذهن وتكون مغايرة للماهية الخارجية **المسئلة**
السادسة في توحيده وبرهانه ان نقول لو وجد موجودين
واجبي الوجود يلزم منه المحال وكل قول يلزم منه المحال فهو محال وانما قلنا انه
يلزم منه المحال لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود فاما ان يكونا ممتازين
في الماهية او لا يكونا فان كانا مشتركين في الماهية كان احدهما ممتازا عن الآخر
بامر من الامور لاستحالة حصول الاثنينية بدون الامتياز ولو كان كذلك
فما به الامتياز اما ان يكون معلول الماهية او معلول سبب منفصل فان كان معلول
الماهية كان ما به الامتياز حاصلا لكل واحد منهما فلا يكون المميز مميزا وهو محال
وان كان معلول سبب منفصل كان الواجب لذاته محتاجا في تعين هويته الى
سبب منفصل وهو محال وان لم يكونا مشتركين في الماهية فاما ان يكون الاختلاف
بينهما بتمام الماهية او لا يكون فان لم يكن بتمام الماهية كانت حقيقة كل منهما

منهما مركبة مما به الامتياز ومما به الاشتراك وكل مركب مفتقر الى اجزائه التي هي ١٠٦
مغايرة له والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته وهو محال
وان كان الاختلاف بينهما بتمام الماهية كان وجوب الوجود وصفا للماهية خارجا
عنها واذا كان كذلك لكان له مؤثر والمؤثر ان كان هو الماهية كانت متقدمة
عليه بوجوب الوجود لان وجوب العلة يجب تقدمه على وجوب وجود المعلول وان وجوده
كان غيره كان وجوب وجوده حاصلا بغيره فلكان الواجب لذاته واجبا
لغيره وهو محال فثبت ان القول بوجود موجودين واجبي الوجود قول يلزم
منه المحال فيكون محالا فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاختلاف بينهما بتمام
الماهية قوله ان وجوب الوجود ح يكون عارضا للماهية فيكون له مؤثر قلنا لا نم
وانما يلزم ذلك ان لو كان وجوب الوجود امرا وجوديا وهو مم لم لا يجوز ان يكون وجوب
الوجود اعتبارا سلبيا وهو عدم الافتقار الى الغير ولا تحقق له الا في الذهن
الجواب ان وجوب الوجود لا يجوز ان يكون امرا عدميا لانه لو كان عدميا
لكان عدما مخصصا بحيثية واجب الوجود ووجود واجب الوجود متقدم
على جميع اوصافه الوجودية والعدمية فيكون وجود واجب الوجود متقدما
على وجوب الوجود فهو موجود قبل وجوب وجوده وهو محال فوجوب الوجود
ليس امرا عدميا بل هو امر وجودي فلو كان زائدا على الماهية لكان مفتقرا
الى المؤثر ويلزم هذا المحال على ما مر تقرير الحجة وطريق الحجة وطريق اخر ان وجوب
الوجود نفس ماهية واجب الوجود فلو كان في الوجود موجودان واجبا
الوجود يلزم اشتراكهما في الماهية واشتراكهما بالتعين وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز فيلزم التركيب ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون التعين عدميا قلت
التعين في احدهما لا بد ان يكون وجوديا فيلزم التركيب في احد الواجبين
فيكون الواجب لذاته ممكنا لذاته وهو محال **المسئلة السابعة**
ان البارى تعالى فاعل بالاختيار اتفق اهل الحق على ان البارى تعالى فاعل

بالاختيار

العالم
بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم قالوا البارى تعالى موجب بالذات ولا ينفك وجود
عن وجوده وهو متقدم عليه بتقدم العلة على المعلول لا بالزمان ولنا ان نقول اللازمة
كون البارى تعالى موجبا بالذات منتفية فينتفي كونه موجبا وانما قلنا ان اللازمة
منتفية لان من لوازم كونه موجبا بالذات احد الامور وهو اما حصول الموجب التام
بدون المعلول او قدم بعض اجزاء العالم او حدوث البارى تعالى وكل واحد منها
منتف فيلزم انتفاء الملازمة وانما قلنا ان من لوازمه احد الامور لانه لو
كان موجبا بالذات فاما ان يكون موجودا بدون معلوله او لا يكون فان لم يكن
موجودا بدون وجود معلوله يلزم حصول الموجب التام بدون معلوله وان لم يكن
موجودا فاما ان يكون معلوله ازليا او لا يكون فان كان ازليا يلزم قدم
بعض اجزاء العالم وان لم يكن ازليا يلزم حدوث البارى تعالى وان لم يكن
موجودا بدون وجود معلوله ونحن نتكلم على خلاف هذا التقدير فثبت انه يلزم احد
الامور وانما قلنا ان كل واحد منها منتف اما حصول الموجب التام بدون الاثر
فانه لو حصل الموجب التام بدون الاثر لبقي الاثر ممكنا لذاته محتاجا الى مرجح فلم يكن
المؤثر التام حاصلا وقد فرضناه حاصلا هذا خلف واما قدم العالم ببعض اجزائه
فلما مر واما حدوث البارى تعالى فلانه واجب لذاته فيستحيل عليه الحدوث فان
قيل لازمة كونه تعالى فاعلا بالاختيار منتفية فينتفي كونه تعالى فاعلا بالاختيار
انما قلنا ان اللازمة منتفية لان من لوازم كونه فاعلا بالاختيار احد الامور وهو
اما حصول الموجب التام بدون الاثر او قدم العالم ببعض اجزائه او حدوث البارى
تعالى وكل واحد منها منتف وانما قلنا انه يلزم احد الامور لانه لو كان فاعلا
بالاختيار فاما ان يكون موجودا بدون وجود الارادة او لا يكون فان كان موجودا
يلزم وجود الموجب التام بدون المعلول لان ذاته كافية في صفاته والا يستحيل احتياج
صفاته الى غيره وان لم يوجد فاما ان يوجد ذاته او ارادته بدون معلوله او لا
يوجد فان وجد يلزم وجود الموجب بدون المعلول وان لم يوجد فاما ان يكون معلوله

ازلياً او لا يكون فان كان ازلياً يلزم قدم العالم ببعض اجزائه وان لم يكن
ازلياً يلزم حدوث البارى تعالى واللازم وجوده بدون معلوله ونحن نتكلم
على تقدير فرض انه يلزم احد الامور وكل واحد منها منتف بعين ما ذكرتم
فيلزم ان لا يكون البارى تعالى فاعلاً بالاختيار الجواب قلنا انتم قلتم
انه لو وجد ذاته تعالى وارادته بدون وجود المعلول يلزم وجود الموجب التام
بدون المعلول وانما يلزم ذلك ان لو كانت الارادة يقتضى وجود العالم
على الاطلاق وهو لان الارادة عندنا صفة ازلية يقتضى لنفسها الخصوص
بشرط اضافة تعرض لها وجود العالم وحاله مخصوصة على الوجه الذى
ذكرناه فلا يلزم وجود الموجب التام بدون المعلول واتفقوا على فى
ابطال كونه موجباً بالذات ان من لوازم كونه موجباً بالذات احد
الامرين وهو اما حصول الترجيح بدون المرجح واما قدم العالم بجميع اجزائه
وكل واحد منهما منتف فيلزم ان لا يكون موجباً بالذات وانما قلنا
انه يلزم احد الامرين لانه لو كان موجباً بالذات فاما ان يدوم المعلول
بدوام الموجب او لا يدوم فان لم يدم يلزم حصول الترجيح بدون المرجح
وان دام لزم دوام معلوله ويلزم من دوام معلوله دوام معلول معلوله
فيلزم دوام جميع الآثار عنه بدوامه فيلزم قدم العالم بجميع اجزائه فان قيل
قلت لم لا يجوز ان ينتهى الى معلول متحرك بالذات على سبيل الدوام
ويكون حركته سبباً لحدوث الحوادث قلنا قد اجبنا عن هذا السؤال
فى المسئلة الاولى فلا نعيده **المسئلة الثامنة** فى صفات البارى
تعالى اما كونه عالماً بجميع الكليات والجزئيات فلانه لو لم يكن عالماً بجميع الموجودات
يلزم احد الامرين وهو اما كونه موجباً بالذات او كونه قاصداً الى ايجاد ما ليس
بمعلوم وكل واحد من الامرين منتف فيلزم كونه عالماً وانما قلنا انه يلزم
احد الامرين لانه ح لا يخلو اما ان يكون موجباً بالذات او فاعلاً بالاختيار فان

كان

كان موجباً بالذات فهو احد الامرين وان كان فاعلاً بالاختيار لزم كونه قاصداً
الى ايجاد ما ليس بمعلوم وهو الامر الاخر وانما قلنا ان كل واحد منهما منتف
اما كونه موجباً بالذات فلما مر واما كونه قاصداً الى ايجاد ما ليس بمعلوم
فلكونه معلوم البطلان بالضرورة واما كونه قادراً فلانه مؤثر فى العالم
فيلزم انه مؤثر ولا نعنى بالقدرة سوى صفة المؤثرية اما ارادته فلما بينا
انه فاعل بالاختيار والفعل بالاختيار بدون الارادة محال واما
كونه حياً فلانه عالم وكل عالم فهو حى واما كونه سميعاً بصيراً فلانه
عالم بالجزئيات فيكون مدركاً للمسموعات والمبصرات الجزئية ولا نعنى بكونه
سميعاً بصيراً سوى هذا القدر واما كونه متكلماً فلان معانى الامر والنهى وغيره
سائر ما يدل عليه الفاظ الكتاب الالهى قائمة بذاته فكونه مدركاً لجميع الحقائق
ولا نعنى بكونه متكلماً سوى انه متكلم بالكلام النفسى فان قيل لو كان البارى
تعالى موصوفاً بشىء من الصفات لكان قابلاً لتلك الصفة فاعلاً لها فيكون الشىء
الواحد فاعلاً وقابلاً لشىء واحد وهو محال ولان البارى تعالى لو كان موصوفاً
بالعلم والقدرة لكان ذاته مبدأ الامرين متغايرين وهو محال لان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد لانه لو صدر اثنان لكان مؤثراً فى هذا ومؤثراً
فى ذاك والحيثية التى بها التأثير فى ذاك فهاتان الحيثيتان ان كانتا
داخلتين او احدهما داخلة فى ماهية المؤثر لزم التركيب وان كانا خارجتين
كان مصدراً لهما فكونه مصدراً لاحدهما غير كونه مصدراً للاخر فهذان المفهومان
ان كانا داخلين او احدهما داخلاً لزم التركيب وان كانا خارجين كان
مصدراً لهما ولا يتسلسل فينتهى الى ما يلزم التركيب وهو محال ولان البارى
لو كان عالماً بالجزئيات يلزم كون زيد جالساً فى هذا المكان فيتجدد فيه
عنه ان علم كونه جالساً فيه لزم الجهل وان لم يعلم لزم التغير فى صفاته
تعالى وهو محال الجواب اما عن الاول فلانا لا نسلم ان كون الشىء الواحد فاعلاً

فى هذا غير الحيثية التى بها التأثير

وقابل محال وفيه ان القابل للشيء هو الذي لا يمتنع اتصافه بذلك الشيء والفاعل
للشيء هو الذي يترجح به وجود الشيء على عدمه وجاز ان يكون الشيء لو وجد كان لا يمتنع
اتصافه بالشيء ويترجح به وجود الشيء على عدمه فلم قلتم انه ليس كذلك واما الثاني
فلانا نمنع ان الحيثية التي بها الانفعال غير الحيثية التي بها التأثير وذلك فان حيثية
هذه الحيثية بعينها هي تلك الحيثية الا انها اذا اضيفت الى الصفات فهي انها الى الاثر
ثم اذا اضيفت مع اضافتها الى غير ذلك الاثر كان المجموع الاول مغايرا للمجموع الثاني ولا
يلزم من تغاير المجموعين تغاير الحيثيتين واما الثالث فلانا نمنع انه يلزم التغير
وانما يلزم ذلك لو حدثت في ذاته صفة وزالت عنه صفة فلم قلتم انه كذلك فان
زيدا اذا كان جالسا في المكان وحصل له اضافة المعية [illegible] ثم اذا قام
عنه تغيرت الاضافة وبطل ذلك المعنى فالتغير انما يقع في الاضافات والسلبيات
التي لا تؤثر في ذات الله تعالى ولا يلزم من ذلك حصول التغير في ذات الله تعالى
وصفاته وذهبت المعتزلة الى ان الباري ليس له صفة تقوم في ذاته والعالمية و
والقادرية وسائر ما يوصف به احوال لا موجودة ولا معدومة وهو معلوم البطلان
بالضرورة لانا نعلم بالبديهة ان كل معقول فاما ان يكون متحققا في الخارج او لا
فالاول الموجود والثاني المعدوم فالقول باحوال لا موجودة ولا معدومة لا حاصل له

المسألة التاسعة ان صفات الباري تعالى لا يجوز ان تكون حادثة
برهانه ان شيئا من صفاته لو كان حادثا يلزم احد الامور وهو اما حصول الترجيح بدون
المرجح او حدوث الحوادث غير مستندة الى ذاته او افتقار الباري تعالى في شيء
من صفاته الالهية الى غيره وكل واحد منها ممتنع فيلزم ان لا يكون شيء من صفاته
حادثا وانما قلنا انه يلزم منه احد الامور لان الصفة التي تحدث في ذاته اما
ان تحصل بمؤثر او لا بمؤثر فان حصلت لا بمؤثر لزم الترجيح بلا مرجح وان حصلت
بمؤثر فالمؤثر اما ان يكون ذاته او غيره فان كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح لان
حدوث تلك الصفة من ذاته في بعض الاحوال دون البعض يكون ترجيحا بلا مرجح

وان كان

وان كان غيره فاما ان يكون صفة من صفاته او سببا منفصلا فان كان صفة من صفاته
فاما ان يكون قديما او حادثا فان كانت قديمة لزم الترجيح بلا مرجح وان كانت حادثة
فاما ان يتوقف على حادث آخر او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم الترجيح بلا مرجح وان
توقف فاما ان ينتهي الى ذاته او لا ينتهي فان لم ينته لزم حدوث الحوادث غير
مستندة الى ذاته وان انتهى لزم الترجيح بلا مرجح وان كان سببا منفصلا لزم افتقار
الباري تعالى في صفاته الالهية الى غيره فثبت انه يلزم احد الامور وكل واحد منها ممتنع
فيلزم ان لا يكون محلا للحوادث وتحقيق المقصود ان واجب الوجود لذاته لا يجوز ان
يكون مفتقرا الى الغير والواجب لذاته غني عن الغير فلا يكون مفتقرا الى الغير واما
الثاني فلان الحال في الشيء مفتقر الى المحل لان التحيز من الشيء مستحيل حلوله فيه
والواجب لذاته ليس مفتقرا الى الغير فلا يكون في محل **المسألة العاشرة** في جواز
رؤية الله تعالى والمراد منه انه يمكن ان يحصل عند انفتاح البصر ادراك الى الله تعالى
ادراكا تاما كاشفا عن هويته المخصوصة والحجة فيه ان نقول لو امتنع رؤيته تعالى
لزم احد الامرين وهو اما انقلاب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي او
امكان الرؤية على تقدير امتناعها وكل واحد منهما ممتنع فلزم جواز الرؤية
وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان الرؤية معلقة على استقرار الجبل حيث
قال الله تعالى فان استقر مكانه فسوف تراني فلا يخلو اما ان يكون استقراره
ممتنعا لذاته في زمان النظر اليه او لا يكون فان كان ممتنعا لذاته وكان قبل
ذلك ممكنا لذاته فيلزم انقلاب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو
احد الامرين وان لم يكن ممتنعا لذاته كانت الرؤية معلقة بشرط غير ممتنع
لذاته والمعلق بما لا يمتنع لذاته غير ممتنع لذاته فيلزم امكان الرؤية على تقدير
امتناعها وهو الامر الآخر فصح انه يلزم احد الامرين وكل واحد منهما ممتنع
فيلزم جواز الرؤية واما قوله تعالى لا تدركه الابصار فلا يرد علينا لانا لا
نقول ان البصر يدركه وانما نقول ان صاحب البصر يدركه فلا يكون ما ذكرتموه

حجة علينا **المسئلة الحادية عشر** ان الجوهر الفرد هو المتحيز الذي لا يقبل القسمة وللحكماء في اثباته
من وجهين احدهما انه لو لم يوجد الجوهر الفرد يلزم احد الامور الثلثة وهو اما عدم النقطة او
انقسامها او وجود الجوهر الفرد على تقدير عدمه وكل واحد منها منتف فيلزم وجود
الجوهر الفرد واما بيان انه يلزم احد الامور لان النقطة لا يخلو اما ان يكون موجودة
او لا يكون وان لم يكن موجودة فهو احد الامور وان كانت موجودة فاما ان
يكون في محل او لا يكون فان لم يكن في محل كانت متحيزة بذاتها فيلزم وجود الجوهر
الفرد على تقدير عدمه وان كان في محل فاما ان يكون محلها منقسما او غير منقسم
فان كان منقسما يلزم انقسام النقطة لان الحال في احد جزئيه غير الحال في الآخر
وان كان محلها غير منقسم لزم المطلوب وهو وجود الجوهر فثبت انه يلزم احد الامور واما
قلنا ان كل واحد منها منتف اما وجود النقطة فلان الكرة اذا لاقت سطحا مستويا
فاما ان يكون موضع الملاقاة منقسما او غير منقسم والاول باطل والا لكانت
في الكرة خطا مستقيما وهو محال فموضع الملاقاة غير منقسم فيلزم وجود النقطة
واما ان الامرين الآخرين فمما يعلم بطلانه بالضرورة الثاني انه لو لم يوجد
الجوهر الفرد يلزم احد الامرين وهو اما اجتماع الوجود والعدم او انطباق المنقسم
على غير المنقسم وكل واحد منهما باطل فيلزم وجود الجوهر الفرد واما قلنا انه يلزم احد الامرين باطل
لانه لو لم يوجد الجوهر الفرد فاما ان يكون الحركة الحاضرة منقسمة او غير منقسمة
فان كانت منقسمة كان بعض اجزائها منقضيا لاستحالة اجتماع اجزاء الحركة في الوجود فيلزم
اجتماع الوجود والعدم وان كانت غير منقسمة وهي مطابقة للمسافة المنقسمة فيلزم
انطباق غير المنقسم على المنقسم وهو الامر الآخر فثبت انه يلزم احد الامرين وكل واحد
منهما باطل فيلزم الجزء الذي لا يتجزى واحتج المنكرون لوجوده احدها انه لو وجد يلزم باطل
يلزم احد الامرين وهما اما التداخل او انقسام ما لا يتجزى وكل واحد منهما منتف
فيلزم انتفاء الجوهر واما قلنا انه يلزم احد الامرين لان الوسط في ثلثة لا يخلو اما
ان يكون مانعا من تلاقي الطرفين او لم يكن فان لم يكن يلزم ان يكون الطرفان او

احدهما التداخل والوسط وان كان مانعا كان ما به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الآخر
فيلزم انقسام ما لا يتجزى واما ان كل واحد منهما منتف فذلك معلوم بالضرورة الثاني
ان المسافة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى فعند ارتفاع الشمس فاما ان ينقص من ظل الخشبة
المغروزة في الارض جزء لا يتجزى او اكثر او اقل فان انتقص جزء لا يتجزى كان طول
الظل مثل غاية ارتفاع الشمس وهو محال وان انتقص اكثر كان الظل اطول وان كان
انتقص اقل لزم انقسام ما لا يتجزى الثالث المسافة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى
فاذا قطعت الحركة السريعة جزءا لا يتجزى فاما ان يقطع البطيئة مثله او اكثر او اقل فان
قطعت مثله او اكثر كانت البطيئة مثل السريعة في السرعة او اسرع منها والا قطعت اقل
لزم انقسام ما لا يتجزى الرابع ان المسافة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى فاذا
قطع الطوق الاعظم من الرحى جزءا لا يتجزى فالطوق الاصغر منها اما ان يقطع مثله
او اكثر او اقل فان قطع مثله او اكثر كان الدائرة التي تحرك عليها الطوق الصغير
مثل الدائرة التي عليها الطوق العظيم او اعظم منها وان قطع اقل منه يلزم انقسام
ما لا يتجزى الخامس انا لو فرضنا خطا مركبا من اربعة اجزاء وفوق طرفه الايمن
لا يتجزى وتحت طرفه الايسر جزء لا يتجزى وتحركا الى الوسط حركة متساوية فلا بد
ان يصير احدهما محاذيا للآخر ولا يجوز ان يكون المحاذاة على الجزء الثاني من احد الطرفين
والا لكانت احدى الحركتين اسرع فيتعين المحاذاة على ملتقى الثاني والثالث
فيلزم انقسام الاجزاء كلها وهذه المسئلة تستحق التوقف فيها والاعتراف بعجز
البشر بسبب هذه الوجوه **المسئلة الثانية عشر** في ابطال الهيولى والصورة قالت
الفلاسفة ان كل متحيز فهو متصل واحد مركب من جوهرين احدهما حال في الآخر ويقال
له الصورة الجسمية والثاني محل الآخر ويقال له الهيولى وهو باطل لان كل متحيز لو كان
مركبا من الهيولى والصورة يلزم منه امر ممتنع وما يلزم منه الممتنع فهو ممتنع واما قلنا
انه يلزم منه الممتنع لان الصورة في ذاتها اما ان يكون مفتقرة الى الهيولى او لا يكون فان
لم يكن مفتقرة اليها يلزم ان لا يكون حالة فيها لان الغني عن الشيء استحال حلوله فيه

لا بد ان يكون
كانت مفتقرة اليها كانت الهيولى متقدمة على الصورة بالوجود لان المتقوم به
متقدما بالوجود ولو كانت متقدمة بالوجود فاما ان يكون متحيزة قبل الصورة او
لا يكون فان كانت متحيزة قبل الصورة وقد علمت ان كل متحيز مركب من الهيولى والصورة
ونحن نتكلم على هيولاه في هذا التقدير فيلزم منه المحال وان لم تكن متحيزة فعند قبولها
الصورة فاما ان يحصل في حيز معين او لا يحصل فان لم يحصل يلزم وجود
الجسم بدون حصوله في الحيز وهو ممتنع وان حصلت في حيز معين كان حصولها في ذلك
الحيز دون غيره ترجيحا بلا مرجح وهو ممتنع واحتج المثبتون للهيولى بان
الجسم البسيط ليس من اجزاء لا تتجزى لما مر فهو جسم متصل واحد وهو قابل للانفصال
اذ لو امتنع الانفصال لما كان شيء من الاجسام قابلا للانفصال وهو باطل
ولا بد ان يكون في الجسم شيء يقبل الانفصال والاتصال والاتصال لا يقبل
الانفصال لان القابل لا بد ان يكون موجودا مع المقبول والاتصال لا
يبقى مع الانفصال فلا يكون هو قابلا للانفصال والجسم لا بد وان يكون فيه
شيء يقبل الانفصال فالجسم مركب من شيئين احدهما الصورة والثاني القابل
للانفصال والجواب قلنا لا نسلم انه لا بد ان يكون في الجسم شيء يقبل الانفصال
وانما يكون كذلك ان لو كان الانفصال امرا وجوديا مفتقرا الى قابل يحل فيه
وهو ممنوع لان الانفصال عدم الاتصال وهو امر سلبي فلا يحتاج الى محل فان
قيل الانفصال عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل فهو عدم مخصوص فلا
بد ان يكون له قابل قلنا هب ذلك لكن لا يلزم ان يكون الجسم مركبا من جزئين
ليثبت المطلوب الذي هو ... اي في ابطال الهيولى والصورة
ان شئت لو كان الجسم مركبا من الهيولى والصورة فعند انقسام الجسم يلزم
انقسام الهيولى ضرورة ان هيولى احد الجسمين غير هيولى الآخر فيكون
الهيولى من حيث هي قابلة للانفصال فيستدعي محلا على الوجه الذي
ذكرتموه ويكون ذلك المحل ايضا قابلا للانفصال فيستدعي محلا آخر ويكون الى غير النهاية

فيلزم اجتماع امور مترتبة الى غير النهاية وهو محال **المبحث الثالث عشر** في الخلاء وهو ان
يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يكون بينهما جسم يلاقيهما احتج المثبتون بوجهين
احدهما انه يوجد ملزوم الخلاء فيثبت الخلاء واما انه يوجد الملزوم فلان من
الاجسام ما ينتقل من حيز الى حيز آخر وذلك يستلزم وجود الخلاء لانه لا يخلو اما ان
ينتقل الى مكان خال او الى مكان مملوء والثاني باطل فتعين الاول واما
ان الثاني باطل فلانه لو انتقل الى مكان مملوء فالجسم الذي في ذلك المكان اما ان
ينتقل الى مكان هذا الجسم او الى مكان آخر والاول باطل والا لزم الدور والثاني
باطل والا لزم من حركة جسم واحد حركة جميع الاجسام وهو معلوم البطلان بالضرورة
فتعين ان ينتقل الى مكان خال وهو المطلوب الثاني انا اذا فرضنا جسما
قد رفع عنه دفعة واحدة ومتى كان كذلك لزم وقوع الخلاء اما ان الجسم الماس
للجسم الآخر قد يرتفع عنه دفعة فلان الجسم الصلب الاملس اذا كان منطبقا على جسم آخر
فتحرك اعلاه الى فوق فانه يرتفع السطح الماس للجسم المنطبق عليه والا لزم انفكاك
اجزاء الجسم المتحرك بعضها عن بعض واما قلنا انه متى كان كذلك يلزم وقوع الخلاء
لان حصول الجسم في الوسط يحتاج الى حركة من الجوانب فحال ما يكون الجسم على الطرف
لا يكون في الوسط شيء فيلزم وقوع الخلاء في الوسط فان قيل على الاول لم لا يجوز ان
ينتقل الى مكان مملوء وان الجسم الذي فيه اما ان ينتقل الى مكانه او الى مكان
آخر قلنا لا نسلم ولم لا يجوز ان يتكاثف الجسم الذي في ذلك المكان ويصغر
الجسم عندنا مركب من الهيولى والصورة ثم الهيولى يقبل المقادير المختلفة فعند
انتقال الجسم يحدث فيها مقدار اصغر من المقدار الحاصل قبله ثم المتحرك يحصل
فيها مقدار اكبر من المقدار الاول فلا يلزم الخلاء واما على الثاني فلا نسلم ان
حصول الجسم في الوسط يحتاج الى حركة من الطرف ولم لا يجوز ان يحصل في
الزمان الذي تحرك الجسم الى فوق يحصل الجسم في الوسط بطريق التخلخل والجواب
عنه اما ان الجسم لا يجوز ان يكون مركبا من الهيولى والصورة فلا يقع التخلخل

والتكاثف فلا بد من وقوع الخلاء اجيب المتكلمون بوجوه احدها انه لو وجد الخلاء
لكان قابلا للزيادة والنقصان لان الخلاء فيما بين الجدارين اقل من الخلاء
فيما بين مدينتين ولو كان كذلك فاما ان يكون مركبا من اجزاء لا تتجزى او
لا يكون والاول باطل لما مر في مبحث الثاني فيكون متقدرا اما ان يكون
متناهيا او لا يكون لا جايز ان يكون غير متناه لانه لو كان غير متناه لوجدت
حيثيات مترتبة الى غير النهاية وهو محال لان بين هذه الحيثية وبين كل حيثية
من الحيثيات المترتبة اما ان يكون حيثيات مترتبة او لا يكون فان لم يكن فيما
بين حيثية من تلك الحيثيات حيثيات متناهية لم يكن الحيثيات مترتبة
الى غير النهاية ولا جايز ان يكون غير متناه لانه لو كان متناهيا لكان له شكل
وذلك الشكل ان كان لطبيعة المقادير كانت المقادير كلها متشاكلة الشكل
واحدا وان كان لسبب منفصل كان المقدار الخلائي قابلا للفصل والوصل
فكان حالا في محل لما بينا ان كل انفصال يعرض لما فيه انفصال يحتاج الى محل
وقد كان مجردا هذا خلف الثاني لو وجد الخلاء فحينئذ حصول الجسم فيه اما ان
ينفصل او لا ينفصل فان لم ينفصل يلزم منه التداخل وان انفصل
كان قابلا للفصل والوصل فكان حالا في محل فكان الخلاء ملاء هذا محال
الثالث انه لو وجد الخلاء لامتنع ان يسكن فيه الجسم لان اختصاصه بحيز
دون حيز يكون معللا بالجسم دون البعض ترجيح بلا مرجح وهو محال وهذه المسئلة
ايضا من جملة ما يتوقف عليه التوقف فيها بسبب ما ذكرنا في الاصل الاول والله الهادي

المسئلة الرابعة عشر في خلق الافعال قال الامام ابو الحسن الاشعري
ان قدرة العبد غير مستقلة بايجاد الفعل بل القدرة والفعل كلاهما مستندان
الى الباري تعالى وقالت المعتزلة ان قدرة العبد مستقلة بايجاد الفعل والحق
في هذه المسئلة ان كل واحد من الفعل والقدرة مستندان في سلسلة الحاجة
الى الباري تعالى لان كل واحد منهما ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فانه ينتهي في سلسلة

الحاجة الى الواجب الوجود لذاته والحق هو الجبر لان الباري تعالى اما ان خلق
ما يتوقف عليه فعل العبد ام لم يخلق فان خلق كان واجب اللزوم فلا يمكن
العبد من تركه وان لم يخلق كان الفعل ممتنع الوجود لاستحالة حصول الشيء بدون
ما يتوقف عليه فعل العبد فان قيل لو كان الجبر حقا لكان التكليف
باطلا وذلك قبيح عقلا لان ... اما يكون كذلك ان لو كان الحسن والقبح
بالعقل ونحن لم نقل انه كذلك فان عندنا الحسن ما حسنه الشرع والقبيح
ما قبحه الشرع

المسئلة الخامسة عشر في اعادة المعدوم اتفق اهل
الحق على ان اعادة المعدوم بعينه جايز خلافا للفلاسفة ولنا في هذه المسئلة
ان نقول امتنع اعادة المعدوم بعينه اما لماهيته او لما يلحقه والثاني
والثاني باطل فيلزم انتفاء الاول وانما قلنا انها لا تقتضي ذلك لان
وجوده اما ان يكون ممكنا لذاته في كل حالة من الحالات او لا يكون وايا ما
كان يلزم عدم الاجتماع واما اذا كان ممكنا فلا نوع يلزم امكان وجوده
بعد عدمه فيلزم امكان عوده واما اذا لم يكن ممكنا لذاته في كل حالة
فلا نوع لا يكون ممكنا اصلا والا لزم انقلاب الشيء من الامكان الذاتي
الى الامتناع الذاتي وهو محال فيلزم ان لا يكون وجوده ممكنا لذاته
فيلزم عدم الاجتماع ثم انها لا تقتضي ذلك والثاني باطل فيلزم انتفاء
الاول فان قيل لم قلتم انه بعد وجوده ان كان ممكنا في كل وقت يلزم
امكان عوده قوله لا نوع يلزم امكان وجوده بعد عدمه قلنا لم قلتم
انه يلزم من تصور امكان وجوده بعد عدمه امكان عوده وهو ان
عوده عبارة عن الوجود الثاني وامكان وجوده بعد عدمه معناه انه
يصدق في تلك الحالة امكان الوجود الثاني ثم قلتم انه يلزم من صدق
قولنا ان وجوده ممكن في تلك الحالة امكان الوجود الثاني ثم نقول
لو امكن اعادة المعدوم لامكن اعادة الشخص الذي عدم وامكن اعادة

الوقت الذي وجد فيه وهذا المجموع غير ممكن لانه لو حصل هذا يلزم منه المحال فيكون محالا
وانما قلنا انه يلزم منه المحال لانه حينئذ يلزم ان يكون الشخص معادا ومبتدا في حالة
واحدة وهو محال وثانيا لان المعدوم نفي محض فلا يكون موصوفا بامكان الوجود
لا بخلاف الشاهد المعدوم لشيء من الصفات واذا لم يكن الامكان الوجود صفة
فلا يمكن وجوده الجواب اما عن الاول فنقول ان اردتم بانه يلزم من امكان وجوده بعد العدم
امكان وجوده الثاني فمسلم لان وجوده اذا كان ممكنا في كل حالة من الاحوال
يلزم امكان وجوده الثاني لان وجوده الثاني لا يخالف الوجود الاول في حقيقته
لان وجود كل شيء هو نفس حقيقته فلو كان حقيقة الوجود الثاني هو حقيقة
المعدوم بعينه فيلزم من امكان وجوده في كل حالة امكان وجوده الثاني
اما قوله لو امكن اعادة المعدوم لامكن اعادة الشخص الذي عدم واعادة
الوقت الذي وجد فيه وهذا المجموع غير ممكن قلنا لا نم قوله لو حصل يلزم ان يكون
الشخص معادا من حيث انه مبتدا قلنا لا نم وانما يلزم ان لو ابتدا هو الوقت
بوجوده وقت غير معاد وهذا يكون موجودا في وقت معاد ولا يكون مبتدا
من حيث انه معاد ولئن سلمنا ان حصول المجموع من حيث هو مجموع محال
ولكن لا يلزم استحالة كل واحد منهما من حيث هو فانه من الجائز ان
يكون الاجتماع محالا ويكون كل واحد منهما ممكنا في نفسه اما قوله المعدوم
نفي محض فلا يوصف بامكان وجوده قلنا لم قلتم بان امكان الوجود اذا لم
يكن صفة حاصلة له حالة العدم لا يمكن وجوده ولم لا يجوز ان يكون امكان الوجود
صفة حاصلة له حالة الوجود فيكون حالة الوجود موصوفا بانه ممكن الوجود
بعد العدم ولم قلتم انه ليس كذلك **المسئلة السادس عشر** في ان النفس الناطقة
اختلف الناس في ان النفس الانسانية هل هي جسم او جسمانية او ليست بجسم
ولا جسمانية فذهب الامام حجة الاسلام الى انها ليست بجسم ولا جسمانية
برهانه من وجوه احدها ان النفس عالمة بالبسائط ومتى كانت كذلك

والنقطة
لم تكن جسما ولا جسمانية وانما قلنا انها عالمة بالبسائط لانها تعرف الوحدة
وهي بسيط وان لها عالمة بالماهيات المركبة فتكون عالمة ببسائطها والا لكان
معقولا بدون بسائطها هف وانما قلنا انها متى كانت كذلك لم تكن جسما
ولا جسمانية لانها لو كانت جسما او جسمانية لكانت منقسمة لامتناع الجزء
الذي لا يتجزى فيكون العلم بالبسائط منقسما لوجوب انقسام الحال بانقسام
محله هف الثاني انها عالمة بالحقائق الكلية كالانسانية والفرسية وكليها
ما لا يمتنع فيه الشركة وربما يعلم الكلي فهي ليست بجسم ولا جسماني والا لكان الكلي
حالا في الجسم فيكون متقدرا بمقدار مخصوص وذو وضع مخصوص فيكون ما نعا
من نوع الشركة فيه فلا يكون كليا الثالث ان النفس لو كانت جسما
او جسمانية لكانت منقسمة الى غير النهاية والا لزم الجزء الذي لا يتجزى
ولو كانت منقسمة الى غير النهاية لكانت المعقولات المنتزعة عن الجواهر
الجزئية منقسمة الى غير النهاية ولو كانت كذلك فاما ان تنقسم الى اجزاء
متشابهة او الى اجزاء غير متشابهة فان انقسمت الى اجزاء متشابهة
كانت المعقولات متقدرة بمقدار مخصوص لان الاجزاء المتشابهة
هي الاجزاء المقدارية لا غير واذا كانت متقدرة بمقدار مخصوص لا يكون مجردة
عن لواحق الجزئية هف وان انقسمت الى اجزاء غير متشابهة كانت
المعقولات متركبة من اجزاء غير متناهية وهو محال لانها لو كانت مركبة من
اجزاء غير متناهية لما صارت معقولة لاستحالة تعقل ما لا نهاية له الرابع
ان النفس لو كانت جسما او جسمانية يلزم احد الامرين وهو اما كونها دائمة التعقل
للعضو الذي هو محلها او دائمة اللا تعقل وكل واحد من الامرين منتف
فيلزم ان لا يكون جسما ولا جسمانية وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان
صورة محلها التي حصلت عنده اما ان لا تكون كافية في تعقله او
تكون فان كانت كافية فيه كانت دائمة التعقل له وان لم تكن كافية فيه

من نوع

في مستقرها اي الصورة الاخرى ومن المحال ان يحصل في محلها صورة الاخرى
المحل لاستحالة اجتماع المثلين فيلزم كونها ذاتية الا لاشتغل [illegible] انه بطل الاول
الا يرى وكل واحد منها مستقل فيلزم ان لا يكون النفس جسما ولا جسمانية فان
قيل لو لم يكن النفس جسما ولا جسمانية لكانت مشاركة للمبادي في كونها
ليست جسما ولو كانت مشاركة في هذا الوصف لكانت مشاركة في تمام
الماهية والا لكان هذا الوصف معللا بعلتين مختلفتين وهو محال لانه
اما ان يكون لذاته محتاجا الى كل واحدة منهما او لا يكون ولم يكن محتاجا
اليها لذاته لكان غنيا عنها لذاته فما كان معلولا له فتعين كونه
محتاجا اليه لذاته فاستحال حصوله بدونه المجموع قلنا لا نم انه لو لم يكن
مشاركا لها في تمام الماهية لكان هذا الوصف له علة وهذا لان الوصف
امر عدمي فلا يكون معللا بعلتين وانما يلزم ذلك ان لو كان الوصف
له علة وهذا لان هذا الوصف امر عدمي فلا يكون معللا بعلة [illegible]
من هذا المقام ولكن لم لا يجوز انه اذا لم يكن محتاجا الى [illegible] لذاته
يكون غنيا منها لذاته بل يكون لذاته محتاجا الى احدهما ويكون كل
واحدة منها علة له فتعين [illegible] الحاجة الى هذه [illegible] والله تعالى اعلم

المسئلة السابعة عشر والطرائق الى مسلكها الاقدمون
من المتكلمين وكيفية [illegible] عليها [illegible] وحدوث العالم من
وجهين احدهما ان العالم ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فهو محتاج الى الموجد
تاثير المؤثر فيه اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم او لا حالة الوجود
ولا حالة العدم والاول باطل لان التاثير حالة الوجود يكون ايجادا
للموجود وتحصيلا للحاصل وهو محال والثاني باطل لان التاثير
حالة العدم يكون جمعا بين الوجود والعدم فتعين ان يكون لا حالة
الوجود ولا حالة العدم فيكون حالة الحدوث فكل ممكن حادث فالعالم

والقسمان باطلان

اما الجسم ان كانت ازلية فاما ان تكون متحركة في الازل او ساكنة
اما الاول فلانها لو كانت متحركة فيه لزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية
بالغير لان الحركة يقتضي المسبوقية بالغير والازلية يقتضي عدم المسبوقية فيلزم
الجمع بينهما ولانها لو كانت متحركة لكانت بحالة لا تخلو عن الحوادث وما لا
يخلو عن الحوادث فهو حادث والا لكان الحادث ازليا هذا خلف ولانها لو
كانت متحركة لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له وانقضاء
ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال ولانها لو كانت متحركة لكان
قبل كل حركة حركة اخرى لا الى اول وهو محال لان الحاصل من الحركة اليومية الى
الازل جملة ومن الحركة التي قبل الحركة اليومية الى الازل جملة اخرى فنطبق
احديهما على الاخرى بان نقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من
الجملة الاولى والثاني بالثاني فاما ان ينطبقا الى غير النهاية او لم ينطبقا
فان انطبقا كان الزائد مثل الناقص وان لم ينطبقا يلزم انقطاع
الجملة الثانية واذا لزم انقطاع الجملة الثانية لزم انقطاع الاولى ايضا لان الاول
لا تزيد على الثانية الا بمرتبة واحدة واما القسم الثاني فلانها لو كانت
ساكنة في الازل امتنع عليها الحركة لان السكون حينئذ [illegible] من سبب مؤثر فيه
وذلك السبب اما ان يكون قديما او حادثا لا جائز ان يكون حادثا والا
لكان السكون حادثا فتعين ان يكون قديما لكن الحركة على الاجسام غير ممتنع لان
الاجسام اما ان تكون بسيطة او مركبة فان كانت بسيطة يصح على احد
جوانبها ما يصح على الآخر فيصح ان يصير بعضها بدل [illegible] فيصح عليها الحركة و
ان كانت مركبة كانت مجتمعة من البسائط فكانت بسائطها قابلة
للاجتماع فكانت قابلة للحركة الا نعترض على ما قوله ان كل ممكن حادث قلنا
لا نم قوله ان التاثير فيه اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم او لا حالة
الوجود ولا حالة العدم قلنا لم لا يجوز ان يكون حالة الوجود قوله ان التاثير

حالة الوجود يكون تخصيصا بلا مخصص قلنا لا نم لم لا يجوز ان التأثير عبارة عن كون الممكن
مرجحا لوجوده على العدم حالة الوجود والذي يدل على ان التأثير حالة الوجود
هو ان التأثير لو لم يكن حالة الوجود فاما ان يكون حالة العدم او لا يكون
والاول محال لانه يلزم اجتماع الوجود والعدم والثاني باطل لان التأثير
اذا لم يكن حالة الوجود ولا حالة العدم لم يكن المؤثر مؤثرا لان الواقع
اما حالة الوجود او حالة العدم والمؤثر لا يكون مؤثرا في الحالتين فيلزم
عدم كونه مؤثرا ضرورة ثم نقول لو كان كل ممكن محدثا لكانت صفات
الله محدثة لكونها ممكنة لذاتها واللازم باطل واما قوله ان الاجسام لو كانت
ازلية فاما ان يكون متحركة في الازل او ساكنة قلنا لم لا يجوز ان يكون متحركة
قوله ان الحركة تقتضي المسبوقية بالغير والازلية تقتضي عدم المسبوقية
بالغير فيلزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير قلنا لا نم وانما
يلزم الجمع بينهما لو كان الشيء الواحد مسبوقا بالغير وغير مسبوق بالغير و
ليس كذلك فان المسبوق بالغير لا يكون الا الحركة وغير المسبوق بالغير
هو الجسم فلا يلزم الجمع بين المسبوقية وعدم المسبوقية في شيء واحد واما
قوله لو كانت متحركة لكانت بحالة لا تخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن
الحوادث فهو حادث قلنا لا نم قوله لو لم يكن كذلك لكان الحادث
ازليا قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان الحادث الواحد بعينه بشخصه ازليا
وليس كذلك بل يكون قبل كل حادث حادث آخر الى ما لا اول فلا يلزم
قدم الحوادث اما قوله انها لو كانت متحركة لكان الحادث اليومي موقوفا
على انقضاء ما لا نهاية له قلنا لا نم بل يكون الحادث اليومي مسبوقا
بحوادث لا اول لها قلتم ان ذلك غير جائز والنزاع ما وقع الا فيه اما
قوله ان الحاصل من قوله اليومية الى الازل جملة قلنا لا نم وانما يلزم
ان لو كانت الحركات مجتمعة في الازل فيحصل منها جملة ومجموع وليس كذا

انه لا يجوز ان يكون متحركة في الازل ولكن لم قلتم انه لا يجوز ان يكون ساكنة فيه
قوله لو كانت ساكنة في الازل لامتنع ان يصير متحركة قلنا لا نم قوله ان
المؤثر في السكون اما قديما او حادثا قلنا لم قلتم انه لو كان قديما يلزم
دوام السكون ولم لا يجوز ان يقال تأثيره موقوف على شرط عدمي ازلي
والعدم الازلي يجوز زواله فاذا زال ذلك العدم زال ذلك السكون وايضا
سلمنا انه يلزم دوام السكون ولكن لم قلتم انه يلزم امتناع الحركة لذاتها
وهذا لان السكون ح يكون ممتنع الزوال بشرط الموجب فلا يلزم من كونه
ممتنع الزوال بشرط الموجب ان يكون ممتنعا لذاته ليلزم منه امتناع الحركة
لذاتها واما طريقهم في اثبات الصانع تعالى وصفاته ووحدانيته فهو
انهم قالوا العالم الجسماني حادث وكل حادث فله محدث فالعالم
الجسماني له محدث فيلزم وجود الصانع ثم قالوا ان صانع العالم لا بد
ان يكون قادرا عالما ... حيا سميعا بصيرا لان هذه صفات
كمال فلو لم يوصف بها ذاته لكان البارئ تعالى ناقصا والنقص
عليه تعالى محال ثم تمسكوا في اثبات الوحدانية بانا لو فرضنا الهين
يلزم منه المحال لانا لو فرضنا الهين وفرضنا ان احدهما يريد حركة زيد
والآخر يريد سكونه فاما ان يحصل مراد كل واحد منهما او يحصل مراد احدهما
دون الآخر فان حصل مراد كل واحد منهما يلزم اجتماع الحركة والسكون
في حالة واحدة وهو محال وان لم يحصل مراد واحد منهما يلزم ان لا يكون
واحد منهما الها وان حصل مراد احدهما دون الآخر يلزم ان يكون
احدهما عاجزا من الآخر في تمام صفاته وقد فرضنا الهين مشاركين
كل واحد منهما الآخر في الصفات الالهية ثم تمسكوا في جواز رؤية
الله تعالى بانه موجود وكل موجود يصح رؤيته لان امكان رؤية الاجسام
والاعراض معللة بالوجود والوجود مشتركة بين الواجب والممكن فيكون

اما ان يكون

كل موجود ممكن الرؤية وانا ههنا منعنا ان رؤية الاجسام معللة بالوجود لانها ١٢٤
معللة بالامكان او بالحدوث او بالوجود والاول باطل لان الامكان عدمي
لانه لو كان موجودا لكان له امكان آخر ولزم التسلسل واذا كان عدميا لا يصلح
للعلية والثاني ايضا باطل لان الحدوث عبارة عن كون الوجود مسبوقا بالعدم
فيكون احد اجزائه عدميا واذا كان كذلك كان الحدوث من حيث هو حدوث
عدميا فلا يصلح للعلية فتعين القسم الثالث هو المط الاعتراض اما قوله
ان العالم الجسماني حادث فله محدث فقد سبق الاعتراض على طريقهم في
الحدوث ووجوه النزه عن هذا المقام لانم ان العالم الجسماني لو كان له
محدث يلزم ان يكون ذلك المحدث موجودا واجب الوجود لذاته فجاز ان يكون
ان يكون محدث الاجسام امورا ممكنة الوجود لذاتها كما ذهب اليه الفلاسفة
فانهم قالوا مصدر هذا العالم جوهر مبائن للجسم والجسماني يقال له العقل
الفعال وهو مستند الى عقل آخر وهكذا الى ان ينتهي الى العقل الاول والعقل
الاول ممكن لذاته وبسبب امكانه لذاته فيصدر منه بواسطة عقله عقل آخر وفلك
آخر وهكذا الى ان يتم عدد العقول بعدد الافلاك ثم يوجد عقل آخر وهو العقل الفعال
فيصدر منه الاجسام العنصرية والقوى النباتية والحيوانية والانسانية واما
قوله ان صانع العالم لابد ان يكون موصوفا بالعلم والقدرة وسائر الصفات
لانها اوصاف كمال قلنا لانم انها صفات كمال بالنسبة الى الله تعالى وانما
يكون صفات كمال ان لو كانت ممكنة في حقه فلم قلتم انها ممكنة في حقه والنزاع
ما وقع الا فيه واما قوله انا لو فرضنا الهين يلزم منه المحال قلنا لانم انا لو
فرضنا ان احدهما يريد حركة زيد والآخر سكونه يلزم اما حصول مرادهما
او لا حصولهما معا او حصول احدهما دون الآخر وايا ما كان يلزم المحال قلنا
لم قلتم ان المحال اذا لزم من فرض وجودهما مع ارادة احدهما حركة زيد و
ارادة الآخر سكونه يلزم من استحالة المجموع استحالة وجود الالهين اما قوله

الاول

١٢٥ انّ الباري موجود وكل موجود يمكن رؤيته قلنا لانم ولم لا يجوز ان يقال ان امكان
الرؤية انما كانت لخصوص كونها اجساما وبين حسننا ذلك ولكن لم لا يجوز ان
يكون لامكانها قوله ان الامكان عدمي والعدمي لا يصلح ان يكون علة قلنا لانم
وانما يلزم ذلك ان لو كان الامكان علة لامر وجودي وهنا الامر امكان الرؤية
ايضا امر عدمي والعدم جاز تعليله بالعدم وبين حسننا انه لو جوديا ولكن لم
قلتم ان الوجود مشترك بين الموجودات وهذا لان وجود كل شيء نفس حقيقته
والحقيقة ليست مشتركة فلا يكون الوجود مشتركا **المسئلة الثامنة عشر**
في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم اما اثبات نبوته
على الاطلاق فلانه ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يده مما دل عليه
التواتر الموجب لليقين وكل من كان كذلك كان نبيا والعلم به ضروري في
نبوة ص واما الزام اليهود في انكار نبوته فنقول علم ثبوت محمد ع مع نبوة موسى ع
مما لا يجتمعان والثاني ثابت بالاتفاق فيلزم انتفاء الاول وانما
قلنا انهما لا يجتمعان لان ظهور المعجزات وخوارق العادات بعد دعوى النبوة
اما ان كان كافيا في حصول العلم بالنبوة او لم يكن كافيا فان كان كافيا يلزم
نبوة محمد ع وان لم يكن كافيا يلزم عدم حصول العلم بنبوة موسى ع
لانه لو حصل لكان حصوله بدون الموجب لانا نعلم بالضرورة انه لا موجب
هناك سوى ظهور المعجزات وخوارق العادات عقيب الدعوى فعلم انهما لا يجتمعان
والثاني ثابت فيلزم انتفاء الاول وبهذا الطريق يبين الزام النصارى
والحكمة في النبوة ان الانسان لا يتم معيشته لو تولى تدبير اموره من غير شريك
يعاونه في ضرورات حاجاته فلا بد ان يتعاون الناس بعضهم ببعض حتى
اذا اجتمعوا كان امرهم مكفيا فاضطروا الى الاجتماع بالمدن والتصانع واحتاجوا
الى ان يكون في معاملاتهم ومناكحاتهم وجناياتهم قانون مرجوع اليه فان
عقولهم متعارضة متخالفة لا ينقاد بعضهم لبعض فيؤدي امرهم الى الفتن

فاقتضت الحكمة الالهية ان يبعث شخصا مخصوصا بآيات ومعجزات ليسلّمهم
بالسنتهم ويبلغ اليهم الاوامر والنواهي ويعلمهم عبادة ربهم ويذكرهم الرحيل
اليه ويهديهم الى صراط مستقيم تمت المسئلة والحمد لولي الحمد والصلوة
على الذوات الشريفة ذوي السلام والمجد ﴿

ان قيل لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فينتج لو علم الله فيهم
خيرا لتولوا وذلك محال اذ مع تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
بل الانقياد قلنا الجواب عن ذلك من وجوه اما اولا فلا نسلم ان الكبرى كلية
بل مهملة اذ لو لا ذلك لكان الصغرى في قوة الجزئية فلا يصلح كبرى للشكل الاول
واما ثانيا فلا نسلم ان النتيجة باطلة اذ علمه بانه فيهم خيرا محال والمحال
جاز ان يستلزم المحال واما ثالثا فلا نسلم ذلك ان لو علم فيهم كل خير لكنه
ممنوع بل علم فيهم خيرا منكرا فجاز ان يجتمع مع التولي لجواز ان يكون
ذلك الخير غير عدم التولي ثم قلتم انه ليس كذلك لا بد له من دليل ﴿

ان قيل لو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا لو صدق لصدق عكسه وهو لو جعلناه
رجلا لجعلناه ملكا لكن المقدم حق فالتالي كذلك فيجب ان يكون ملكا لكن
الرسول ليس بملك بالضرورة فنقول الجواب عنه من وجهين اما الاول
فلم لا يجوز ان يكون اتفاقية عامة وهي لا تنعكس اصلا لكذب تاليها واما
ثانيا فالجزئية لا تنتج في القياس الاستثنائي ما لم يكن الاستثناء كليا ثم قلتم
انه كذلك لا بد له من دليل ﴿ فائدة من فوائدي
النفع البهتي رة اوردها ابو الحسن السهيلي في تتمة صوان الحكمة
اذ وجب من الحق البسيط الذي هو مثلا ج معلولان هما ا
و ب مثلا معية ذاتية فنقول اما ان وجب وجود ب من ج منفكا عن -

وجود ج لزم بهما معا وان لم يجب وجود ب منفكا عن وجود ج فقد وجد ملتئما
وجوب ب واورد عليه ابو الحسن ردا ان ب وجب بوجوب ج ولم
يجب بوجود ج بل مع وجوب ج والله اعلم ﴿ لا يلزم من ثبوت الامكان
امكان الثبوت من صدق كل ج ب بالامكان امكان كل ج ب بالفعل
فان الاول حكم بالثبوت للامكان والثاني حكم بالامكان للثبوت
فهما متغايران معنى فان ايضا لان الحادث في الازل له ثبوت
الامكان وليس له امكان ثبوت في الازل والا لم يكن حادثا ﴿
الذي يستند اليه فعل العبد قادر بالاتفاق ولا شيء من العبد بقادر بالاتفاق
ينتج من الشكل الثاني ليس الذي يستند اليه فعل العبد بعبد فيكون الله تعالى
فيلزم الجبر ﴿ فعل العبد مستند الى الله والا لصدق انه تعالى غير فاعل
لما يصدر من العبد ويصدق على تقديره انه غير فاعل لشيء من الاشياء وذلك
باطل وانما قلنا بصدقه على ذلك التقدير لانه لولاه لصدق على ذلك التقدير
انه فاعل لشيء لوجوب صدق احد النقيضين على ذلك التقدير المفروض وحينئذ
يمكن ينعكس قولنا لو كان غير فاعل لما يصدر عن العبد كان فاعلا لشيء
الى قولنا لو لم يكن فاعلا لشيء كان فاعلا لما يصدر عن العبد وذلك باطل
﴿ زعم المنطقيون ان المتصلة الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها وكذا السالبة
الكلية وهو غير صحيح ضرورة صدق قولنا قد يكون اذا كان الجسم حمارا فهو
حيوان مع كذب قولنا قد يكون اذا كان الجسم حيوانا فهو حمار وانما
كانت كاذبة لانها لو صدقت وصدق مقدمها دائما لصدق تاليها
في وقت وهو محال وبه يتبين عدم انعكاس السالبة الكلية لان انعكاس
كل منهما يستلزم انعكاس الآخر فهو المحجوب لان كذب العكس فان تاليه لازم
لمقدمه على بعض التقادير وهو اذا كان الجسم فرضنا حينئذ فيصدق
المتصلة الجزئية حولها لو صدقت وصدق مقدمها دائما لصدق تاليها

في وقت ما وهو محال فقد تحقق صدق المقدمة الجزئية هنا ونقيض معين لا تحقق
في شيء من الازمنة قال ابن كمونة في جوابه ان عنيت بصدق دائما صدقه
في كل الاوقات الواقعة والمقدرة فاللازم على تقدير صدق هذا اعني
استثناء عين المقدم انما هو صدق تاليها في وقت ما واقع او مقدر
وليس ذلك بمحال في المثال الذي وقع به التشكيك لضرورة صدقه في وقت
كونه ذا جناحين من الاوقات المقدرة وان عنيت بذلك صدقه في
كل الاوقات الواقعة فقط فلا نسلم لزوم صدق التالي في الواقع ⁂
الممكنة يستلزم امكان صدق الفعلية فنقول لو استلزمت لامكن
استلزام الممكنة بالصادقة المحال واللازم باطل فكذا الملزوم بيان الملازمة
ان قولنا لا شيء من الممكن الخاص الموجود دائما بمعدوم دائما وبعض الممكن
الخاص الموجود دائما ممكن خاص معدوم بالامكان العام قضيتان صادقتان
في نفس الامر والاخرى يستلزم ان بعض الممكن الخاص الموجود دائما معدوم
بالامكان العام وهو يستلزم لامكان بعض الممكن الخاص الموجود دائما
معدوم بالفعل وذلك مستلزم لامكان اجتماع النقيضين وامكانه محال
واما نفي التالي فظاهر واجاب ابن كمونة بان الدوام لا ينفك عن الضرورية
فلا يجتمع الامكان الخاص والوجود الدائم فيكذب القضية الاولى وتصدق نقيض
كل ممكن خاص موجود دائما معدوم بل ممتنع الوجود ولو سلم انفكاك
الدوام عن الضرورة فلا نسلم كل ممكن خاص معدوم بالامكان العام
لان بعض ما هو ممكن خاص موجود دائما وكل ما هو موجود دائما يمتنع
ان يعدم بالفعل لاستحالة ارتفاع النقيضين ⁂ المدعى او ملزومه
الاخص منه ثابت فثبت المدعى لان اللازم مع عدم الملزوم اما ان
يكون مع الاخص وجودا او عدما او لا يكون وعلى التقديرين يلزم
المدعى ⁂ قوله الامكان العام مسلوب عن الطرف المخالف لو وجود

الوجود مناف لقوله كل ممتنع ممكن بالامكان العام ⁂ يرد في انتاج
الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة العامة ينتج ضرورية مطلقة خلافا
لجمهور المنطقيين فانهم زعموا انها دائمة بيانه ان الكبرى دلت على ان
الاكبر ضروري للاوسط ما دام وصف الاوسط ووصف الاوسط
دائم لذات الاصغر بحكم الصغرى فيجب ان يكون ضرورة الاكبر دائمة لذات الاصغر
ولا نعني بالضرورة الذاتية الا ذلك ⁂ الضرورية الذاتية المقيدة بنفي
الدوام الازلي مساوية للضرورة الذاتية المقيدة بنفي الضرورة
الازلية لانهما متى تحققت الاولى تحققت الثانية اما الاول فلاستلزام
انتفاء الدوام انتفاء الضرورة واما الثاني فلانه لو لم يصدق لا دوام
الازلي عند صدق الضرورة الذاتية المقيدة بنفي الضرورة الذاتية
لصدق الدوام الازلي وصدقه مع الضرورة الذاتية يستلزم صدق
الضرورة الازلية لان الضرورة الذاتية هي امتناع انفكاك المحمول
عن الموضوع ما دامت ذاته موجودة والذات ازلية بحكم الدوام
الازلي فيثبت الضرورة ازلا ولا نعني بالضرورة الازلية الا ذلك
وما قيل من ان الضرورة اعم من الدوام وهما مشتركان في الجزء
الآخر فيكون المقيد بالضرورة اعم من المقيد باللادوام فاسد لان
العموم انما يثبت بين الجزئين لا بين المجموعين لجواز ان يكون الجزء اعم من
الجزء والمجموع مساو للمجموع ⁂ قوله في نفي الجزء انما ركبناه فيتعدد الاقسام
يحصل مربع اصغر منها فينقسم او مكعبه فيحصل جوانبه فينقسم فلنا ان نفرض شكلا
وقيل نفرض مربعا من اربعة خطوط كل منها اربعة اجزاء فان لم يكن
بين الاجزاء الاربعة الواقعة في قطره فرج فالقطر كالضلع وهو باطل
وان كانت فان كانت مثل الاجزاء فالقطر ضعف الضلع وان كانت
اقل فينقسم وقيل لا نسلم امكان مربع كذلك قلنا وقع لان الخطوط المركبة

من الاجزاء لا جزء ان تكون مستقيمة والا ففيها اقصر بين منقسم فان فيها
الشعر بين خروج جزء منه فكانه جزء آخر كما متناع الخلاء فيحصل المطلوب
فائدة فهم المعنى من اللفظ يتوقف على العلم بوضع اللفظ للمعنى والموقوف
على العلم بوضعه متوقف على العلم بالمعنى فينتج فهم المعنى من اللفظ يتوقف
على العلم بالمعنى فيلزم الدور والتحقيق في حله ان يقال لا نسلم لزوم الدور
لان المتوقف غير المتوقف عليه بيان ذلك ان فهم المعنى امر كلي مندرج
تحته اشخاص متباينة بحسب الاصل والعلم الحاصل بهذا المعنى من سماع
هذه اللفظ في الحال غير العلم الحاصل به في الاصل شخصا وان اتحد
نوعا فلا يلزم من توقفنا هذا التخصيص على الآخر الدور ۝
الاحساس انما يتعلق بما في عالم الخلق والتعقل انما يتعلق بما في عالم الامر
كما هو فوق الخلق والامر يكون محتجبا عن الحس والعقل بل العقل يتصور مفهوم
الوجود ويحكم بسبب البرهان ان المبدأ الاول ارتسم في العقل شيء منه
لذاته بهذا المفهوم لكن يمتنع ان يرتسم في المهيات بعقل اولا المنتزع
منه ثم ينتزع المعاني الصدرية اللاذاتية وبها يتعقل مفهوم الوجود
الاشتراك ام يحكم بان المبدأ منزه عنه بالذات ۝
قد عبر المعلم الاول في كتاب اثولوجيا عن الوجوب بالذات بالكون
وعن الوجوب بالغير بالحركة والوجه ان موجودية المهيات التي هي مجعولة
غير الوجود لما كانت في مرتبتها فاقرة عنها من حيث هي هي فكانها
انتقلت من الليسية الى الايسية بخلاف الواجب بالذات فانه موجود
بجميع الاعتبارات في جميع المراتب فكانه استقر على ما هو عليه ۝
قال بعض الاقدمين من الفلاسفة ان المبدأ الاول لجميع الاشياء
هو النظام او الهاوية وفسره بعضهم بخلاء غير متناه وكلاهما من
جملة رموزهم ويشبه ان يكون المراد من المبدأ المبدأ الفاعلي و

من جميع الاشياء وجميع الكائنات ومن النظام او الهاوية الهيولى التي
اظلم الذوات واوحشها وابعدها من نور الانوار جلت كلمته
وكونها خلاء او فضاء كناية عن خلوها بحسب فطرتها عن جميع الصور
والمقادير وكونها غير متناهية اشارة الى قوة قبولها صورا وهيئات
غير متناهية فائضة عليها من واهب الصور ۝ من المدخل الكبير
للفارابي الحروف منها مصوتة ومنها غير مصوتة والمصوتة
مثل الالف والواو والياء ومثل الفتحة والكسرة والضمة وغير المصوتة
الحروف الباقية مثل النون والميم واللام وغيرها والمصوتة منه ممدود
مثل الالف والواو والياء ومنه مقصور كالفتحة والكسرة والضمة و
المركب من الحرف غير المصوت او مصوت فلنسم المقطع والمقطع منه
ممدود فالمقطع الممدود هو الذي مصوتة ممدودة مثل لا او لو او لي
والمقصور هو الذي مصوتة مقصورة مثل لَ او لُ او لِ من مباحثات
الشيخ الرئيس ره النفس اذا فارقت لا اشتياق الى ما خلفته فان
قوتها الشوقية قد بطلت وكذلك سائر القوى البدنية من التذكر و
التخيل ولا يتوهم ولا تتذكر تلك الحالة التي تكون لها بعد المفارقة
لا نعرف كنهها وحقيقتها كما لا نعرف كنه الاشياء الغائبة وكما لا
نعرف شيئا من احوال الاجزاء ومن شاء البدن كذلك لا نعرف حال من
احوال الدنيا بعد المفارقة ومنها النفوس المفارقة لا تتشخص
بوضعها ولا بدن [illegible] ان لكل واحدة منها اختصاصا بحال اتحادها
من الشخص الذي كان لها قبل المفارقة الا انا لا نعرف ذلك الاختصاص
ومنها الثواب هو حصول استكمال النفس بالبهاء الذي تشوقه
والعقاب هو بقاء النفس الغير المستكملة لان تستكمل وتحقق
في ذلك اذى من قبل كمالها ونقصانها [illegible] ذلك شبيهة بالحال

ومنه مقصور [illegible]

سؤالات ركن الدين من المحقق الطوسي مع اجوبته

١٣٢ في المريض اذا عولج بالكريه ليعقب ذلك صحة **ومنها** سبب الخضرة في السماء
افضل ظاهر انه تغير اللون والهواء غير مرئي والسماء لا ينبعث فيه مرئي
والهواء مشف والمشف غير مرئي **فايدة** لا مشترك بين شيئين اصلا
لانه لو كان لكان ممتازا عن فرديه بوجه ما وجابه اختيار ذاته عنهما لا ينفك
عنه اصلا فيكون ذلك المميز حاصلا فيهما بتبعية المشترك فلا يكون المميز
مميزا الا ان المميز ما يوجد لامر ولا يوجد لغيره اعني الفرد الممتاز عنه والجواب
لا نم حصول ذلك المميز للفردين وانما يلزم ان لو كان الحمل على المحمول على
الشي محمولا على ذلك الشي لكن ذلك ممنوع فان الحيوان يحمل عليه ان الناطق
غير داخل في ماهيته ولا يحمل ذلك على الانسان **فايدة** قال الحكماء
ذات الواجب غير معقول للبشر لانها غير متصورة بالبداهة ولا محدودة
لانتفاء التركيب ولا مرسومة فان الرسم لا يفيد الكنه بل التمييز قلت
الحصر ممنوع لجواز حصوله بالكشف او بالحجة فانهم لم يثبتوا دليلا على ان
المتصور لا يكتسب من التصديق اصلا مع ان سلم الحصر فالرسم يفيد التمييز
ولا يفيد الكنه كليا ونظرا الى كونه رسما واما انه لا يفيده فيما [illegible] ممنوع
ممنوع ولم يقم على ذلك دليل وايضا فالدليل المذكور لو صح بجميع مقدماته
يقتضي عدم تعقل شي من البسائط بحقيقته لكن التالي باطل لان ذلك
يقتضي نفي تعقل شي من الاشياء مركبا كان او بسيطا اذ تعقل المركب
مسبوق بتعقل المفرد وهو باطل عندهم والله اعلم

قال السيد ركن الملة والدين

كتبت الى حضرة المولى سلطان المحققين نصير الملة والدين الطوسي قدس سره
عشر مسائل لا ادري احدهما الحل والكشف والثاني ليكون خطه الشريف ذكره
عندي الحقيقة المقتضى **الاول** قال المنطقيون ان سبب احتياج الناس الى علم المنطق
ان العلوم تنقسم الى نظري وفكري والفكر يكتسب من النظري بالفكر من الفكر يقع الغلط

١٣٢ لمناقضة تخفيها تحتها اقول ومناقضة نفس هذه وقوانين فان دفع الاية من قانون يعصم الانسان
مراعاته من ان يضل في فكره وهو المنطق ونحن منعنا هذه الحجة بان قيل هذا القانون
اما من النظريات او من الفكريات فان كان من الاول فيستغني عن تعلمه وان كان من
القسم الثاني فيحتاج فيه الى قانون آخر ويلزم اما الدور او التسلسل وكل منهما
محال واجيب عن هذه الحجة المعارضة بان قيل لا نم انه لا احتمال ان يكون ذلك
القانون بعضه نظريا وبعضه فكريا ويكتسب الفكري منه بالنظري [illegible] فلا يلزم ما ذكر
من الاستغناء والدور والتسلسل وعلى التقدير الثاني يلزم ان لا يقع فيه الغلط وليس
كذلك لان وقوع الغلط في المنطق اكثر من وقوعه [illegible] بين المنطقيين في بعض الاحكام
والجواب قولنا يقع الغلط في الفكر يقتضيه جزئية والحجة الى اوردها عليه تحتم كلية
والحق ان بعض الفكريات في معرض الغلط وبعضها ليس في معرض الغلط كالبديهيات
الا الغلط سيما قوله لو كان من القسم الثاني فيحتاج فيه الى قانون آخر انما يجب ذلك لو كانت
القضية المذكورة كلية لكن الحق فيه ان المنطق يشتمل على [illegible] اقسام نظري وفكري
لا يقع فيه الغلط وفكري يقع فيه الغلط ويحتاج الى قانون [illegible] الا في
او كليهما والا يقع في هذه القسمة دور ولا تسلسل مثال القسم الاول الحكم باختصار
المحمول بعموم ومثال القسم الثاني الحكم بعكس الموجبة الكلية [illegible] ومثال القسم الثالث
الحكم بانعكاس الموجبة الضرورية فانها تنعكس عند بعض المنطقيين ضرورية
وعند بعضهم مطلقة وعند بعضهم ممكنة ومن هو [illegible] الاختلاف في الاعلام [illegible]
على الاحكام التي تكون في معرض الغلط ومع التي لا تكون في موضعه كما ذكر ذلك
في موضعه **الثاني** انهم قالوا ان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة
لتناوله موضوع السالبة الموجود او المعدوم بخلاف موضوع الموجبة لان اثبات
شي لشي يقتضي ثبوت ذلك الشي وتحققه اولا بخلاف السالبة فان السلب عن المعدوم
جائز وفيه نظر لانا [illegible] ما المراد بقولكم ايجاب شي لشي يقتضي ثبوت ذلك
ذلك الشي فان كان المراد ثبوته في الذهن فمسلم لكن موضوع السالبة يجب ان يكون

كذلك الوجوب كونه متصورا او وجوب كون كل متصور ثابتا في الذهن وان كان المراد
من ذلك ان الثبوت المطلق فهو مسلم ولكن موضوع السالبة كذلك واما ثانيا
فلانه لو كان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لزم التناقض بين الموجبة
والسالبة لان قولك بعض ج ب لا بالفعل وقولك كل ج ب لا يحتمل ان
يكون افراد ج التي هي موضوع السالبة غير افراده التي يكون موضوع الموجبة
واذا لم يكن موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لم يحصل الفرق بين الموجبة
المعدولة والسالبة المحصلة وهو خلاف مذهبهم ونظنّ انه لا فرق بينهما الا
انه يجوز سلب شيء موجود في الخارج عن شيء معدوم في الخارج واما قولكم الا ان
ظاهر كلامهم في كتاب التجريد بان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة اذ
موضوع السالبة من حيث انه منتف فما المراد منه فان كان المراد من حيث
انه منتف في الخارج فهو جائز في الموجبة ايضا كما مر فلم يبق بينهما فرق وان كان
المراد من حيث انه منتف في الذهن فهو ممنوع لوجوب كون الموضوع متصورا
وان كان شيئا ثالثا فاذكروه **الجواب** المعنى الذي يراد ان يحكم عليه بانه
يوضع مطلقا غير معين بشيء من الثبوت والانتفاء اصلا واما ان يوضع من حيث
انه ثابت واما ان يوضع من حيث انه منتف ولا يرد عليه النقض بمثل ما
اورد من قولهم الخلاء معدوم وشريك الباري ممتنع لان المراد منها الخلاء
ليس بموجود وشريك الباري ليس بممكن والخلاء الذي يزعم انه ثابت معدوم
اللهم الا اذا كان الحكم من مثبتي الخلاء فانهم يقولون الخلاء بعد مقدر وثبوت
الموضوع ههنا هو الثبوت الذي يعم الخارجي والذهني ولا يعين ولكن في الحكم
الايجابي فان كان الايجاب خارجيا كان الموضوع ثابتا في الخارج كقولهم
السماء بسيطة وان كان عقليا كان الموضوع ثابتا في العقل كما يقال الجنس
المتوسط على المتوسط اخص اما الحكم السلبي يحكم في الثلث كبسيطة وهذا المعنى
قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة اذا وضع على احد الوجوه الثلثة

وارسوا ان يوضع بما انه ما ينافيه وجب ان يوضع بالوجه الذي وضع له اولا بجنسه
وصفة الموضوع كالا [illegible] بشرائط التناقض ولا يمكن ان يجتمع بحيث يحتمل
ان يوضع فيه الوجوه الثلثة او الوجهان منها لان المعنى من التقييد لا يجتمع
مع التقييد والمقيد بالثبوت لا يجتمع مع المقيد بالانتفاء فاذن لا يمكن ان
يوضع سالبة يكون موضوعها اعم من موجبة موضوعها اخص من ذلك الموضوع
وبعد اتحادهما في السالبة وهذا العموم سيأتي المعنى الذي ذكرنا اولا حيث قلنا موضوع
السالبة اعم من موضوع الموجبة فان ذلك العموم معناه ان كل واحد من الثلثة
يمكن ان يكون موضوعا للسالبة وهذا العموم معناه ان موضوع السالبة يكون
اكثر تناولا من موضوع الموجبة وهذا يعني الفرق بين عموم كل واحد وبين عموم
الكلي لماهية لخارجية واذا عرفت هذا المعنى لم يبق لك شك في سالبة واما
قوله لو كان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لزم التناقض لتباين
افرادهما فجوابه ما نبه عليه من ان العموم في الموضوعين بحسب المعنى الذي
ينافي التناقض ليس مرادا ههنا وقوله واذا لم يكن موضوع السالبة اعم من موضوع
الموجبة لم يكن فرق بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة اقول الفرق
هو الذي تقرر من ان موضوع السالبة يمكن ان يكون ماخوذا من حيث انه
منتف وموضوع المعدولة لا يمكن ان يكون كذلك وذلك في سائر اللغات
او يصح فان من الجائز في لغة العجم ان يقال لان زيد له [illegible] نيست
من الجائز ان يقال زيد له نيست نابينا است واما قوله ما المراد من المنتفي
الثالث الذي يقابل الثبوت المنتفي في الخارج والذهني والوهمي
فنقول اذا سئل عما يختلف حقايقها كالانسان والفرس جاء فيجب ان يقال ما
يشترك فيه وحده وهو الحيوان ولقايل ان يقول ما المراد من قولكم عما يختلف
حقايقها فان كان المراد هو الحقيقة المشتركة فلا يكون المسؤول عنه كثيرا مختلف
الحقايق وهو خلاف المقدر وان كان المراد حقايق كل واحد منها فيجب ان يجاب

بكمال المشترك وبكمال المميز لم يكن الجواب جوابا عن سبيل وان كان المراد شيئا آخر ١٣٦
فليبينوه **الجواب** اذا سئل بما يختلف حقايقها كان المسئول عنه كثيرا مختلف الحقايق
والسؤال واحدا والسؤال الواحد يجاب بشيء واحد وهو الذي يجد به الكل الكثير
فكان يسئل عما يجد به تلك الحقايق وهو النوع المتناول لجميعها والمسئول عنه
كثير من وجه وواحد من وجه والسائل يطلب ذكر الواحد الذي هو كثير من وجه
غير الوجه الذي هو به واحد **الرابع** انهم قالوا كل متصلتين موافقتين في
الكم ومتخالفتين في الكيف صدقا معا وكذبا معا فهما متناقضتان فانها مثل ان
اما استلزام الموجبة السالبة فلانه لما استلزم المقدم التالي وجب ان لا يستلزم
عدمه لامتناع استلزام الشيء الواحد للنقيضين واذا لم يستلزم نقيضه صدق
السالبة اللزومية المركبة من مقدم الموجبة ونقيض تاليها واما استلزام
السالبة الموجبة فلانه لما لم يستلزم المقدم التالي وجب ان يستلزم نقيضه
والا لزم ان لا يستلزم الشيء الواحد شيئا ولا نقيضه وانه محال والنقض على
ان يقول على الاول لا نم امتناع استلزام الشيء الواحد للنقيضين لجواز
كونه محالا وجواز استلزام المحال المحال اللهم الا اذا كان واقعا او ممكنا
لكن لا يجوز استلزامه للنقيضين وعلى الثاني لا نم … استحالة عدم
استلزام الشيء الواحد لشيء من النقيضين بل هو واقع فان كون الانسان
ناطقا لا يستلزم كون الحمار ناهقا ولا عدمه نعم الشيء الواحد يجب ان يصدق معه احد
طرفي النقيض والا لزم ارتفاع النقيضين في الخارج وانه محال **الجواب**
المتقدمون يأخذون الامر المشترك بين اللزومية الصادقة المقدم
والاتفاقية ويسمونه بالمصاحبة ثم يحكمون بانه اذا صدق المقدم في جميع
الاحوال والاوقات مصاحبا لصدق التالي لم يكن صدق المقدم في شيء
من الاحوال والاوقات مصاحبا لكذب التالي وان لم يكن صدق المقدم
في شيء من الاحوال والاوقات مصاحبا لكذبه وهذا صحيح لامتناع اجتماع

١٣٧ النقيضين وارتفاعهما ثم المتأخرون لما وقفوا على اللزومية الكاذبة المقدم
بل على انه في بعض الصور والكم ان يكون المحال مستلزما للنقيضين والا
يكون للمقدم … مستلزما لاحد طرفي النقيض في التالي لم يكن هذا الحكم في اللزوميات
مستمرا عندهم والاصل فيه تحصيل لزوم التالي بنفس التالي فقيل اذا صدق
كلما كان آ ب يلزم ان يكون ج د صدق ليس البتة اذا كان آ ب لم يلزم ان
يكون ج د واذا صدق ليس البتة اذا كان آ ب يلزم ان يكون ج د صدق
قد يكون اذا كان آ ب لا يلزم ان يكون ج د وذلك لان المقدم لا يكون الا مع ج
بين لزوم التالي ولا لزومه او يخلو من احدهما **الخامس** انهم قسموا الممكنة
المشككين ممكنة في كتاب التجريد بهذه العبارة وممكنة ان كانت ممكنة لا دوام ذلك
الشيء اذا امكن اتصافه بالمحمول يكون سببا لما يمكن ان يقال عليه المحمول … المتصف
بالموضوع بالفعل واذا امتنع ان يصير ذلك الشيء مقولا عليه المحمول فلا يمتنع
ان يكون شيء مما يكون المحمول مقولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع والنقض على
يقول كون الشيء من جملة ما لا يمتنع ان يكون المحمول مقولا عليه بالفعل متصفا
بالموضوع ليس بعكس الممكنة لان عكس الممكنة هو ان بعض ما يصدق عليه المحمول
بالفعل يصدق عليه الموضوع بالامكان اللهم الا ان يفرض اتصاف
ذلك الشيء بالمحمول بالفعل وح يكون عكسها فعلية لا اتصافه بالموضوع بالفعل
في الاصل فيكون كمثلها عكسها واذا كانت فعلية لا يجوز ان يقال انها ممكنة
لكون الفعلية اخص من الممكنة والاعتبار انما هو للاخص **الجواب** لا نسلم ان
كون الشيء مما لا يمتنع ان يكون المحمول مقولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع ليس
عكس الممكنة لكنه مستلزم لعكسه وذلك لان فرض كون المحمول مقولا على
ذلك الشيء بالفعل لا يلزم منه محال وح يكون ذلك الشيء متصفا بالموضوع فاذن
لا يلزم من كون ما هو متصف بالمحمول متصفا بالموضوع محال وهذا هو العكس المط
السادس المشهور ان الممكن لا يستلزم المحال فقيل فيه نظر اما اولا فلانه يصدق

قولنا كلما كان واجب الوجود موجودا كان المقدم الاول موجودا ومتى صدق صدق عكس
نقيضه وهو قولنا كلما لم يكن المقدم الاول موجودا لم يكن واجب الوجود موجودا
وههنا استلزم الممكن المحال لان عدم المقدم الاول ممكن وعدم واجب الوجود محال
والثاني انا نقول انه جاز استلزام المحال الممكن كليا وجزئيا واذا جاز هذا
جاز استلزام الممكن المحال جزئيا بالعكس اجاب السيد عن الاول بانا لا نم ان
عدم المقدم الاول ممكن وذلك لان المراد من الممكن في قولنا الممكن لا يستلزم
المحال هو الممكن بحسب الذات وبحسب الغير وعدم المقدم الاول وان كان ممكنا لذاته
فهو ممتنع لغيره لوجود علته وعن الثاني ان استلزام الجزئي ليس باستلزام
بالحقيقة لان المقدم وحده لو كان هو المستلزم للتالي فاينما وجد ووجد في
المقدم وجد التالي فيكون كليا وقد فرض جزئيا هف وان كان هو مع شيء
شيء آخر يستلزم التالي فاذن لا يكون هو وحده مقدما وقد فرض مقدما
هف سواء المتوقع من كرمه ان ينظر في هذا الجواب فان كان صحيحا فهو من عنايته
والا فالمتوقع من انعامه ان يجيب بجواب شاف ويعين ما هو الحق
الجواب استلزام عدم المقدم عدم الواجب لذاته ليس باستلزام الممكن
المحال بالذات فانه انما استلزم عدم علية العلة الاولى فقط لا عدم ذات العلة
الاولى فان ذاتها لا تستلزم المعلول الاول لولا انضمامها بحيثية تكون
العلة الاولى واجبة لذاتها ومستغنى عليها العدم سواء كان لذلك الغير مستلزما
اولم يكن فانه لم يستلزم الممكن المحال الا بالفرض وهو بالاتفاق وهو عدم
كون العلة واجبة وهذا ايضا محال وعكس اعني فرض عدم العلة الاولى فانه يستلزم
عدم المقدم مطلقا لان ذاته انما اقتضاها العلة الاولى لا غير واما قوله الممكن
الذي لا يستلزم المحال هو الممكن بحسب الذات وبحسب الغير وعدم المعلول الاول
وان كان ممكنا لذاته فهو ممتنع لغيره لوجود علته فليس بشيء لانه لا يمكن
ان يكون ممكنا فقط الا وهو ممتنع لغيره اي بسبب عدم علته او تجب لغيره او اقتضاه

معه وجب فرض عدمه واما جوابه عن الشك الثاني فهو يدل ايضا يمكن ان يجاب
عنه بما اجبنا عن الشك الاول وهو ان الممكن الذي يستلزم محالا استلزاما جزئيا
لا يستلزمه من حيث انه ممكن بل انما يستلزمه من حيث هو مشغول بحيث ان يحضر
في العقل بالاستلزام وهو بهذا كونه محالا هو ما لا فيه ذاته غير مستغن عنه بتلازمه
ان يمكن هو الذي ذكره دام فضله **السابع** قال الامام والقدماء في كل واحدة
من المتصلات والمنفصلات اللزومية والاتفاقية والعنادية قد تكون بحسب
ذات المقدم ان يكون الحكم المذكور ثابتا ما دام المقدم موجودا كقولنا كلما كان
آب ج ج فهو ما دام ذات آب موجودة وقد تكون بحسب وصف المقدم كقولنا
كلما كان آب ج ج فهو ما دام ذات آب متصفة بوصف آب دائما او
وكذلك الا ضرورة وقد يكون الحكم بحسب وقت معين او غير معين كما ذكرنا
في الحمليات الموجهة ليس العبد يعرف توجيه هذا الكلام والمتوقع بيان توجيهه
الجواب لا شك ان الاعتبارات المذكورة وغيرها ممكن ان يلاحظ
في الشرطيات وقد وعد الشيخ الرئيس بيانها في كتاب اللواحق لكنه
لما كان فقيدا لم يشتغل احد من المحققين بالشروع فيها وفي
تحاريرها وانما وجدت لا صرفها كلاما مفيدا او ما اتفق الفضل الفكر
فيها الى الآن والله الموفق **الثامن** من قبل ان السالبة الكلية الدائمة لا
تنعكس لانه يصدق قولنا كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان لا يكون كاتبا
وكل ما يمكن في وقت يمكن في كل الاوقات والا لزم الانتقال من الامكان الذاتي
الى الامتناع الذاتي وانه محال فاذن كل انسان يمكن ان يكون دائما لا كاتبا
وقد تقرر ان كل ممكن لا يلزم من فرض وجوده محال فليفرض صدق قولنا دائما
لا شيء من الانسان بكاتب وهذه سالبة دائمة مع ان عكسه وهو قولنا لا شيء
من الكاتب بانسان كاذب بالضرورة اذ كل كاتب انسان بالضرورة
واذا ثبت هذا ثبت ان السالبة الكلية الدائمة لا تنعكس فليضبط المولى دام

واقعية فانها

ظاهر فيه وتحقيق لنزول هذه الشبهة **الجواب** السالبة الدائمة اذا كانت
منعكسة واذا كانت ممكنة الوقوع فلا يجب عكسها لان لو اذ [illegible] وجوبها
لا امكان وجودها ومفروضة الصدق انما لا منعكس اذا كان فرضها منافيا
لعكسها وههنا كان فرض الانسان في الخارج والعقل والوهم ممكن و
مقدوره يكون قولنا كل انسان حيوان كاذبا مع انه ضروري يكون الاذا فرض
هذا الحكم واقعي اعني قولنا كل انسان موجود ومفروض ما بالامكان لا كاتب
دائما لم يكن كاتب اصلا وهذا ايضا فيصح قولنا كل كاتب في الخارج او في العقل
انسان **التاسع** المشهور ان الجوهر جنس للجواهر فقيل عليه لو كان الجوهر
جنسا للانواع الجوهرية لزم ان يكون الانواع الجوهرية مشتركة في الجوهرية
ومتمايزة بالفصول ثم الفصل يجب ان يكون جوهرا لامتناع كون العرض
مقوما للجوهر واذا كان الفصل جوهرا فلا محالة يحتاج الى فصل آخر فيلزم
ان يكون للفصل فصل آخر ولا ينتهي الى الفصل البسيط وهو محال لانه لا يمكن
حصوله بانه لا يتصور ماهيته واجاب عنه مولانا [illegible] الدين بان قال
لا نسلم ان الفصل لو كان جوهرا لكان مندرجا تحت الجوهر وانما يلزم ذلك
ان لو كان الجوهر المحمول على النوع حمل الجنس محمولا على الفصل حمل الجنس
وهم لا يجوز ان يكون جنسا للنوع ولا يكون جنسا للفصل وفي هذا الجواب
نظر لانه لو كان الفصل جوهرا ويكون الجوهر جنسا للانواع الجوهرية يجب
ان يكون جنسا للفصل النوعي كما هو جنس للنوع فوجب ان يكون محمولا على الفصل
كما هو محمول على النوع حمل الجنس الا لزم ان يكون جنسا لبعض الجوهر دون
بعض والمقدر خلافه ثم قال كون الجوهر جنسا لما تحته غير يقيني لان
الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كان لها وجود من غير الا في موضوع
والماهيات التي تصدق عليها هذا المعنى جاز ان يكون مختلفة بتمام ماهياتها
فلا يجب ان يشترك تلك الماهيات في مهية تصدق عليها هذا الوصف فلا يجب

الاعتبار اختلاف

كون الجوهر جنسا لما تحته ومادار لهذا الكلام وجها والشيخ من كرمه ان قال [illegible]
وتقرير هذا الكلام وتبيين ما هو الحق **الجواب** ليس كل ما هو جوهر نوع من الجواهر
حتى يتميز عن سائر الجواهر بفصل فانك تقول الفصل كالانسان والكاتب [illegible]
ولا يحتاج في اطلاق الانسان عليها الى الفصلين وكذا فصل الجوهر جوهر ونسمي [illegible]
الجوهر حتى يحتاج الى فصل آخر وكذا فصل الكم كم وفصل الكيف كيف وكلام
السيد الشريف اشار الدين انه فيه حق ولا يرد عليه انه لما كان جنسا للنوع
وجب ان يكون جنسا للفصل فان الجوهر يحمل على الجسم بانه حقيقة جوهر ذو ابعاد
ثلثة ويحمل على ذو الابعاد بان يقال ذو الابعاد الثلثة يجب ان يكون جوهرا
الى هنا الجوهر كما تقول الذي له الكتابة يجب ان يكون انسانا اما شكوك ان يكون
الجوهر جنسا لما تحته بقوله يمكن ان يكون الاشياء التي يصدق عليها رسم
الجوهر مختلفة بتمام ماهياتها فليس بشيء فان رسم الجوهر لا يجب ان يصدق على جميع
ما تحت الجوهر وصدق الجوهر عليه فان الجنس ذاتي للانواع وليست
رسوم الجنس ذاتية لها **العاشر** المشهور ان الفصل يكون علة لوجود
الجنس واستدل على ذلك بان قيل لو لم يكن الفصل علة له كان الجنس علة للفصل
والا لاستغنى كل واحد منهما عن الآخر فيمتنع التركيب لكن الجنس ليس علة
للفصل لانه لو كان علة له لوجد الفصل اينما وجد الجنس وليس كذلك
وللقائل ان يقول ما المراد من العلة فان كان المراد منها جزء العلة فلا نسلم
ان يكون الجنس علة له قوله لوجد الفصل حيث وجد الجنس قلنا لا نسلم لعدم
وجوب المعلول عند وجود جزء العلة وان كان المراد منها العلة التامة فلم
لا يجوز ان لا يكون شيء منهما علة لهذا التفسير قوله لاستغنى كل واحد منهما
عن الآخر فيمتنع التركيب قلنا لا نسلم ان الاستغناء على هذا التقدير لجواز ان يكون
شيء ثالث علة لهما او لاحدهما مدخل في علية الآخر والمشهور فمن احتاج
ان يبين ما هو الحق فيه **الجواب** الجنس والفصل لا يوجدان الا في العقل فالجنس

مختلفة

هو متميز بها والفصل هو المحصل لذلك المبهم الذي لولاه لا حصل وقوع الجنس على اشياء
والنوع على اشياء مختلفة لا يكون محصل الوجود والمراد بالعلية ههنا التحصيل
لا العلية بالمعنى المتعارف فان الجنس يحمل على الفصل وهما يحملان على النوع
ولا يحمل معلول على علته ولا المعلول والعلة على المركب منهما الحادي عشر
قالت الحكماء في اثبات الهيولى والصورة الجسم متصل واحد في نفسه كما
كذلك يلزم تركبه من الهيولى والصورة اما الاول فهو بناء على نفي الجزء واما
الثاني فلانه يقبل الاتصال والانفصال فلا يجوز ان يكون القابل هو الصورة
الجسمية لانها لا تجتمع مع الانفصال والقابل يجب اجتماعه مع المقبول وبهذا
السبب لا يجوز ان يكون جسما فتعين ان يكون في الجسم شيء سوى الصورة الجسمية
يقبل الاتصال والانفصال فهو لا يكون بعينه هو الموصوف بالامرين وهو
المسمى بالهيولى لا يقال هذا الدليل ان دل على اثبات الهيولى فانما يدل في
اجسام تقبل الفصل والوصل وليس كل جسم كذلك لانا نقول طبيعة الامتداد
طبيعة واحدة محصلة فيكون مقتضاها شيئا واحدا فان اقتضى في بعض الصور
وهو عند طريان الانفصال احتياجها الى المادة اقتضى في جميع الصور والا
لم يكن طبيعة واحدة هذا خلف لا يقال لا نسلم [illegible] اولا ان طبيعة الامتداد طبيعة
واحدة ولئن سلم لكن لا نسلم ان المتصل بذاته طارئ عليه الانفصال في صورة من الصور
ولم لا يجوز ان يكون الاجسام التي تقولون انها بسيطة لا تكون بسيطة بل
يكون مركبة من اجسام صغار صلبة غير قابلة للقسمة الانفكاكية كما هو
مذهب ذيمقراطيس فانفصال الجسم عند انفصاله بعينه وح لم يثبت انفصال
ما كان متصلا بذاته واذا لم يثبت انفصال ما كان متصلا بذاته لم
يلزم اثبات الهيولى لانا نقول ونختار من الاول بان طبيعة الامتداد اما
مادة واما جنس واما نوع محصل لا جائز ان يكون مادة لانها مقولة على
الامتدادات الفلكية وغيرها ولا شيء من المادة بمقول على شيء ولا جائز

ان يكون جنسا لان الجنس يتوقف وجوده وحصوله على انضمام شيء اليه محصل اياه
وطبيعة الامتداد ليس كذلك فتعين ان يكون نوعا محصلا فيكون طبيعة واحدة
وعن الثاني ان كل واحدة من تلك الصلبة يجوز ان ينقسم وهما بالوهم فيكون
طبيعة كل واحدة من القسمين وطبيعة المجموع وطبيعة الخارج طبيعة واحدة
فكما جاز على المنفصلين الاتصال جاز على المتصلين الانفصال وبالعكس
فاذن لا بد لامكان الانفصال على المتصلين من محل وهو الهيولى هذا منتهى
كلامهم ولقائل ان يقول ان اردتم بالانفصال الاثنينية فلا نسلم انه لا يجوز ان يكون
القابل له هو هوية الاتصال وان اردتم عدم الاتصال فلا نسلم ان في الوجود
شيئا موصوفا بعدم الاتصال بل الذي في الوجود هو الانفصال المتعدد و
ايضا ان هذه الحجة مبنية على بطلان مذهب ذيمقراطيس وهو ان الاجسام
مركبة من اجسام صغار صلبة غير قابلة للقسمة الانفكاكية وهو انما يتم لو
كانت تلك الصلبة متفقة في الطبيعة وهو ممنوع فلم لا يجوز ان اصحاب
هذا المذهب يقولون بكونها مختلفة في الطبيعة قلنا احتجاجهم [illegible]
[illegible] فلا نسلم انها كذلك في نفس الامر لا بد له من برهان وايضا لم لا نسلم
ان طبيعة الامتداد طبيعة نوعية محصلة قولكم لانها لا يتوقف على انضياف
اليها محصلا اياها قلنا لا نسلم [illegible] لا بد له من دليل
الجواب
الانفصال هو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل وهوية الاتصال لا
يجوز ان يكون قابلا لعدم نفسه فان لم يكن في الوجود شيء يوصف بعدم الاتصال
فلا يكون منفصلا في الوجود ولا يتغير المعنى بتبديل لفظ الانفصال بالتعدد
لان الوحدة والتعدد متنافيان فان كان في الوجود شيء يكون مادة واحدا
وغاية متعددا فلا بد ان يكون ذلك الشيء في نفسه لا واحدا ولا متعددا وكل
ما هو موجود غير موصوف في نفسه بالوحدة ولا التعدد قابل لهما على سبيل
البدل على البدل فالمادة على تقدير تبديل اللفظ ايضا ثابت و[illegible]

الجهة مبنية على تساوي البسائط ولا يخفى اختلافها لانها مبنية على وجوب وجود
المادة لكل ما له امتداد يمكن ان يتصور انفصاله فان الامتداد من حيث هو
امتداد قابل للتجزي ولو في الوهم اللهم الا امتداد يستلزم توهم عدمه ووجوده
في الوهم كالامتداد المكاني عند من يقول ان المكان بعد من شانه ان يشغله
الجسم فان ذلك الامتداد لا يمكن ان يتصور فيه انفصال والانفكاك هو
المتمكن في المكان وانما يعرض له التجزي تبعا لتجزي المتمكن فيه لا غير والا تصور
فيه الانفصال فان قيل اجزاء الاجسام لا تقبل التجزي كما نقل عن ديمقراطيس
اجيب بان الشي الذي لا يقبل التجزي ولا يمكن ان يتوهم فيه الانفصال لا
يتالف منه الامتداد الجسماني لان ما له امتداد قليل يتكثر بانضمام البعض
الى البعض وكل امتداد قل او كثر يمكن توهم الاثنينية فيه لكونه ممتدا
في جهتين واذا امكن ان يتصور فيه الفصل والوصل وجب ان يكون فيه ما هو
قابل للوحدة والتعدد وتم به اثبات المط **الثاني عشر**
قول الحكماء في اثبات امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة انها لو انفكت عنها
فاما ان يكون ذات وضع او لم يكن فان كانت فهي اما نقطة او خط او سطح
او جسم وكلها باطل وان لم يكن الهيولى ذات وضع عند تجردها من الصورة فعند
لحوق الصورة بها اما ان يحصل في جميع المواضع او لا يحصل في شي منها او
يحصل في بعضها والاول والثاني باطلان ببديهة العقل واما بطلان الثالث
فلان حصولها في موضع دون آخر ترجيح بلا مرجح لان نسبتها الى جميع المواضع
الجزئية نسبة واحدة ضرورة انها قبل لحوق الصورة الجسمية بها ما كان لها اولوية
بموضع دون آخر وبعد لحوقها بها لم يكن لها اولوية بمكان جزئي دون الآخر لان
الصورة النوعية التي لحقتها اقتضت مكانا كليا ولقائل ان يقول هذه الحجة
على تقدير صحتها انما تمشي في الاجسام الجزئية من الانواع ولا تمشي في
الاجسام الكلية النوعية لان هيولى النوع الواحد لو كانت خالية من الصورة

النوعية ثم لحقتها الصورة النوعية اقتضت مكانا كليا بسبب الصورة النوعية ودوام
الم من ذلك وجواز ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة كيف كانت **الجواب**
مكان النوع الواحد لا يكون مكانا كليا بل مكانا لكل النوع ومكان كل النوع جزء
امكنة سائر الانواع واختصاصه بواحد من الامكنة دون غيرها يكون بمخصص
فان قيل انما اختص بسبب الصورة النوعية التي اتصفت بها قلنا اختصاص
كل صورة نوعية بمكانها دون غيرها يحتاج الى مخصص غيرها قلنا هذا محال فان
الامكنة متمايزة بالاجسام ولو كانت الاجسام تخصص بها لكانت متمايزة قبل
الاجسام وذلك محال **الثالث عشر** قالت الحكماء الهيولى كما لا تنفك عن
الصورة الجسمية لا تنفك عن صورة اخرى نوعية لان بعض الاجسام يقبل الانفكاك
بسهولة وبعضها يقبل بعسر وبعضها لا يقبل فهي تختلف في اللوازم اما
للصورة الجسمية العامة وهو يلزم الاشتراك في اللوازم مع الاختلاف في اللوازم
وانه محال واما للهيولى وهو محال لان الهيولى قابل والقابل لا يكون فاعلا
واما النفس من خارج وهو محال لان النفس العلل الخارج المفارق نسبتها الى جميع
الاجسام واحدة واما الصورة اخرى وهو المط ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان نسبة
المفارق الى جميع الاجسام متساوية وانما كانت متساوية ان لو لم يكن الاستعداد
هيولياتها مختلفة ولم لا يكن هيولياتها مختلفة فان قلتم انه ليس كذلك في الحكم
يستلزم اختلاف الصور لاختلاف استعداد الهيولى او اختلاف ذات الهيولى
الجواب الاجسام المختلفة الصور التي لا تفارق موادها كالفلكيات
لا شك في ان تلك الصور تختلف لاختلاف هيولى موادها وذلك لان البعض مدبر
والبعض خارج مركز والبعض كوكب ولا شك في ان تلك الاختلافات ليست
بكيفيات فكان الفاعل للكل واحدا كانت الاختلافات بحسب المواد واختلاف
المواد يكون بحسب اختلاف الوسائط التي بين العلة الاولى وبينها بالمبادي واما
الاجسام التي تفارق موادها فلها هيولى مشتركة لان بعضها يزول الصور عنها وتتجدد

فيها صور مغايرة لها مختلفة في احوالها ولوازمها كالاوضاع والكميات والكيفيات
وغيرها ثم ان لها مبادي غير المبدا الاول الذي هو الفاعل بالنسبة الى كل واحد منها
واحدة وغير المادة المشتركة واذا كان كل جسم منها يخالف الآخر في شيء من
تلك الاحوال واللوازم وزايل عنه بالحال او اللازم الذي يختص به لولا المزيل
ورجع عائدا الى الحالة او اللازم المزال عنه عرفنا ان فيه شيئا يقتضي ذلك الحال
واللازم فسمي ذلك الشيء صورة نوعية وانما عرفنا ان ذلك فيه لانه مع تبدل ما هو
خارج عنه عليه يقتضي ذلك الحالة او اللازم بعينه ولذلك لم يخل ذاته
اللهم الا اذا كان المتبدل قاسرا له حائلا بينه وبين اللازم منه مثل الماء
اذا صعد او غلظ او سخن او كعب فتسرام تحرك بنزول وتكاثف وبرد و
استعداد فوق ان طبيعته تقتضي ذلك فتلك الطبيعة هي باعتبار ما صورة
نوعية **الرابع عشر** قال الفاضل الشارح في شرحه للاشارات
الاستلزام عند المحققين لا يقتضيه الا العلة الموجبة وهي انما تكون بين العلة
والمعلول او بين المعلولين لعلة تتحقق بل من حيث لا يكون لاحدهما مدخل
في علية الآخر وكل شيئين لا يكون احدهما علة للآخر ولا يكونان معلولين
بالذات فانه لا يمكن بينهما تلازم اذ يمكن فرض وقوع كل واحد منهما بدون
الآخر والسبب فيه ظاهر فتحقق شك تقرير ذكره هو ان الاستلزام عبارة عن امتناع
تحقق الملزوم الا عند تحقق اللازم وجودا كان او عدما فح يلزم ان يكون
بين معلولين ش وبين معلولي علة تتحقق تلازم بالقياس من الشكل الاول
والاوسط هو العلة مثلا نفرض ان آ و ب معلولان لـ ج و بان ج كيف
اتفق ان لا يكون لاحدهما مدخل في علية الآخر فيصدق حينئذ ما ان وبها
كلما كان آ موجودا وجد ج وكلما كان ج وجد ب لزوما فينتج
كلما وجد آ وجد ب لزوما بناء على ان القياس المركب من المتصلتين
اللزوميتين ينتج متصلة لزومية وهو المدعى **الجواب** ان اريد بالتلازم

عدم الانفكاك في نفس الامر وكان المعلولان معلولي علة تامة مشتركة كالانسحاق فان
فظاهر لكنهم يثبتوا ان العلة التامة الواحدة لا يكون لها معلولان ولا يستلزم حينئذ
به انتقال العقل من احدهما الى الآخر وقد يثبتوا ان المعلول لا يستلزم الا وجود علته
ولا يستلزم تحقق ماهيته وان العلة الواحدة قد تكون بانضمام امرين اليها
علة لمعلولين وكل واحد من الامرين لا يجب ان يحضر مستلزما للامر الآخر
الذي يتحقق به المعلول الآخر واذن لا استلزام مثلا الفلك الاول معلول للمعلول الاول
والمعلول الاول علة للعقل الثاني وتحقق الفلك الاول لا يستلزم تحقق العقل
الثاني لكن لو كان لاحد المعلولين مدخل في علية الآخر تلازما كما في الهيولى
والصورة وكما في المتضايفين **الخامس عشر** اجمع الحكماء على ان العناصر
لا تفسد صورها عند التركيب والامتزاج بشيئين احدهما انها لو فسدت لكان
كونا وفسادا لا امتزاجا والثاني انه اذا وضع المركب في الانبيق والا تنحل
الى العناصر ولو كانت العناصر فاسدة حال التركيب لاستحال انحلال المركب اليها
ولقائل ان يقول على الاول سلمنا انه لا امتزاج يحقق بقاء صور البسائط على
بل يكون كونا وفسادا والنزاع ليس الا فيه وعلى الثاني لا نسلم انها لو كانت
فاسدة لاستحال انحلال المركب اليها وانما استحال لو لم يمكن تجدد صورة ثانية
ثم تفنن انه ليس كذلك لا بد له من برهان **الجواب** تفاعل الكيفيات
مع بقاء الصورة النوعية كما يحصل عند امتزاج الماء البارد بالماء الحار معلوم
وتركب العناصر في المواليد الثلث معلوم ولا شك انها تتفاعل في كيفياتها عند
مزج بعضها ببعض حتى تحصل كيفية متوسطة بحسب مقادير العناصر فان صورها
صورها لو صور بعضها لم يبق تلك الكيفية او لانحرف عن المتوسط المناسب
لمقاديرها وهو كذلك لم يتغير بقاؤها في الاحساس بصور بعضها بعد التمازج بالانحلال
والدليل على بقاء الكيفية المتوسط بقاء الصورة الكلية المشروطة بها
على حالها ولا يتغير الكيفية المتوسط قد تكون من اجسام محسوسة متضررة

باقية بصورتها كما بين اعضاء الحيوان الاربعة والارواح **السادس عشر** قال الحكماء
ان الزمان موجود و هيئة منقضية متجددة اذ لا يوجد اجزاؤه المفروضة معا وتصوره
مشكل لان تكثر الاجزاء اما ان يكون لها حضور او لم يكن فان كان لها حضور و
كل واحد من تلك الاجزاء حال حضوره منقسم او غير منقسم لا جائز ان يكون
منقسما والا لا يكون الحاضر حاضرا بل بعضه هذا خلف ولا جائز ان يكون غير
منقسم لانه يلزم تتالي الآنات وانه محال وان لم يكن لها حضور لزم انتفاء
الزمان اصلا لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان حاضرا فيه و
المستقبل هو الذي يتوقع حضوره في وقت لم يحصل بعد فلو استحال ان
يكون لشيء من الزمان حضور استحال ان يصير منقضيا او مستقبلا وما كان كذلك
لزم الجزم بعدمه لان بديهة العقل جازمة بان ما لا وجود له في الماضي ولا في
المستقبل ولا في الحاضر فانه لا يكون موجودا اصلا **الجواب** الزمان
مقدار متصل غير قار الذات ليس له اقسام الا بالفرض و يمتنع قراره لانه اذا
فرض له جزآن كانا بحيث لا يوجدان معا ولا يجب من كون الشيء ذا جزئين لا يوجدان
معا كونه ذا جزئين لا يوجدان اصلا ويجب ان يعلم ان ما يحصل بين جزئيه لا
يكون جزءا منه والا لكان المتصل ذا جزئين منفصلا الى منقسمة اجزاء فالزمان
الحاضر لا يكون فيه قسمة واذا فرض فيه قسمة لا يكون اجزاؤه معا فلا يكون ذلك
الزمان حاضرا وليس بين الماضي والمستقبل زمان هو حاضر بل انما يكون بينهما
آن وهو ليس بجزء من الزمان واذا لم يكن للماضي وجود في زمان الحاضر لم يلزم
منه ان لا يكون له وجود اصلا فان الماضي له وجود في ماضي ولكن ليس له وجود حاضر
والحاضر له وجود آخر وليس له وجود في ماضي وكذا المستقبل والحاصل ان ما لا يكون
في وقت لا يكون اصلا غلط من باب سوء اعتبار الحمل **السابع عشر**
ذهب ارسطو واصحابه الى ان الزمان عرض هو مقدار الحركة والحركة علة له والبرهان
على ذلك غير مشهور وعليه شك مستفاد من ضد مسلم وهو ان الحركة ما لم يكن موجودة

لم يصر علة للزمان لان العلة متقدمة على المعلول في الوجود ومن جملة مشخصات
الحركة هو الزمان لان الحركة لا توجد منفكة عن السرعة والبطؤ المستلزمين
لوجود الزمان ومتى كان كذلك لزم ان يكون متقدما على الحركة فلو كانت الحركة
علة للزمان لزم تقدمها على الزمان فيلزم تقدم كل واحد منهما على الآخر وانه
محال **الجواب** هذا الشك في كون الحركة علة للزمان مطلقا والذي يسهل الخطب ان
الحركة من حيث هي حركة جزء علة او شرط في وجود الزمان ثم الزمان شرط في
تشخص الحركة وتعينها كما قيل في الصورة والهيولى من كون الصورة من حيث هي
صورة جزء علة الهيولى والهيولى بوجه ما علة لتشخص الصورة وتعينها وذلك يحتاج الى
بسط كلام وبيان في اكثر القواعد الحكمية المشهورة النظار وتصرفات في غير ان
الكتب ان شاء الله تعالى وفقني الله تعالى لذلك ليكون مذكارا لكم ولمن يكون
محبا للتحقيق مثلكم **الثامن عشر** اختلفوا في المكان فحكي قوم عن افلاطون ان
مكان الجسم هيولاه وقال انه البعد الذي يسعه الجسم وقال ارسطو هو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي والقائلون بالبعد منهم
من جوز خلوه عن الاجسام ومنهم من لم يجوز وعلى كل واحد من الاقوال اشكالات
مشهورة فالمتوقع من انعامه العام ان تبينوا ما هو الحق في المكان بيانا كافيا
الجواب رأي ارسطو في المكان انه السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح المحوي
فرد المكان ثم انه تولد في المواضع لا يتمشى على هذا التفسير مثلا عند قولهم مكان
الجزء جزء مكان الكل فان مكان كل الارض هو السطح الباطن للماء والهواء وليس
مكان كل جزء من الارض جزءا من ذلك السطح والاشبه عند بعضهم ان
المكان هو ما يتوهم عند عدم الجسم وعند عدم ما يقوم مقامه انه خلاء موهوم
في ابعاد قائم بذاته يمكن ان يشغله جسم ويزول عنه ولا يمكن ان يكون خاليا
عن جسم اصلا وفي هذا البحث كلام طويل كاشف عن اجوبة الاقوال التي تخالفه
وحد المكان عندي ان المكان هو ما له الوضع لذاته والمتمكن فيه بسببه اخذ الوضع

١٥٠ بعض قبول الاشارة الحسية **التاسع عشر** استدل الحكماء على بقاء النفس بعد خراب البدن
بانها لو كانت قابلة للفساد لكان فيها قوة البقاء وقوة الفساد وهما متغايران
والا لزم ان يكون كل باق ممكن الفساد وكل ممكن الفساد باقيا واذا كان كذلك
فهما لشيئين مختلفين فيلزم ان يكون البسيط مشتملا على مختلفين فيكون مركبا
هذا خلف والقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون للواحد قوة البقاء وقوة الفساد
بعض الامور تغايرا في الخارج وايضا لم لا يجوز ان يكون مركبا من شيئين احدهما بمنزلة
المادة والثاني بمنزلة الصورة فان قيل لا بد لكم من الاعتراف ببقاء الجوهر القابل
للفساد قلنا نعترف ولكن لا يلزم من بقاء الجزء الواحد بقاؤها وايضا لم يتبين
ان النفس يجب ان تكون بسيطة لم لا يجوز ان يكون البدن قابلا لامكان
فسادها كما كان قابلا لامكان حدوثها **الجواب** قوة الفساد هي استعداد
الفساد واجتماع حصول المستعد له مع وجود المستعد واجب فاذا حصل
الفناء لو كان المستعد له باقيا كان فانيا باقيا معا وهو ممتنع ويحصل منه
ان كل باق يجوز عليه الفناء كان في محل من الجسم محل حالة مع بقائه وتارة
مع فنائه وكل ما يكون في محل فهو اما صورة واما عرض ويتبين منه ان الباقي
الذي يمكن ان يعرض له يكون غير بسيط ثم ان كانت النفس مركبة من حال ومحل فلا يكون محالة صح
محلها مفارقا وكل مفارق فهو اما عاقل بالفعل او بالقوة واذا كان المحل
جوهرا مفارقا عاقلا بالقوة باقيا لا يجوز عليه الفناء ونحن لا نعني بالنفس الا
ذلك الجوهر ولا نلتفت في فنائه الا ما كان حالا فيها صورة كان او عرضا ولا
يجوز ان يكون البدن قابلا لامكان فساده لانه ليس بحال في البدن ولم يكن
اولا اتصافه به امكان حدوثه لانه لم يحدث فيه وانما كان البدن
محتاجا لا لصورة الثانية وهي كانت محتاجة الى مبدأ لها مفيض عليه الصور
بواسطة مبدأه فكان استعداد البدن شرطا في افاضة تلك الصورة
وهي مشروطة بايجاد مبدأ لها ولما كان المبدأ مفارقا للبدن باقيا بسيطا

لم يكن

١٥١ لم يكن مستعدا للفساد صار باقيا ابدا **العشرون** بنى الحكماء اثبات
حدوث النفس على ابطال التناسخ وابطال التناسخ على حدوث النفس وهو
دور وذلك لانهم قالوا النفس حادثة مع البدن لانها لو كانت موجودة
قبل حدوث البدن فاما ان تكون واحدة او كثيرة والاول باطل لانها بعد التعلق
بالبدن ان بقيت واحدة لزم ان كل ما يعلمه زيد يعلمه عمرو ولو صحت نفيهما
وان لم تبق واحدة بل تكثرت والنفس كانت قابلة للقسمة فلا يكون مجردة
هذا خلف وكذا الثاني لان التكثر بدون الامتياز محال فالامتياز لا يجوز ان يكون
بالماهية ولوازمها لكونها متحدة بالنوع فيكون بالعوارض المفارقة وهذا
ايضا باطل لان العوارض المفارقة المميزة ليست الا بسبب البدن لان العوارض
التي تكون بسبب الماهية وبسبب الفاعل لا تكون الا لازمة فيلزم ان يكون كل
واحدة منها متعلقة ببدن آخر فظهر من هذا الدليل ان حدوث النفس مبني على
بطلان ان يكون للنفس تعلق ببدن قبل حدوث البدن المخصوص ثم احتجوا
على امتناع التناسخ بان النفس حادثة مع حدوث البدن فيكون العلة لها
مخصوصة بحدوث البدن ولا يلزم اما وجودها قبل البدن او عدمها مع
حدوثه والقسمان باطلان لكونها حادثة مع حدوث البدن فيلزم اختصاص
حدوثها بحدوث البدن واذا تقرر ذلك ثبت انه متى حدث بدن تعلقت
نفس وتعلقت به واذا كان كذلك لا يتعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ
والا لزم ان يكون للبدن الواحد نفسان مدبرتان وذلك باطل بالضرورة
لان كل احد يعلم بالضرورة ان مدبر بدنه شيء واحد وظهر من هذا الدليل ان
امتناع التناسخ مبني على حدوث النفس فيثبت اثبات كل واحد من
المطلوبين بالآخر فيكون محالا **الجواب** هذا النقض بالحكماء غير انهم بنوا
اثبات حدوث النفس على بطلان التناسخ وابطال التناسخ على حدوث
النفس لا يليق به فانهم لم يفعلوا ذلك وانما بنوا هذه الاحكام على قواعد

متوترة عندهم فهنالك الشئ الواحد لا يتكثر الا بالتجزية والملك الذي لا يمكن ان
يتجزى لا يتكثر البتة وهنالك النوع الذي يتكثر اشخاصه يجب ان يكون مادية
او لا تعلق لها بالمادة المتكثرة لذاتها حتى يتعلق كل شخص من المادة وهنالك بجزء منه
الموجود المفارق للمادة لا يصير بعد ان كان مفارقا حاصلا في مادة او مباشرا
لمادة وهنالك الحيوان الواحد لا يكون فيه نفسين مباشرين معا لمادة
لبدنه وهنالك المزاج المستعد استحق منه صورة او نفس يحفظه ويتصرف
فيه ويكمله ويستكمل به لا يمكن ان لا يفاض ذلك عليه واذا تقرر هذه القواعد
ثم البحثان المذكوران ظاهر وذلك لان حدوث النفس انما يجب لانها لو
كانت قديمة لكانت اما واحدة او متكثرة من غير ملابسة للمادة واما متكثرة
قبل التعلق بالمادة واما مفارقة وبعد المفارقة متعلقة بمادة وكلها عندهم
باطل واما ابطال التناسخ فيه فهو انه يستلزم اما عدم افاضة النفس عن
مفيضها مع وجود مستعد لها محتاج اليها واما تعلق نفسين ببدن واحد حصول
معا واما تعطيل النفوس مدة وتعلقها بالبدن بعد ذلك واما تطابق
عدد الموتى وعدد المواليد واتصال بعضها ببعض في آن واحد وهذه الابحاث
يستدعي كلاما بسيطا لا يحتمله الاختصار فهذه اجوبة المسائل التي اوردتها
بحسب ما سنح لي على سبيل الاستعجال مع اشتغال الخاطر بالشواغل المختلفة المتراكمة بكلال
فان وقع فيها سهو فليتدارك بحسن اصلاحه لمن قدرت على ذلك واذا يسر
الله تعالى الي فراغا يمكن ان اخوض معه في هذه المسائل وفيما هو من قبيلها او اتم
منها بكلام يشتمل على حل الشكوك الواردة عليها اسعفت به عرضته عليه و
كتبه محرره في منتصف محرم سنة احدى وسبعين وستمائة حامدا لله تعالى
ومصليا على نبيه وآله **ومن فوائده قدس الله سره** في كيفية صدور
الكثرة عن المبدأ الواحد مع القول ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد المبدأ
الاول الواحد وهو المعلول الاول الصادر منه آ وهو ب معلول آ مع ب

وهو ج

وهو ج معلول ب وحده وهو آج في المرتبة الاولى من المعلولات واحد
وفي المرتبة الثانية منها اثنان وفي المرتبة الثالثة اثنا عشر معلول آج وحده
وهو ه معلول ج وحده وهو و معلول ج مع آج وهو ز معلول ب ج
معا وهو ح معلول ب آج معا وهو ط معلول آ ج آج وهو ي معلول
آج معا وهو يا معلول آ آج معا وهو يب معلول ا ج آج معا وهو يج معلول
ا ب ج معا وهو يد معلول ا ب آج معا وهو يه معلول آ ب ج آج معا و
هو يو واذا تزايدت المراتب تزايد عدد المعلولات التي تكون في مرتبة
واحدة الى ما لا يتناهى وذلك ما اردناه **مكتوب كتبه مولانا شمس الدين**
الكيشي رحمه الله من اصفهان اليه رضي الله عنه مع جوابه پرتو
خورشيد ضمير منير مخدوم ولي الانعام صاحب الايادي العظام زين محفل
الشهور والايام عوام علامة علماء الانام قبلة المحصلين وقدوة الفا ضلين
رئيس المحققين نصير الملة والدين حجة الاسلام والمسلمين كه ابتداء
سالكان طريقت ونوربخش ديدهٔ واصلان حقيقت است چنانكه
معتقفان را از ظلمت زداي او باشد بواسطه دركها ومحو اسرار محجوبان
بچهار ديوار طبايع فايض باد ونفس قدسي او كه حائز كمالات
نوع انسانيست در انتهاج مدارج حكمت وابتهاج بطوالع حدسي
محفوظ جميع مفارقات ومغز كل مقاربات وهر دم شرح از عالم
حقايق كشف ليشي تازه واز تجلي حقيقة الحقايق بخت ايشي بي اندازه
بحق محمد وآله خادم آرزومند وچاكر نيازمند دعاي كه كودك
مسترشد مريد مرشد را موظف دارد تبليغ ميكند واشتياق
كه طبيعت نقصان را بجمال كمال است عرضه ميدارد وهرچه زودتر
ازين مراد بحصول موصول باد وتحقيق از شايبه ريا معرا وازتهمت
تعسف مبرا امضا فرمايند مطلوب نفسي كه شاهد عالم است تكلف كه

و دعوات طریق و صعوبت تحقیقش چنان است که مخدوم قرن الله ۱۵۴
ظله بالوصول مشاهدات و حکایات جواذب قوی جمانه بخلاف ضروب
بعینه آن است که شاعر میفرماید هوی نافی حلقی و قدامی الهوی و
انی وایاها المختلفان و بهمنشینان ظاهر جمله مداعد الا من عصمه الله
وقلیل ما هم پس اگر طالبی از رفیق تحقیق شان نیابد نزاع و کلام او باورک
ملاقات میمون و مواصله همایون حاجت بشرح نباشد بحکم آنکه
مراد از طلب یار حضرت کمالات برهان مبین اش است بر تبیین مطالب بعض
که بر ذهن طالبان مایل نماند و حل سکوکی که بر باب فکر ایشان مشکل
نشود در مسئله القای افتد تا اسد ابواب مواصلت از استفاده عملی عاطل
نماند **مسئله نخستین** شیخ رئیس سوح رسه و جزاه عن طلبه الحقایق
خیرا فرق میان موجبه معدوله و سالبه بسیطه بیان کرده است که موجبه
بر موضوع موجود صادق باشد نه خب چه ایجاب حکم بر محکوم بر محکوم علیه وجود
موضوع خواهد بر آن وجه که معلوم است و سالبه معدوله بر موضوع
معدوم صادق باشد با آنکه تغییر موضوع و محمول بدان آن کرده است
الشیء الذی یقال انه موضوع هو بعینه یقال انه المحمول و از این لازم اید
که آن شیئی که موضوع است البته معمول علیه باشد بصفتی ایجابی که ظاهر
موضوع است پس بر مقتضای تقریر آن شیئی که موضوع است و آنها
موجود باشد مادام که موضوع است چه در حال ایجاب محمول بر وی و چه
در حالت سلب محمول از وی و چون موضوع معدوم متصور نیست
فرق مذکور نامعقول باشد **مسئله دوم** شیخ برهان تام ثابت کرده است
که صور نوعیه بسایط نزد امتزاج باقی اند پس لازم اید که مواد ایشان
همچنان که در حالت انفراد متحقق الوجود بوده اند بصورت نوعی در حالت
امتزاج متقوم الوجود باشند و بعد از آنکه جسم در خارج متقوم الوجود

گفت

۱۵۵ گفت هر صورت که در وی حال شود صورتی جوهری نباشد چه صورت
جوهری متقوم وجود محل باشد و تقوم وجود متقوم محال است پس نفس
نباتی یا حیوانی که عارض جسم مرکب میشود صورتی جوهری نباشد بلکه
چنانکه هیئت ترکیبی و کیفیت مزاجی عرض اند در آن جسم ان نیز عرض
باشد چه حالیست که متقوم وجود محل نیست و شیخ اثبات جوهریه وی
بدان کرده است که حافظ مزاج محل است قریب و مقوم است
گوییم محل قریب اگر مجموع جسم و مزاج میخواهی چون او علت مزاج باشد
پس علت جزء آن باشد پس بوجهی علت آن مجموع باشد هر چند اثبات
جوهریت وی لازم نیاید چه هر عرض که مستتبع عرض دیگر باشد در محل
چون مزاج که مستتبع بعضی از اعراض است باید که هر این دلیل جوهر
باشد چه اجسام یا آن اعراض که بواسطه مزاج موجود شده اند این
مجموع معلول مزاج باشد پس مزاج متقوم محل قریب خود باشد و
بدین تقریر جوهر بود و باتفاق عرض است با آنکه ظاهر است که مزاج
جزء محل نیست چه شرط حلول نفس است اعنی معد محل مر حلول او را و اگر
محل قریب جسم مرکب میخواهد او متقوم الوجود است مجموع صور نوعی
بسایط نه بنفس پس ظاهر گشت که قول ببقاء صور نوعی در بسایط
ممتزجه با اثبات جوهریت نفس نباتی یا حیوانی متناقض باشد **مسئله**
سوم وجود خاص که حاصل است مر جوهر مفارق را که بدان وجود موجود
است در عین خود و همان کی او بدان معقول است و معقولیت او مر وجود
خود را مستفاد از غیر نیست و از این دو مقدمه با آنکه عقل صریح گر اندک
تمرنی در تعقلات حاصل کرده باشد محمول است شیخ رئیس و اتباع و بکر
مصدق اند پس لازم اید که وجود او مستفاد از غیر نباشد پس امکان
وجود چگونه تصور توان کرد و این شک را زیادت ملاحظه مخصوص

فرمایند چه در بعضی صفاتی که مخصوص است بحیث جمیع عند التجرد سابق شده
است و از تجاوز نفوس گشته و اکثر بعضی از مسایل که مشهور و مذکور
نیست و نفوس عایب و فکر ثاقب مخدومی بدان فایز شده است
حضور ما در تعریف احوال مفارقات خادم طالب را با ابتداء الی اشرف
فرماید از کمال فضل و تمام افضال مخدومی بدیع نباشد توقع است
که این تصدیع را محمول فرمایند و خادم داعی را از جمله مستفیدان شمرده
مجامع خاطر ملازم حضرت علیا را و ثناء الله علاوه داند حق تعالی از همه
مکاره حارس و در همه مطالب معین باد بمنه و سعة لطفه وجوده

جواب هذه المسایل لخواجه نصیر الدین طاب ثراه

تا ذکر مناقب و فضایل ذات شریف و نفس نفیس حضرت ملک الحکماء
والعلماء سید الاکابر والفضلاء قدوة المبرزین والمحصلین کاشف اسرار
المتقدمین و المتاخرین شمس الملة والدین افضل و مفخر ایران ادام
میامن ایامه و حصص جوامع مراسم مسامع دعاگوی مخلص او محمد الطوسی
رسیده است مرید صادق بل محب و عاشق شده است و شوق نیل
سعادت خدمت روح افزا و مشاهده طلعت دلگشاء او ادام
افضاله بحدی بوده که هیچ وهم بکنه او نرسد و همیشه در طلب
فرصتی مودی بنوع اتصال بان منبع فضل و افضال مواظب میبوده
تا اکنون بمقتضای عادت پسندیده خود در سبق خیرات و تقدیم در
حسنات افتتاح کتاب فرموده که فاتحه سعادت و فاتح ابواب
کرامات است از استفاده آن آثار حکم و از استفاضه آن فنون نعم
چندان ابتهاج و مسرت دل و جان رسید که شرح آن موجب تطویل
باشد خدای تعالی آن خصایل حمیده و خلال مرضیه پاینده داراد و
دست صروف روزگار از آن محصر با مدا و حریم بزرگوار مصروف

مصروف کرداناد و دعاگوی مخلص را پیش از اجرا سابقه در یافت
خدمت او بر وفق اراده کرامت کناد بمنه و لطفه بعد از تبلیغ
دعا و خدمت و اقامت رسوم محبت و مخالصت چون خطاب
همایون موشح بالقاب سوالاتی چند مشتمل که از روی حسن الظن که بدعاگوی
مخلص دارد التماس ایراد جواب آن فرموده هر چند خویشتن قوت
آن نمیداند که بعهده حصور کما هی خود را در جنان حضرت عرض کند
اما چون از انقیاد چاره نیست اولی استغفار توانید بعد با انجاح اشارت
رفته اگر صورت ضمیر دعاگوی مخلص در آن مسئله موافق حق باشد
از همت علیا توانید بود و الا بار در رقم تقصیر رجوع کشیده باشد و
در امتثال اشارت علیا توقف و تاخیر را مجال نداده و آن
اسوله و اجوبه بر سبیل ایجاز اینست **سوال اول** فرموده است که شیخ
رئیس فرق میان موجبه معدوله و سالبه بسیطه آن کرده است
که موجبه بر موضوع موجود صادق باشد فحسب و سالبه بسیطه
بر موضوع معدوم نیز صادق باشد با آنکه هم شیخ تفسیر موضوع
و محمول را بدین وجه کرده است که الشیء الذی یقال انه الموضوع
هو بعینه الذی یقال انه المحمول و از این لازم که آن چیز که موضوع
است البته مقول علیه باشد بصفتی ایجابی که ظاهر موضوع است
پس بر مقتضای تفسیر آن چیز که موضوع است دایما موجود باشد
مادام که موضوع باشد چه در حال ایجاب محمول بر وی و چه در حال
سلب محمول از او و چون موضوع معدوم متصور نیست فرق مذکور
نامعقول باشد **جواب** الحکیم شیخ در موضع مذکور گفته است
در فرق میان موجبه معدوله و سالبه بسیطه باعتبار عموم و خصوص
متناولات آن قضیه باشد و الا فرق میان این دو در عبارت

بایجاب و سلب است که کیفیت ربط اجزاء قضیه اند و بعد از تحصیل که در
نفس امر است یعنی هم بصورت و هم بماده و اما در متناول مفهوم آنست
نیست که موجبه بر موضوع بیش یعتقد و سالبه بر موضوع موجود و
معدوم افتد الا آنست که ازین عبارت دو معنی در خاطر اند یکی آنکه
موجبه بر موضوع معتقد بوجود افتد و دوم آنکه موجبه بر موضوع
مطلق افتد و لازم آید از ایجاب که آن موضوع معتقد بوجود باشد
با اتصاف بوجود در اول پیش از ثبوت حکم باشد و در دوم بعد از آن
و بر تقدیر اول لازم آید که موجبه کلی و سالبه جزئی متناقض نباشند
چه اگر گوییم هر حیوان لست متحرکست و بعض از آن ان متحرک نیست
هر دو قضیه بر صدق جمع اند چون حکم در اول بر همه آن تنها موجود باشد
و در دوم بر آن تنها معدوم و این خلل از عدم اتحاد در موضوع باشد
و اما بر تقریر دوم خللی لازم نیاید چه موضوع متحد باشد الا آنکه ایجاب
اقتضای وجود موضوع کند بر وجهی که شامل خارج و ذهن بود و سلب
نکند و وجود موضوع غیر کون موضوع باشد بالفعل که هر دو
قضیه یعنی ایجاب و سلب معتبر باشد چنانکه هم شیخ گفته است اذا قلنا
کل ج ب فانا نعنی به ما هو ج بالفعل و لا نعنی به ما یصح ان یکون ج کما ذهب
الیه بعض الافاضل یعنی به ابا نصر الفارابی چه در اول معتبر وجود موضوع
است بالفعل و در دوم ماهیت موضوع بالفعل و اما آنچه گفته است
که تغیر موضوع بدین وجه کرده است که الشیء الذی یقال انه الموضوع
گوییم مراد ازین نه حکم ایجابی است بر آن شیء بل اتصاف شیء بآن
معنی چه ترکیب چیزی که اقتضای ایجاب کند و ان بعد شیء باین صفت
مسلم است که الذی یقال انه الموضوع وجود شیء لازم نیاید چه توان
گفت که الشیء الذی یقال له انه الموضوع هو لیس بموجود و آنچه بعد ازین

گفته

گفته است هو بعینه الذی یقال له انه المحمول حکم است و ظاهر است
بموجبه بیجه در سالبه هو بعینه الایقال له انه المحمول حق باشد و حمل بحقیقت
اطلاق بر حمل ایجابی کنند و از روی مجاز بر حمل سلبی و تقابل میان این دو
حمل از باب عدم و ملکه باشد پس معلوم شد که واجب نیست که موضوع
قضیه دایما موجود باشد و صحت فرق مذکور ظاهر شد و در سوال دوم
فرموده که شیخ برهان ثابت کرده است که صور نوعی نزد یک امتزاج
باقی اند پس مواد آن چنانکه در حال انفراد متحصل الوجود بوده اند بصور
نوعی در حال امتزاج نیز متقوم باشند و بعد از تقوم جسم در خارج هر
صورت که در وی حال شود صورت جوهری نبود بل عرض بود چه آن
صورت مقوم وجود محل نبود و تقوم متقوم بحال باشد پس نفوس نباتیه
و حیوانیه اعراض باشند و شیخ اثبات جوهریت آن نفوس بیان کرده
است که حافظ مزاج اند پس محل قریب ایشان متقوم باشد تا اینجا که گفته
است پس ظاهر شد که قول ببقاء صور نوعی در باب مزاج ممتزج با قول
باثبات جوهریت نفوس نباتی و حیوانی متناقض باشد جواب اما
مقدمه اول که حکم است ببقاء صور نوعی در حال امتزاج حق است چه
اگر باقی نبودندی مزاج که معلول ایشانست باقی نبودی و اما مقدمه
دوم که گفته است بعد از تقوم جسم در خارج هر صورت که در وی
حاصل شود عرض بود موضع نظر است اگر گفتی که هر چیز که در وی حال
شود عرض بود در عبارت لائق تر بودی چه صورت الا جوهر نبود
اما حال شاید که عرض باشد و اگر چنانکه گفته است تقوم بصورت
اقتضای آن کردی که حال در متقوم بصورت عرض بودی صور نوعی
همه اعراض بودندی چه هیولی بصورت جسمی متقوم شده است و بعد
از آن مجموع را بصور نوعی نوع دیگر تقوم حاصل آمده و همچنانکه تقوم

بصورت جسمی مانع تقوم بصور نوعیه و موجب آنکه آن صور اعراض باشند
نیست تقوم بصورت نوعی مانع تقوم ممتزج از انواع بصور نباتی
و حیوانی که نفوس اند و موجب آنکه آن نفوس اعراض باشند نیست
برهان بر آنکه نفوس جوهر نباتست که نفوس متنوعات ممتزج اند یعنی
ممتزج را نوعی غیر انواع عناصر گردانیده اند از انواع نباتات و
حیوانات و آن انواع جواهر اند و جزء جوهر جوهر است پس آن
صورت که ممتزج را از آن و از عناصر ممتزجه باشد جوهر باشد و مرکب صح
تقوم آن صور ممتزجه را با آن معنی کرده است که آن ممتزج را بدن
نباتی خاص یا حیوانی گردانیده است چه ممتزج پیش از حلول آن صورت
یا تخم یا نطفه بوده و بعد از زوال آن صورت از وی چوب یا جیفه
باشد اما در حال حلول آن صورت درخت یا حیوانی باشد و چنین
صور را صور کمالی خوانند و بدین سبب که نفس را گویند چنین
گویند نفس کمال اول است اجسام را و بکمال ثانی افعال خواهند که
از نفس صادر شود چون تغذیه و تنمیه و تولید مثل و حرکت ارادی
و حس و غیر آن پس در این موضع آنکه ممتزج را بدن نبات یا
حیوان گرداند باعتبار صورت خوانند چه تقوم ممتزج که بآن
تقوم آن بدن شده است اوست و باعتبار کمال خوانند چه آنچه در
عناصر بقوه بوده بدین بفعل آمده و باعتبار نفس خوانند چه مبدا
افاعیل نفسانیه هم اوست آنچه گفته است که شیخ بیان جوهریت
نفوس بآن کرده است که حافظ مزاج محل اند هم موضع نظر است
و حق آنست که چون جمعی از متقدمان گفته اند که نفس نفس مزاج است
شیخ بر ایشان رد کرده است که نفس حافظ مزاج است و مزاج شیء
نفس شیء نتواند بود و از مزاج که شرط وجود نفس است اثبات

وجود

مشروط
وجود مشروط متقدم باشد چه پیش شرط شاید که عام تر از وجود مشروط
مبتنی ص باشد فکیف اثبات جوهریت مشروط و اگر بوجهی که نفس حافظ
مزاج است مزاج را معلول نفس نهند از اثبات وجود معلول اثبات
وجود علت نفس نتوان کرد اثبات جوهریت بهیچ وجه ممکن نباشد
پس معلوم شد که قول بتعدد صور نوعیه در ممتزج با قول بجوهریت
نفس متناقض نیست **در سوال سیم** گفته است وجود خاص جوهر مفارق
اینست که او بدان معقولست و معقولیت او خود را مستفاد نیست
از غیر پس وجود او مستفاد از غیر نباشد **جواب** وجود معلولات
موجودات مشترکست و معقولیت مشترک نیست پس وجود معقولیت
نباشد و نیز مفهوم از وجود غیر مفهوم از معقولیت است چه اول
اضافی نیست و دوم اضافی است از بهر آنکه معقولیت بقیاس با عاقل
تصور توان کرد و چون وجود و معقول را متغایر گردانیم و گوییم
وجود خاص جوهر مفارق و معقولیت او خود را این تخصیص افادت
اتحاد این دو امر نکند پس شاید که هر یکی را علتی دیگر بود و علت وجود
خاص او موجد اوست و علت معقولیت او تجرد او را قیام او بانفراد
و برائت او از مادیات و آنچه گفته اند وجود او معقولیت او
معنی آنست که این دو امر دو ذات نیست بلکه یک ذاتست ماخوذ بدو
اعتبار باعتبار اول که وجود آن ذاتست محتاج است بموجد غیر
او و باعتبار دوم که معقولیت اوست محتاج نیست بغیر او چه قیام
بذات و برائت او از مادیات او را از غیر مستفاد نیست و
این همچنانست که موجود ممکن بغیر موجود است و بخود ممکن و دو
ذات نیست و همچنین گویند عاقل و معقول و عقل یکی است و باعتبار
سه و امثال این در سخن حکما بسیار باشد چون قواعد معین کرده

تعفف از آن آسان باشد اینست الخبر برین سوالها نجا طرا آمده است
انشاء الله پسندیده باشد و اگر بعضی بمعاودت نقل محتاج باشد
توقع است که اعلام فرمایند و اما استطلاب خواطر و فوائدی
که از احوال مفارقات سانح شده باشد و در کتب اهل این
علم مذکور نباشند و سخن مجسطی و غیر آن که بهم طلب فرموده است
فرستادن آن درین وقت متعذر بود چه شواغل ظاهر و باطن
متراکم بود و نکات مفارقت بعضی از یاران قدیم و بودن بر
جناح سفر اضطراری و استعجال ما بعث آن از مهمات ضروری
عایق فیما بعد اگر حضار نعم فراغی کرامت کند این خدمت بجای
آورده آید ان شاء الله تعالی بعده و هو ولی التوفیق و ملهم التحقیق کما زائد
و شاید دوام وصول امانی میسر باد و ما بقاء حیاة و دانی محمد و آله اجمعین

فصل فی بیان اقسام الحکمة علی سبیل الاجمال من فواید طاب ثراه

الحکمة قسمان نظری و عملی فالعملی ثلثة اقسام علم الاخلاق و علم المنزل و
علم السیاسة و النظری ثلثة اقسام طبیعی و ریاضی و الهی فالحکمة الطبیعیة
لها فروع و اصول اصولها ثمانیة اقسام آ البحث عن الامور العامة
للاجسام الطبیعیة کالحرکة و السکون و النهایة و اللانهایة ب فی ارکان
العالم و حرکاتها و طبایعها و اماکنها الطبیعیة و یشتمل علیه کتاب السماء
و العالم ج فی الکون و الفساد د فی الآثار العلویة و ما یحدث الاجسام
العنصریة قبل الامتزاج کالکائنات و التخلخل ه البحث فی المعادن و فی
النبات و فی الحیوان ح فی النفوس و قواها و یشتمل علیه کتاب الحس
و المحسوس فروع العلم الطبیعی سبعة آ الطب ب احکام النجوم ج علم
الفراسة د علم التعبیر ه علم الطلسمات و هو مزج القوی السماویة
بالقوی الارضیة لتحصیل قوة هی مبدأ الفعل غریب فی الارض و علم

النیرنجات

النیرنجات و هو مزج القوی الارضیة لتحصل لها قوة یصدر عنها
فعل غریب ز علم الکیمیا و هو تبدیل الاجرام المعدنیة بعضها ببعض
حتی تحصیل الذهب و الفضة من غیرهما علم الریاضی له اصول و فروع
اصوله اربعة اقسام آ علم العدد ب علم الهندسة ج علم الهیئة د
علم الموسیقی و فروعه سبعة آ علم الجمع و التفریق ب علم الجبر و المقابلة
ج علم المساحة د علم جر الثقیل ه علم الزیجات و التقویم و هو
من فروع الهیئة ز علم الآلات الذوقیة کالارغنون و نحوه و هو
من فروع الموسیقی العلم الالهی له اصول و فروع اصوله خمسة آ
الامور العامة مثل العلة و المعلول ب النظر فی مبادی العلوم الموضوع
لحد ج فی اثبات العلة الاولی و وحدانیتها و ما یلیق بکلامه عز و جل د فی
اثبات الجواهر الروحانیة ه فی کیفیة ارتباط الامور المنفعلة الارضیة
بالقوی الفعالة السماویة و کیفیة نظام الممکنات و استنادها الی المبدأ
الاول فروع العلم الالهی قسمان آ البحث عن کیفیة الوحی و صیرورته المعقول
محسوسا حتی یدرک النبی ملکا و یسمع کلامه و تعریف الالهامات و تعرف
الروح الامین ب علم المعاد الروحانی و لذ الجسمانی لا یستقل العقل
بادراکه و تحقیقه و نسبت الشریعة الحقة المصطفویة ذلک و اما العقل
فقد اثبت سعادة و شقاوة للنفوس البشریة بعد مفارقتها البدن و
اما علم المنطق فهو آلة العلوم و خادمها و له سبعة اقسام آ ایساغوجی
و معناه المدخل فرفوریوس و هو البحث عن الکلیات الخمس ب فی
قاطیغوریاس و هو البحث عن المقولات العشر الذاتیة ج باری ارمینیاس و
هو العبارة و هو کیفیة ترکیب بین المعانی بحیث یحتمل التصدیق و التکذیب د
انولوطیقا و هو بیان کیفیة ترکیب القضایا بحیث یحصل العلم بالمجهول ه
انولوطیقا ار البرهان و سوفسطیقا ار المغالطه ز و هو

١٦٤

الخلاصة ح الشيخ تجنسيع اقسام الحكمة اربعة واربعون فتمام مع
اقسام المنطق والاخرت و ملثون والله اعلم فوايد حكمية له طاب ثراه
المكان ماله وضع لذاته الزمان ما يقدر به كونا سبقت وتجدد وبقاءما
لا يتجدد و لا سبق حال واحد كل ما يتصل و ينفصل فهو مادي كشرط الجوز
عليه الانتقال والحب كونه ماديا بالنزلم فيقل الكواكب يتعلق المكان
مع ثبات سطوحها الحاوية والجسم في الماء والهواء لا يتبدل
سطوحه معلومات الواجب معلولاته لان علمه بذاته هو ذاته وعلمه بذاته
علة للعلم بمعلولاته ذاته وذاته علة لمعلولاته وكون العلتين واحدا
يدل على كون المعلولين واحدا علة الصورة وهي قابلية المادة اعني استعدادها
مضافا الى العلة الفاعلة اعني الموجبة انما تصدر المادة والصورة و
الزمان والمكان معا عن موجد الجسم الفلكي وكذلك كل ما فيه شئ بالقوة
ويمكن ان تخرج الى الفعل دفعة واما العقول فلا زمان لها ولا مكان
لها المكان لا يخلو عن جسم لقابليته و وجوب ما يجب لكل مستعد بما هو
مستعد له فالمكان متقدم على المادة والمادة على الصورة والخلاء
ممتنع بعد فرض المكان الذاتي الكلي الطبيعي موجود في العين بمعنى ان
الماهية التي لا تمنع صورتها الذهنية لان تطابق بها افرادها في الخارج
موجودة فيه العلم الفعلي هو علة معلومه والانفعالي هو عن نفس له و
شغوله عن علته و هو مستلزم لعليته فما هو في الذهن معلول له و
الشعور هو الذي يعرف به كونه مطابقا وغير مطابق العلم بوجود
موضوع الموجبة دون السالبة متاخر عن الحكم ما في نفس الامر هو
الثابت في العقل و هو المثل الافلاطونية مقوله الملك والجده وله هو
ان يعبر عنه بذي حس تعالى الحيوان فهو النطق اي الناطق فايدة له
في العلل والمعلولات لو كانت علل و معلولات مترتبة بلا نهاية من جانب

النفس ص

١٦٥

او من جانب التصاعد والتنازل كانت تلك المراتب بعينها باعتبار سلسلة
العلل غير منقطعة من الجانبين و باعتبار آخر كان سلسلة المعلولات
كذلك وكذلك السلسلتان متطابقتين في الوهم فقط بل في الوجود
وكان على ذلك لا ينطبق بمعلولها بل انما ينطبق على معلول عليه المتقدمة
عليها بمرتبة و اذا جعلت احدى تلك المراتب مبدا او اعتبر في السير
في جانب العلل معتبرين تطابق السلسلتين وجب ازدياد مراتب
العلل على مراتب المعلولات بواحد ابدا والا لبطلت العلية و
المعلولية وارتفع وجوب التقدم والتاخر الا زمين لها وهذا الحكم
كلي واجب في اي مقدار اتفق من تلك المراتب ثم لو كانت السلسلة
سلسلة المعلولات التي لا نهاية لها المبتدئة من المبدا المفروض مساوية
لسلسلة عللها التي لا نهاية لها المبتدئة من ذلك المبدا بعينه مساوقة
واحدة من غير تفاوت لم يبق مع ذلك اثر من التقدم والتاخر الواجب
وجودهما من حيث كونها عللا و معلولات و ذلك محال وان كان لها
اثر ما يقتضيه العلية والمعلولية فلا يتصور ثبوت ذلك الاثر الا
بازدياد العلل على المعلولات المساوقة معها بواحدة كما تبين في
الحكم الكلي و ذلك الازدياد يكون في الجانب الذي فرض فيه عدم
التناهي قطعا و ذلك يقتضي تناهيها فيه فيلزم ان يكون ما هو غير متناه
متناهيا هذا خلف وكذلك الحكم في جانب التنازل فان المعلولات
تتزايد هناك على العلل بواحدة بخلاف الجانب الاول فاذا لا يمكن
ان يوجد علل و معلولات مترتبة لا نهاية لها و هو المطلوب الرب من فوايده
طاب ثراه العصمة هي ان لا يكون العبد قادرا على المعاصي مريدا لها
مطلقا وعدم الارادة او وجود صارف يكون من الله تعالى لطفا حقيقة
فهو لا يعصي الله لا لعجزه بل لعدم ارادته او لكون صارفه غالبا عليها

علل في مرتبة علام

ارادة نفي وقوع المعصية منه ممكن بالنظر الى قدرته وممتنع بالنظر
الى ارادته او يكون صارفا غالبا على ارادته ومن فوايده رحمة الله
عليه الطبيعة بالاشتراك تطلق تارة على مبدا ما هو مبدا الحركة و الاسم صح
السكون بالذات واليها ينسب العلم الطبيعي وتارة على اعيان
الموجودات من حيث تعلقه وهي تشمل الماديات والمفارقات
كلها ويكفي لكل نوع طبيعة تخصه بذلك المعنى الموجودات التي تطلق
عليها اسم تشتد في معنى ذلك الاسم وتضعف كما في الحرارة و
البرودة فانها تشترك في معنى هو جنس لها كالكيفية الفعلية في
مثالنا ويكفي لتلك الكيفية استعداد اتصالا بين حدين احدهما غاية
الحرارة مثلا والاخر غاية البرودة وانما يكون ذلك مستعدا لاتصالها
لان الممكن يمكن له ان يتحرك منها احدى الغايتين الى الاخرى حركة متصلة
كما في المسافات الوضعية ويمكن تقطع ذلك المتصل بالنسبة النقط
والان فهناك يمكن ان توجد مقاطع لا تتناهى في ذلك الاستعداد
الاتصالي ويكون الموجود من ذلك المعنى الجنسي في كل مقطع نوعه فهناك
انواع لا نهاية لها كلها تحت ذلك الجنس ويكون كل نوع بالقياس
الى نوع اخر اقرب وابعد من احدى الغايتين او الحدين فاذا توهم
لطايفة من تلك الانواع اشتراك في شيء ما وسمى المعنى المشترك باسم
كالحرارة او البرودة مثلا كان ذلك المعنى يقع عليها بالتشكيك و
ذلك بسبب قرب البعض من احد الحدين او بعده فيكون ذلك المشترك
الواقع بالتشكيك عرضا لتلك الانواع غير ذاتي وهذا الحكم عام
في الالوان وساير الاشياء التي يقع فيها التشكيك وفي السرعة و
البطوء العارضين للحركة وربما يوهم لتلك الانواع معنى الاضافة
كما عرض للسرعة والبطوء فان كل سرعة تكون سرعة بالاضافة الى بطوء

وبالعكس

وبالعكس وهذا ايضا من الشدة والضعف وينبغي ان يلحق بهذا المعنى
ومن فوايده قدس الله روحه المبدا الاول الذي لا مبدا اول قبله
ولا مبدا له يستحيل ان يكون اكثر من واحد لان ما سوى الواحد فهو كثير
وكل كثير فهو مؤلف من احاد وكل واحد من تلك الاحاد يكون مقدما
عليه ومبدا له فاذن الكثير له مبادي والمبدا الاول الذي لا مبدا
له لا يكون كثيرا بل هو واحد فقط وايضا المبدا الاول الذي
لا مبدا له لا يجوز ان يكون ممكن الوجود موجود فله مبدا فاذن المبدا الوجود لان كل ممكن صح
الاول الذي لا مبدا له يجب ان يكون واجب الوجود ولا يجوز ان
يكون واجب الوجود مشتملا على كثرة فان المشتمل على كثرة يحتاج
الى احادها في الوجود والمحتاج الى غيره في الوجود لا يكون واجبا و
يلزم منه ان لا يكون في الوجود واجبان لانهما مشتركان في الوجوب
وفي الوجود ومختلفان في شيء غيرهما به يتميزان فيكون كل واحد منهما
مشتملا على اشياء اكثر من واحد فلا يكون كل واحد منهما واجبا
هذا خلف ولا يجوز ان يكون لواجب الوجود ماهية غير الوجود لانه
ح يكون مشتملا على كثرة ولما كان شيء موجودا وجب ان يكون في
الوجود واجب لانه لو لم في الوجود واجب لكان جميع الممكنات يكن صح
الموجودات ممكن وكل ممكن محتاج الى مبدا فعلى ذلك التقدير وكل مبدا
ممكن فاما ان يدور او احتياج الممكنات وهو محال لانه يوجب تقدم
شيء على نفسه واما ان يتسلسل ولا بد ان يكون في السلسلة احاد هي
معلولة لعلل المتقدمة عليها او علة لمعلولاتها المتاخرة عنها واذا
اخذنا واحدا منها كان لها مباد متسلسلة الى غير النهاية وهي سلسلة
العلل المبتدئة من ذلك الواحد الى غير النهاية وذلك الواحد باعتبار
انه معلول وعلة ايضا معلولة وترتقي سلسلة العلل سلسلة معلولات

مبتدئة من ذلك الواحد مرتفعة لا الى نهاية فحصل لنا من تلك الآحاد
بعينها سلسلتان مبتدئتان من واحد بعينه وغير متناهيتين في
الارتقاء لكن سلسلة العلل يجب ان يكون اكثر من سلسلة المعلولات
بواحد في جانب الارتقاء والزيادة والنقصان في الجانب
الذي لا يتناهيان فيه محال فاذن يمتنع ارتقاؤهما الى غير النهاية
فاذن هما متناهيان فالتسلسل محال واذا ثبت امتناع الدور و
التسلسل امتنع كون جميع الموجودات ممكنا وقد ثبت ان الواجب لا يمكن
الا واحد فاذن في الوجود واجب وجود هو واحد من جميع الوجوه و
هو المبدأ الاول الذي لا مبدأ له وصدور الموجودات عنه لا يمكن
ان يكون حال وجودها فاذن هو حال لا وجودها فاذن ما سواه
يوجد بعد ان لم يكون موجودا وكل ما هو كذلك فهو محدث فاذن كل
ما سوى الواجب محدث سواء كان جوهرا او عرضا وذا مادة او
مادة او مفارقا للمادة ويجب ان صح صدور الموجودات عنه
والا لما كان موجدا فاذن هو قادر وتلك الموجودات الصادرة
عنه على نظام وترتيب يشهد بذلك علوم الهيئة والتشريح و
غيرهما اصفى العقل بكونه عالما وصحة القادرية والعالمية يستدعي الى الحكمه
اتصافه بكونه حيا ولا يجوز ان تكون هذه الصفات متغايرة ومغايرة
لذاته التي هي وجوده القديم بذاته لامتناع التكثر فيه نعم انه يمكن ان
يوصف بصفات اعتبارية بحسب اعتبارات العقول وصفات
اضافية بحسب اضافته لكل واحد من الموجودات الصادرة عنه اليه وصفات
سلبية بحسب سلب كل شيء ما عداه عنه ولكن يجب كل صفة اسماء
حسنى كثيرة لكن لا يستعمل منها الا ما يليق بكماله وتنزيهه فهذا ما اوردنا
ايراده في اثبات الواحد الحقيقي الذي هو المبدأ لجميع الموجودات

سلا

تعالى عنه وتقدست ذاته وصفاته **ومن فوائده ايضا رحمة الله عليه**
افعال العباد تنقسم الى ما يكون تابعا للقدرة والى ما لا يكون مثال
الاول المشي والثاني كحركة الانسان الصحيح الذي لم يكن على يديه
العضلين ومثال الثاني حركة الانسان الى اسفل اذا وقع من موضع عال
والقدرة يراد بها سلامة آلات الفعل من الاعضاء ويراد بها
الحالة التي يمكن الانسان عليها في وقت صدور الفعل عنه والاول يكون
قبل الفعل ومعه وبعده وهي القدرة عند المعتزلة والثاني لا يكون الا
عند الفعل وهي القدرة عند الاشعري وذلك ان القدرة بالوجهين مع
لا يكون مقدورا للعبد بل ربما تكون اسبابه كالغذاء والتداوي
المقتضيين لسلامة الاعضاء مقدورا له واما الارادة فسببها
اما العلم بالمصلحة واما الشهوة واما الغضب ولا يكون واحد
منها الا عند الشعور والشعور ايضا لا يكون مقدورا للعبد و
ربما كان بعض اسبابه مقدورا له واما عند حصول القدرة و
الداعي هل يجب الفعل ام لا الحق انه يجب والا لزم رجحان احد
طرفي الفعل وتركه بغير مرجح وهذا الوجوب لا يخرج الفعل عن
حد الاختيار لان معنى الاختيار هو ان يكون الفعل او الترك بارادة
الفاعل مختار ايهما اراد وههنا لزم الفعل من القدرة والارادة
فاذا نظرنا الى اسباب القدرة والارادة كانا في الاصل من الله
وعند وجودهما الفعل واجب وعند عدمهما ممتنع فاذا نظرنا
الى الفعل كان من العبد بحسب قدرته وارادته فلهذا قيل لا جبر ولا
تفويض ولكن امر بين امرين فان الاختيار حق والاسناد الى
فعل الله حق ولا يتم الفعل باحدهما دون الآخر وما قيل في اثبات ان
خلاف ما علم الله محال وهو يوجب الجبر اجيب بان الله تعالى

في الازل عالما بافعاله فيما لا يزال فان لزم من ذلك الجبر او الايجاب
فهو لازم في حق الله تعالى وما اجبتم به هنا فهو الجواب هنا والجواب
الصحيح ان العلم بالشيء مما لا يكون سببا له فان من علم غدا طلوع الشمس لا يكون
علمه سببا لطلوعها واذا لم يكن العلم اثر في الفعل فلا يكون الفعل
بالجبر ولا بالايجاب والله الهادي الى الصواب **ومن فوائده
رحمه الله في اثبات العقل المجرد المسمى بعقل الكل** اعلم انا لا
نشك في كون الاحكام اليقينية التي قد حكم بها اذهاننا مثلا كما نعلم
بان الواحد اقل من الاثنين او بان قطر المربع لا يشارك ضلعه
او نحكم به مما لم تستند اليه اذهاننا بعد ان يكون بعينها مطابقة
لما في نفس الامر وفي ان الاحكام التي يعتقدها الجهال بخلاف
ذلك كما لو اعتقد معتقد ان القطر يشارك الضلع او غير ذلك
غير مطابقة لما في نفس الامر ونعلم ايضا ان المطابقة لا يتصور
لا يمكن ان يتصور الا بين شيئين متغايرين بالتشخص ومتحدين
فيما يقع به المطابقة ولا شك ان الصنفين المذكورين
من الاحكام متشاركان في الثبوت الذهني فاذن يجب ان
يكون للصنف الاول منهما ثبوت خارج عن اذهاننا
يعتبر المطابقة بين ما في اذهاننا وبينه وهو الذي يعبر عنه بما في
نفس الامر فنقول ذلك الثابت الخارج اما ان يكون قائما بنفسه
او متمثلا في غيره والقائم بنفسه اما ذو وضع او غير ذي وضع و
الاول باطل اما اولا فلان تلك الاحكام غير متعلقة بجهة معينة من
جهات العالم ولا بزمان معين من الازمان وكل ذي وضع متعلق
بها فلا شيء من تلك الاحكام بذي وضع لانا نعلم انها تطابق ذوات
الاوضاع لا من حيث هي ذوات اوضاع بل من حيث هي معقولات

ثم انها تقارن الاوضاع من حيثية اخرى كما يقال في الصور
المرتسمة في الاذهان الجزئية انها كلية باعتبار وجزئية باعتبار اخر لانا
نقول الصور الخارجية المطابقة لها اذا كانت كذلك كانت قائمة بغير ذي
وضع ففي هذا الوجه كان قائما بنفسه هذا خلف واما ثانيا فلان العلم
بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور بالمتطابقين ونحن لا نشك في المطابقة
مع الجهل بذلك الشيء من حيث كونه ذا وضع واما ثالثا فلان الذي
في اذهاننا من تلك الاحكام انما ندركه بعقولنا واما ذوات الاوضاع فلا
ندركها الا بالحواس او ما يجري مجرى الحواس والمطابقة بين المعقولات
والمحسوسات من جهة ما هي محسوسات محال والثاني هو ان يكون ذلك القائم
بنفسه غير ذي وضع وهو ايضا محال لانه قول بالمثل الافلاطونية وان
كان ذلك الخارج المطابق به متمثلا في غيره فينقسم ايضا الى قسمين و
ذلك لان ذلك الغير اما ان يكون ذا وضع او غير ذي وضع فان كان ذا
وضع كان المتمثل فيه مثله وعاد المحال المذكور فتعين القسم الاخير وهو ان
وهو ان يكون متمثلا في شيء غير ذي وضع ثم نقول ذلك المتمثل فيه الغير
لا يمكن ان يكون بالقوة ولا كان بعض ما في الاذهان بالقوة لامتناع المطابقة
بالفعل بين ما هو بالفعل ويمكن ان يصير وقتا ما بالفعل وبين ما بالقوة و
ايضا لا يمكن ان يزول او يتغير او يخرج الى الفعل بعد ما كان بالقوة ولا
في وقت من الاوقات لان الاحكام المذكورة واجبة الثبوت
ازلا وابدا من غير تغير واستحالة ومن غير تقييد بوقت ومكان فوجب
ان يكون محلها كذلك والا فامكن ثبوت الحال دون المحل فاذن ثبت
وجود موجود قائم بنفسه في الخارج غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع
المعقولات التي يمكن ان يخرج الى العقل بحيث يستحيل عليه وعليها التغير و
الاستحالة والتجدد والزوال ويكون هو وما فيه من الصفات ازلا و

ابدا واذا ثبت ذلك فنقول لا يجوز ان يكون ذلك الموجب الاول غير
واجب الوجود لذاته عزت اسماؤه وذلك لوجوب اشتمال ذلك
الموجب على الكثرة التى لا نهاية لها بالفعل واول الاوايل يمتنع ان يكون
فيه كثرة ولن يكون مبدا او ملكثرة ولن يكون محلا قابلا للكثرة تتمثل فيه
فاذن لا وجود لموجود غير الواجب الاول تعالى وتقدس بهذه الصفة و
لتسمه بعقل الكل وهو الذى عبر عنه فى القران المجيد تارة باللوح المحفوظ
وتارة بالكتاب المبين المشتمل على كل رطب ويابس وذلك ما اردناه و
الله الموفق المعين كتاب فى اسولة كتبها الشيخ صدر الدين
القونوى اليه رحمهما الله تعالى الى الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ما ذا السمو من طيب لذكركم ، يزرى على الروض عنب العارض الهتن
حتى حلت ثمر قلبى وا عجب وذب سامع الا قبل من الاذن كوش ايام
وليالى باستماع مآثر ومعالى مجلس عالى خواجه معظم صدر اعاظم مالك
ازمة الفضايل افتخار الاواخر والاوايل ملك حكماء العصر حسيب الدهر
نصير الملة والدين اطال الله فى ايد صنيعه بقاؤه وادام فى درج المعالى
ارتقاوه ولازالت مهجته الشريفة بعين الله تعالى مكلية وتا لى
حمله مقدما لا نتايج كل فضيلة بهمه مشغوف وحاله باد خدمت از دعاء
منبع صفا ومشرع ولكن ساينده مى آيد تشوق وتعطش بجانب ان
جناب همايون هرچه بيشتر است لكن بحكم احكام مقادير از نيل تعيين
بغيتى مانع اند بر دعاى كه در ظهر الغيب موظفست واز شوايب
ملق وريا مخلص ومظهر اقتصار كرده ميشود والله ولى الاجابة
والاحسان بر راى عنف نماى آن جناب معظم پوشيده نيست كه طلب
مواصلت وتاسيس قواعد مودت با اهل فضل پيوسته معهود و

مالوف بوده است كه حضرت حق سبحانه وتعالى بعضى از بندگان خود را بمرتبت اجتبا سيما ص
وبكرامت مخصوص كرده اند ودر اهل روزگار در اجناس وانواع
علوم وفضايل رجحان داده وصيفات جميله نا محصور بعض شريف
تحليه كشيده كه هر صنفى از آن موجب انجذاب دلها وطلب تقرب وتوانند
بود فكيف بالمجموع بل كيف بالذات المختصة بتلك الصفات وداعى
مخلص بدين مقدمات خواهان فتح باب مواصلت بطريق مكاتبه
كه آنرا احد اللقايين نام نهاده اند متعين بود وتحواست كه از فوايد
علمى كه كثر بهترين صور ترقيات نفوس است ازين مفاتحه خالى باشد
وان فوايد نتايج افكار آن ذات شريف بود بنصيب ماغر رساله كه
پيش ازين بمدت مديد در بيان حاصل نتايج افكار ومزيد وضوح
وتحقيق كه حاصل اهل استبصار است ساخته و چند از مشكلات
مسايل درج كرده وبصورت مفاوضت بابعض از اكابر وفضلا
دوستان در بحث آورده در صحبت اين مكاتيب بخدمت
فرستاد تا از مقام افادت وحسن معاونت در تحقيق آنچه درون
مبارك را در آن باب سانح شده گشته باشد وصحت وفق وان
برهان واضح شده بحكم كرم اعلام فرمايد چه اين نوع تفضل موجب
ثناء عاجل ومثمر ثواب آجل خواهد بود والله خير معين المسئلة الاولى
هل ثبت عندكم ان وجود واجب الوجود امر زايد على حقيقته ام وجوده
عين ماهيته وان ليس له حقيقة وراء الوجود وما البرهان الموضح في
تحقيق ذلك فان جميع ما ذكر فى تحقيق كل واحد من الامرين غير تام و
لا مقنع للبيب لانه ان قيل بان وجوده عين حقيقته اعتمادا على ما
ذكره جماعة فى تقرير ذلك فلقايل ان يقول لا نم ان وجود الحق عين حقيقته
[illegible]

١٧٤

تعينه فى تعقل مفهوم واحد وهذا المفهوم من حيث انه هو مع قطع
النظر عن كل ما سواه اما ان يقتضى ان يكون عارضا لماهية شىء من
الماهيات ٢ او لا يقتضى واحدا من القسمين فان كان الاول وجب ان
يكون كل وجود عارضا لماهية او له صلاحية ذلك فلا يوجد واجب الوجود
يكون ماهيته حقيقته وان كان الثانى وجب ان لا يكون شىء من الموجودات
المعقول المستقل عارضا لشىء من الماهيات فاما ان لا يكون هذه الماهيات
الممكنة موجودة او ان كانت موجودة لكن وجودها نفس حقيقتها وح
لا يكون مفهوم الوجود مفهوما واحدا وقد فرضناه واحدا هف
وان كان الثالث فى لا يصير وجود واجب الوجود مجردا عن الماهية الا
لسبب منفصل فيكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لغيره
هف الوجه الاخر ان كل عاقل يجزم بان الوجود الواجب تعينا فى
تعقل يستلزم ذلك التعين والتعقل سلب اشياء عنه واثبات
امور شتى ايضا له هذا مع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقته مجهولة فلو
كان وجوده عين حقيقته لكان معلوم الحقيقة اذ لا يجوز ان يكون ما به
معلوم الذات من ما هو مجهول من وجه آخر لانه يحصل من ذلك ان يتعقل ١ يلزم من
فى ذاته جهتان مختلفتان وهذا باطل فان الاتفاق واقع بانه لا
جايز ان يتعقل فيه جهات مختلفة متعددة لما ثبت انه واحد من جميع
الوجوه ولا شك فى ان اختلاف الجهات فى الشىء ينافى صرافة وحدته
وايضا فلو علم على هذا الوجه لعلمت حقيقته وهذا باطل ايضا لاتفاقهم بان
حقيقته مجهولة فدل ما ذكرنا ان وجوده زايد على حقيقته والوجه الاخر
ان كونه مبدا لغيره اما ان يكون لانه وجود او لانه وجود مع سلب والاول
باطل والا لكان كل وجود كذلك ٣ والثانى باطل ايضا والا لكان السلب جزء
من علة الثبوت والوجه الاخر انهم قالوا افراد الطبيعة الواحدة يجب ان

يكون

٢ او يقتضى ان لا يكون عارضا لها صح

١ وجه

٣ مبدا او ح

١٧٥

يكون حكمها واحدا ثم انهم بنوا على هذه المقدمة مسائل منها ابطال القول
بكون الخلاء بعدا مجردا فقالوا طبيعة البعد طبيعة واحدة فان كانت مجردة
فليكن كذلك فى الكل فالجسم بعد مجرد هذا خلف وان كانت مادية
فليكن كذلك فى الكل فالخلاء يمتنع ان يكون بعدا مجردا وايضا قالوا
لما ثبت فى الاجسام التى تقبل الفصل ان جسميتها محتاجة الى المادة وجب
فى كل جسمية ان تكون محتاجة الى المادة واذا وضح هذا فنقول اما الوجود من
حيث هو وجود فحقيقة واحدة فان افتقرت الى الماهية فليكن كذلك
فى الكل وان استغنت عنها فليكن كذلك فى الكل هذا وقد يقال فى
الجواب ان الوحدة والكثرة ونحوهما غير مفتقرة الى المادة مع ان
لها صلاحية ان [illegible] بالمادة تارة وتجرد عنها اخرى فيعقل مجردة
عنها فمن الجايز ان يكون شان الوجود كذلك غير انه على تقدير صحة
ذلك لا يحصل من جميع ذلك برهان ولا امر يجزم بصحة ذلك ومما يؤيد
ما ذكر ما اعترف به الشيخ الرئيس خاتم الحكماء وخلاصة العقلاء وهو ما
كنا اخرنا الاعتراض عن ذكره كما سبقت الاشارة اليه ثم استدركنا
الامر هنا لما رأينا من مسيس الحاجة اليه فالمعنى اليسير مما ذكروا ذلك قوله
الوقوف على حقيقة الاشياء ليس فى قدرة البشر فانا لسنا نعرف من الاشياء ٧
الا خواصها ولوازمها والاعراض ولا نعرف الفصول المقومة لكل واحد
منها الدالة على حقيقته بل نعرف انها اشياء لها خواص واعراض و
لوازم ولا نعرف حقيقة الاول والعقل والنفس ولا الفلك ولا النار و
لا الهواء ولا الماء ولا الارض ولا نعرف حقيقة الاعراض ثم مثل فى ذلك
بامثلة واضحة وقد رأينا قصد تقريره ثم قال فيما يختص بحقيقة الحق التى جعلنا
السؤال عنه محتدا لبقية المسايل فقال نحن لا نعرف حقيقة الاول تعالى
وتقدس انما نعرف منه انه يجب له الوجود او ما يجب له الوجود وهذا

٧ حقايق لهم

١٧٦

هو لازم من لوازمه لا حقيقته ويعرف بواسطة هذا اللازم لوازم اخر
كالوحدانية وسائر الصفات وحقيقته لمن كان يمكن ادراكه هو
الموجود بذاته اي الذي له الوجود بذاته لكن معنى قولنا الذي له الوجود
لذاته اشارة الى شيء لا نعرف حقيقته وليس حقيقته نفس الوجود ولا ماهية
من الماهيات فان الماهيات يكون لها الوجود خارجا عن حقايقها وهو في
ذاته علة الوجود وهو اما ان يدخل الوجود في تحديده دخول الجنس والفصل
في تحديد المركب او على حسب ما يعرضها لها العقل فيكون الوجود جزءا منه
حتى لا من حقيقته كما ان الجنس والفصل اجزاء الحدود والبسايط لا الذوات
واما ان لا يكون له حقيقة فوق الوجود والوجود من لوازمها ثم قرر هذا
المعنى بعبارة اخرى فقال لا يمكن للانسان ان يعرف حقيقة الشيء البتة
لان مبدا معرفته للاشياء هو الحس ثم يميز بالعقل بين المتشابهات
والمتباينات ويعرف حينئذ بالعقل بعض لوازم الشيء وافعاله وتاثيراته
وخواصه فيتدرج من ذلك الى معرفته معرفة مجملة غير محققة وربما لم يعرف
من لوازمه الا اليسير فان قيل انه يعرف اكثرها الا انه لا يلزم ان يعرف
لوازمها كلها ولو كان يعرف حقيقة الشيء ثم يتدرج منها الى معرفة حقيقة اللوازم
وخواصه لكان يجب ان يعرف لوازمه وخواصه كلها اجمع لكن معرفته
بالعكس مما يجب ان يكون عليه ولكن نقول ان محقق الذوق الصحيح الذي
خص به اهل الحق سبحانه منزلهم مبدا معرفتهم معرفة الحق لكن بالحق لا بتوهمهم
وعقولهم فاذا عرفوا الحق بالحق عرفوا بعد ذلك نفوسهم بالحق من حيث
ما عرفوه به ثم عرفوا ما شاء الحق ان يطلعهم عليه دفعة او بالتدريج و
انما المستحيل عندنا ان يعرف احد حقيقة شيء ما لم يعرف الحق والحق في
الكل متعين عملا او ذهنا او حسا غير متعين ولا مانع ولا مماثل ولا بعيد
الا من حيث امتياز حقيقته عن كل شيء بما ذكرناه باموره الاخر معلومة للمحققين عليه

نها

٢ خص له

٢ شئ له

سبيل

١٧٧

سبيل الحصر وقد ذكرنا قبل هذا على سبيل التلويح في التمهيد ان تعين الحق
سواء قيل بان وجوده زائد على حقيقته او ان وجوده عين حقيقته وتعقل
كل عاقل لا يمكن ان يكون مطابقا لما هو الحق عليه في نفسه ولا غيره عند نفسه
من حيث ما يمتاز عنه سواء ان اتفق علمه بنفسه ذلك الحق الامتياز وان
لم يكن ذلك النوع من التعقل مطابقا لما هو الامر عليه فالحكم يترتب على هذا
التعقل والتعين المتحصل من تصور الى قوليس ثابتا للحق من حيث علمه بنفسه
والمسلوب عنه بدون هذا الاعتبار اذ لا مطابقة فلا علم فلا حكم يصح على الحق
للعقل من هذا الوجه وح سواء قول من يقول ان وجود الحق عين حقيقته ومن
يقول بان وجوده من لوازم حقيقته اذ لا يتم تقرير كل واحد من الامرين ٥

التعقل يضاف الى الحق سلبا
او اثباتا انما هو نسبا في الي
صح

المسئلة الثانية هل الماهيات الممكنة مجعولة او غير مجعولة وعلى كلا التقديرين
فهل هي من حيث كونها ماهيات فقط مجرد امور وجودية بمعنى ان لها حظا من الوجود
او هي امور عدمية ان كانت غير مجعولة فلا جائز ان تكون وجودية لانه
يلزم من ذلك مساوقتها للواجب في وجوب الوجود الذاتي ومرافقة الوحدة
الذاتية ولم يكن حينئذ ممكنة بل واجبة ولا نوما من وصف الامكان والفقر
المستلزم لاستفادة الوجود من الغير وايضا فاتصافها بالوجود ثانيا ان
كان بعين الوجود الاول كان تحصيلا للحاصل وان كان بوجود ثان مغاير
للوجود الاول فذلك ايضا باطل لان التقدير حصول الممكنات ليس
الا وجود واحد يشترك فيه جميعها فان استكمال الممكن انما هو بالوجود
المستفاد من الواجب وعلى تقدير صحة ما ذكر يلزم انتقال جميع الممكنات
من حالة الوجوب الى حالة الامكان ومن الغنى الذاتي الا ذلك لا مقام الاحتياج
والانحطاط في الكمال بالجملة الاوسط افضل لانها شان الحق سبحانه وبه مختص
ويلزم من فرض صحة ما ذكرنا مفاسد اخر غير ما ذكرنا لا يخفى على المستبصرين
منها انه اذا لم يكن الوجود واحدا مشتركا وقيل بان لكل ممكن وجودين

مختلفين بالحقيقة لابد من بيان الفرق بين الوجودين وتعيين الغاية الحاصلة
من كل منهما ثم نقول وان قيل بان المهيات مجعولة وليست بامور
وجودية لزم ان يكون الحق مصدر العدمات لا تتناهى وان يكون
سبحانه علة لتميز كل واحد منها عن الآخر ويكون حاصل اثره عدميا تميز بعضها عن بعض
فى مثله اذ من المستحيل ان يكون فى حال عدمها علة تميز بعضها عن بعض فانه
يلزم من ذلك تاثير المعدوم فى المعدوم وان كان تميز بعضها عن بعض
غير مجعول بمعنى انه ليس موجب التميز هو الحق ولا هى لانها معدومة فلا
تكون موثرة والا يلزم ان ما لا وجود له اصلا بوجه يكون مقتضيا للوجوب
فيكون التعدد الثابت وجوده من بعض الوجوه ومنضافا لا وجود له
بوجه وهذا ايضا محال فان قيل انها مجعولة ووجودية لزم ما اسلفنا من
امر الوجودين المختلفين وبيان الفرق بينهما وتعيين الغاية الحاصلة
من كل منهما وليس ثم امر ثالث غير الحق والممكنات ينسب اليه الاثر
فكيف الامر ثم نقول والذى افادته المعاينة المحققة والذوق الصحيح
ان المهيات غير مجعولة ولها مرتبة من الوجود وهو من حيث اعتبار
تعينها فى علم الحق ازلا وابدا على وتيرة واحدة لكن ذلك باعتبار
العلم بها وتعلقه بها والتعلقات بحسب المعلومات تتعلق وتتعدد
ازلا لان العلم انما يتعلق فى كل عالم بكل معلوم بحسب ما هو المعلوم
عليه فى نفسه اذ لا يصح ان يكون لعلم ما اثر فى معلوم ما من حيث ان ذلك
علم وهذا معلوم فان حكم بثبوت الاثر من وجه آخر لا نا نمنع ان علم الحق
موثر بالذات لكن لا باعتبار تعين نسبة العلم متميزة عن الذات
متعلقة بمعلوم او معلومات مختلفة الحقائق والحاصل عندنا من الوجه
المستفاد من الحق الموجد تعين المعلومات المعدومة بالنسبة اليها
امورا وجودية بالنسبة الى العلم الموجد بل عند انفسها ايضا قبل كل واحد
منها

منها باستعداده الكلى غير المجعول من مطلق الوجود الفائض الى احد المتخصص
والمتعدد بحيثياته المختلفة باستعداداتها المتفاوتة وتلك القابليات لقابليتها ح
تلك الاستعدادات الكلية من معنى خصوصيات الماهيات وهذه
الخصوصيات لا تعلل بشى خارج عنها لان الماهيات كما اسلفنا غير
مجعولة وخصوصياتها تابعة لها فى انها غير مجعولة لانها ذاتية لها ومن
جملة احكام تلك الخصوصيات تقدم بعض الممكنات فى الوجود على بعض و
رجحانه عليه بامور كثيرة وقبوله للفيض وظهوره به على وجه اتم من قبول
البعض الآخر وهذا تفسير قول الشيخ الرئيس ان تضاعف وجوه الامكان وبهذا نقض
وقوته بالنسبة الى بعض الممكنات يقتضى تأخره وقبوله اياه من الموجد الحق تاما
وعدم تضاعف وجوه الامكان لقلة الوسائط وارتفاعها يقتضى عكس وجه ح
ذلك فيكون الترتيب المتعقل فى الممكنات تقدما وتأخرا وشرفا و
خساسة من جملة الاحوال اللازمة لتلك الخصوصيات من كونها غير مجعولة
فان لكل ماهية خصوصية تمتاز بها ولوازم ايضا وخواص تتبعها فى الظهور
بالوجود وان كان لكل لازم مقتضيه لكن اللوازم تابعة للماهيات المجعولة منها ح
ومن جملة ما يتضمنه هذا الاصل من الفوائد تعريفه بان علة ظهور الحقيقة
المعقولة المعبر عنها بالزمان وعلة ظهور الموجودات الزمانية هو
هذا هو الترتيب المنبه عليه وهذا القدر انما اورده الداعى وان
لم يكن اوانه لتعلقه بالنظر من اجل انه غير بعيد ولا خارج بالكلية عن طور
العقول النظرية ومع هذا فان كان قد وضح للنفوس المستعدة فيما ذكرناه
هنا فلينتفع بذكره وبرهانه معتدين ما جوزنا ان شاء الله تعالى

الميزان الثالث المسمى بالوجود العام المشترك فكونه وجودا فقط هل هو
من جملة الممكنات ام لا فان كان ممكنا فهل له حقيقة وراء كونه وجودا ام لا
وان كان له حقيقة وراء كونه وجودا صح القول بانه امر مشترك بين جميع الممكنات

١٨٠ فنقول فذلك الامر المشترك اما الذي نعتبره من حيث وجوده مع قطع النظر
عن حقيقته او نعتبره منضمة اليه حقيقته فان اعتبرت مهيته مع وجوده
منضمتين من الاشتراك على الكون ما قلت لزم ان يكون اول صادر عن ٢ لزم ح ان يكون بعض الممكن من حيث مهيته ووجوده امرا مشتركا بين جميع الممكنات وان لم تعتبر مهيته منضمة مع وجوده في نفي الاشتراك صح
الحق هو ذلك الوجود لا العقل الاول وان لم يكن له حقيقة وراء كونه
وجودًا لزم ان يكون نفس وجوده هو نفس مهيته فلم يكن اذن ممكنا
لان الممكن هو المفتقر في استفادة وجوده من الواجب وهذا غير خفي
عن ثبوت وجوده له لكون وجوده نفس مهيته والمهيات غير مجعولة
فالوجود العام على هذا التقدير غير مجعول فهو مستغن بذاته عن الواجب
الوجود وقد فرض ممكنا وايضا يجب رفع الفرق بين وجود
الحق والوجود العام فان المفهوم من حكم الامكان كما احاط به العلم
الشريف ثبوت ورد يتول الممكن الظهور بالوجود والاظهور
انتقاله لا [illegible] المرجح وهذا المعنى على تقدير صحة ما ذكر لا يصدق على
الوجود العام فانه ذاتي له لكونه وجودًا بسيطا وانه غني في ثبوت
وجوده له عن سواه لانه وجود غير مجعول ولم يكن ممكنا بل واجبا و
يلزم ايضا انه ليس ثمة وجود فائض من الحق لان هذا الوجود المذكور
شانه على هذا التقدير غير مجعول لما تقرر بانه فكونه عارضا لغيره
وصف ذاتي له غير مجعول لانه لذاته متحقق العروض فهو غير فائض
من غيره فان قيل جهة علية عروض الوجود العام للممكنات هو الحق
وليس ان الوجود العام وان كان غير مجعول تحقق لذاته ان لا يكون
عارضا لشيء فنقول لا نم جواز ذلك فانه يلزم منه ان يكون الحاصل
من فيض الحق واشرف الممكنات هو عرض مما ليس بمجعول لكن ما
ليس بمجعول لا عرض والعرض نسبة وكل نسبة موقوف على المنسوب والمنسوب ٢ تحقق
اليه فلو كان كذلك لزم عدم استقلال الواجب بالايجاد وانه

باطل

١٨١ باطل ولزم ايضا انه لم يصدر اذن من الحق الا وجود مشترك ولا فيض اصلا فلا يكون
الحق مبدا الوجود شيء ولا معطيا له وهذا باطل واما على تقدير صحة قول من يدعي ان
وجود الحق صفة زائدة ولان له سبحانه حقيقة وراء الوجود فغير لازم ايضا بانه
يلزم ح ان يكون الوجود العام اتم نسبا من الحق مع مضاهاته اياه في الامور
والاعتبارات المذكورة فيكون بينهما اشتراك من وجه وامتياز من آخر
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم ان يتعقل كل منهما تركيبا وقد فرضناهما
بسيطين هف وان قيل بانه مع كونه لا حقيقة له وراء كونه وجودًا فانه قابل
من الحق فيضه فنقول هذا الفيض المقبول ان كان وجودًا فقد قيل باستفادة
ما هو حاصل له لان كان غير الوجود الذي هو الاول وان ثبت المغايرة بين الوجود
المقبول وبين الامر المسمى بالوجود العام فقد حصل وجودان احدهما مجعول و
الآخر غير مجعول والمشترك بين جميع الممكنات اما الوجود الاول او الثاني او
هما معا لان كان الاول فلا اعتبار للفيض الوجودي الثاني ولا اثر له ولزم ما قلنا من
ذلك نفي بعدم صدور شيء من الحق وعدم حصول فيض اصلا وان كان الثاني
فلا اعتبار لتسمية الوجود العام قبل ذلك عاما مشتركا ولا صحة له بل حكمه حكم باقي
المهيات القابلة للفيض الوجودي من الحق وان توقف الايجاد على الامرين معا اعني ٢ الموجودة الممكنة صح
الفيض الوجودي والقابل له المسمى بالوجود العام لزم ان لا يكون المشترك بين الممكنات
وجودا واحدا بل هما وجودان فبطل القول بان الوجود المشترك بين جميع الممكنات
واحد هف ويلزم ايضا ان يكون جزء علة في اتصاف جميع الممكنات بالوجود
فلم يكن الموجد واحدا فان ثبوت الصدور والفيض المضافين الى الحق
يتوقف على هذا الامر المسمى بالوجود العام فلا يوجد العام اما ان يصح له كونه ٧ مهيته الا وجوده بحيث يتوقف
ممكنا او امرا آخر فان جاز ان يصح له ذلك فامكانه والا لاشتركت الممكنات عليها وهذه الصفة باطل
كلها في ذلك الامكان بل امرا آخر فذلك الامر الآخر اما ان يكون الحق او سواه ثم نقول هذا الوصف
لان كان الحق ثبت امكان هذا الوجود وقوته وكونه مجعولا من جميع الماهيات لهذا الوجود صح

فان لم

٢ وان صح ذلك له صح

تقرر ص

الممكن وقد تقرر ان المهيات غير مجعولة فهذا ايضا على هذا التقدير باطل فان قيل ان ذلك
الامر لم يصح لم يوجه العام من الحق ولم يثبت له ايضا لامكانه بل ذلك من امر
ثالث فنقول هذا ايضا باطل لان ما سوى الحق ممكن بهذا مما لا نزاع فيه لما
يلزم من المفاسد من اجل ثبوت هذا الامر ولانه ليس ثمة امر ثالث ينسب
اليه ذلك فان قيل ان حكم الوجود العام حكم سائر الكليات وانه من حيث
هو كذلك لا يكون له وجود في عينه وصح لنا المهيات ليست بامور وجودية
ولا مجعولة بل ظهرت بنفس الوجود العام كما مر لزم لنا تحصيل من مجموع ما لا
يقوم بنفسه ولا وجود له في نفسه اعني الوجود العام والمهيات ما يقوم
بنفسه ويتحقق وجوده وادراكه في الاعيان ويكون الكل واحد من الوجود و
المهية يتعين في الخارج فيكون ان ثمة وجود بين متقدم بتجدد امر ثالث ينسب الي حقيقي صح
الاثر عن نسبة الاجتماع وقد فرضنا بخلاف ذلك فكيف الامر بهذا وان فرض له
كان عندنا ما هو من هذا القبيل كالهيولى والصورة والكيفيات الاربع اشياء هي صح
الطبيعية التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والطبيعة المنفعلة
الجامعة عنها فان كلا منها ليس له وجود متعين في الخارج وجميع الاجسام المدركة
في الخارج متحصل من هذه المعاني المعقولة كما سانبه اليه في مسئلة اخرى عليحدة ان
شاء الله تعالى **المسئلة الرابعة** الواحد لا يصدر عنه الا الواحد هذه
المسايل يتفرع عليها من امهات المسايل مسايل شتى كمسئلة العقول و
علة ترتبها وعلة صدور الكثرة من العقل المشهود من الوحدة وجعل
الاعتبارات الموصوفة فيه علة لصدور الكثرة عنه او جزء علة هذا
مع وجوب اعترافهم بان تلك الاعتبارات ليست بامور وجودية
فانهم لو لم يعترفوا بذلك لزمهم الاقرار بصدور الكثرة عن الحق لان
الصادر منه على هذا التقدير العقل الاول واعتباراته الثلثة او اثبات
ان تلك الاعتبارات ليست بامور وجودية يجب ان يكون علة لوجود الكثرة

ولكن

ولكن ذلك يحتاج الى غير ذلك من المفاسد التي يتضمنها بطلان المدعو
كذلك القول في حصر من يدعي انحصار العقول في عشرة ووضوح ضعف
مدعاه وما يرد عليه من النقض بالفلك الثامن واشتماله على الكثرة العظيمة ۲ دعواه صح
مع انه اقرب الافلاك الجسمانية الى الاطلس والى الموجودات البسيطة وكذلك
ايضا تقرر شان الترتيب الايجادي بالوسايط ونفي تاثير الحق في الموجودات
وامدادها بالفيض الوجودي الذاتي الا بواسطة العقل الاول ومسئلة
نفي علم الحق بالمعلومات على النحو الكلي وجهة اللوازم ولوازم اللوازم
ونفي تعلقه بالجزئيات استبعاداً لعدم معرفة كيفية ارتباط الواجب بالكثير
على وجه غير قادح في وحدة الواحد وقياسا منهم ايضا الغائب على
الشاهد هذا مع انه لا برهان لهم على شيء من ذلك وقد امعن الداعي النظر في
جميع ما ذكر في هذه المطالب فلم يجده يقوم على ساق مع ان هذه المسائل
كلها من المطالب النفيسة جدا التي يتعلق الفوز بالسعادة بمعرفتها ونحن ۲ ينوط صح
نقول لهم قد اعترفتم بان المهيات غير مجعولة وليست بامور وجودية و
الوجود المشترك بين جميع المهيات واحد مع التحقق بان المسمى عاماً
ليس بامر زايد على مهيات متصفة بوجود واحد يشترك فيه العقل و
غيره فلم لا يجوز ان يكون ذلك الامر الواحد الصادر من الواحد الحق هو
هذا الوجود المشترك العام ويدخل فيه العقل الاول وغيره ويكون الموجودات
باجمعها مرتبطة بالحق لا بالسلسلة المذكورة وتكون العقول وكل ما يسمى
واسطة شروطا لحصول الفعل الايجادي عندها بالوجود الفايض من الحق على
ما سواه فالوسايط شروط متممة لاستعدادات الماهيات فان
المهيات لا بد وان يكون لها نوعان من الاستعداد نوع غير مجعول الوجود
المعقول من الموجد ونوع حاصل بالوجود من حيث لوازم كل فرد
من افراد المهيات وهي استعدادات وجودية مجعولة بخلاف

۲ ما يرى الوجوب حجم هو القدر المشترك من بعض الوجوه والذي هو من حيث هو خصيصة الارتباط بين الحق صح

الاستعداد الاول الكلي الذي به قبلت المهية الوجود من الموجد اولا فانه غير مجعول فالمعلومات فالوسايط معدات بمعنى انه توجب تعين الاستعدادات الجزئية بواسطة الوجود والحق هو المفيض كما ذهبوا اليه في الاسباب السفلية من انها معد والعقل الفعال مفيض اذ ذاك ان تعلق العلم الالهي بالاشياء هو على النحو الكلي والتفصيل معا من جهة الوجود الواحد المشترك لا من جهة العلل واللوازم كما ذكر لا يلزم ما توهموه من الخلل وتوقف العلم بالجزئيات على الالات فانها لا مستند لهم في نفي تعلق العلم بالجزئيات الا مجرد الاستبعاد والقياس وهو ضعيف وباطل لانهم معترفون بان ذات الحق مباينة لجميع الذوات وعلمه كما هو عين ذاته فمعرفة تعلق علمه الذاتي بالمعلومات متعذر بالنظر والقياس والذي يعطيه التحقيق الذوقي هو لان الاشياء كلها مرتبطة به من جهتين مختلفتين من حيث سلسلة الترتيب بالتفسير المذكور ومن حيث رفع الوسايط ايضا اذ لا برهان على انحصار المدد والاثر في سلسلة الترتيب وهذا اليق بكمال الحق والنسب بتنزيهه تعالى فانه لما وضح لاهل الاستبصار انه لا يجوز ان يتعقل في جناب الحق جهتان مختلفتان لوجوب الاعتراف بانه واحد من جميع الوجوه وجب ان يكون ارتباطه بكل شيء من وجه واحد ولما كانت الكثرة من لوازم الامكان وصفات الممكن وجب ان يكون ارتباط الممكن بالحق من وجهين ولكن تكون الغلبة للكثرة من الوجه الواحد الامكاني وسيما في حق كل ممكن يتضاعف فيه احكام الامكان وخواص الوسايط ووجب ايضا ان يكون لكل ممكن نسبة محققة الى حقيقة الوحدة الالهية تلك النسبة هي المقتضية لترجيح الحق اياه في الايجاد على غيره ومن حيث هي يصح ارتباطه موجبة من وجه غير الوجه الاخر المختص بالكثرة والوسايط وقد ثبت ايضا ان في الممكنات من يكون الغالب على حاله

حكم الوحدة وضعف احكام الامكان لقبوله باستعداده الراجح على استعداد غيره الوجود الفايض من الحق وجودا اتم واسبق من قبول الغير ولان يكون الوصف الوجودي والحكم الوجوبي فيه اقوى بحيث لا يضعف ولا يستهلك نوريته تحت احكام الوسايط ووجه امكانه تهاما من كل وجه كما هو حال الجمهور بل يتفرد من حكم الاستعداد الكلي الغير المجعول والاستعدادات التفصيلية الوجودية ما يتاتى له بذلك ان يقبل فيض من الحق دون واسطة كالامر في شان العقل الاول وعلى ما حصل لقوم من اهل الله شهدناه وحققناه بحمد الله من نفوسنا ومن غيرنا واهل الله يسمون هذا الوجه الوجه الخاص وهم متفقون على ثبوته وهو الواقع عندهم في حق جميع الخلق لكن الاكثرون لا يعرفونه ولا يشعرون به والخاصة يعرفه ويدرك اثره وحكمها منه متوفر ومتصل وبذلك وردت الشرايع كلها ونطقت الكتب المنزلة ووقع الاتفاق من جميع الانبياء والكمل من الاولياء فان الاخذ من الحق تارة يحصل ويرد بواسطة بعض الارواح وتارة بدون واسطة اصلا ولا برهان يدل على امتناعه كما لا برهان لهم على ما ذكروه وذهبوا اليه من الامور التي قدمنا ذكرها في باب العلم الالهي وصورة تعلقه بالمعلومات وفي غير ذلك سوى القياس والاستبعاد ولمثل ذلك رايتهم والعجب منهم الجزم بذلك دون برهان محقق مع اعترافهم بان حقيقة الحق مجهولة ولان علمه عين ذاته كما مر وانه ليس كمثله شيء سيما ومن البين ان اسناد صفة الى موصوف ما مسبوق بمعرفة حقيقة الصفة وحقيقة من ينسب اليه وقد سبق تعذر ذلك على البشر من حيث النظر العقلي المعهود سيما وقد ثبت ان علم البشر من كونهم بشرا علم انفعالي وتعينه موقوف على الكثرة لانا لا نعلم شيئا كما مر شرف مهيتنا فقط ولا من حيث اتصافنا بالوجود المستفاد ولا لكان كل موصوف بالوجود موصوفا بالعلم وهم لا يقولون بذلك بل لا بد من قيام الحيوة

بالموجود وذلك ايضا غير كاف ما لم تقم به معنى ليس علما ولا مما يغنى من شرط آخر
وهو زوال المانع الحائل بين المدرك عالما وبين ما يقصد لمعرفته وعلم
الحق ليس كذلك انما هو شهود وجدانى لا حكم فيه بكثرة ولا هو متوقف على
شئ خارج من زوال المانع او غيره وحقيقته بالاتفاق مجهولة ثم معرفة
حقيقة علم من كونها معنا فالا عالم او من حيث تعقل لكن علمه غير فاعله
وصولة تعلقها بالمعلومات متعذرة ولا طايل فى الاستدلال على
جنابه تقدس سبحانه بما ادركناه من نفوسنا واحوالنا هذا مع لزوم معرفتنا
بنفوسنا ومعرفة كيفية حكمها فينا وادراكها لما ندركه صعب جدا كالامر
فيما ذكرناه من شأن الحق سبحانه فانه لم يكن برهانا تاما يفيدنا معرفة
حقيقة نفوسنا وبقائها وتجردها عن المواد واستغنائها عن الارتباط
وكل ما ذكر فى اثباتها وما يضاف اليها من بقاء وتجرد وعلم وسعادة
وغير ذلك غير مقنع ولا مرضى عند المستبصر الذى لا يقنع الا بعين
اليقين رزقنا الله ذلك على الوجه الافضل بالشهود الاجلى والعلم الاكمل آمين
والحمد لله رب العالمين مسئلة تتضمن عدة مسائل ما حقيقة النفس الانسانية
وما البرهان الدال على اثباتها فان جميع ما ذكر من شأنها غير مقنع لاولى
الالباب وما البرهان على تجردها ودوام بقائها واستغنائها بهذا القدر
الحاصل لها من الاستكمال بهذه النشأة العنصرية فى هذه الدار عن نشأة
اخرى بعدها وما الذى يكون الفياضه وتقريبه من كيفية تدبيرها لهذا الهيكل و
هل يوجد برهان على امتناع تدبيرها فى الوقت الواحد للهياكل والصور المتعددة
او تاتى ذلك لبعض النفوس لكمال استعداد بالعلوم والاعمال فى هذه النشأة
فترقى من مرتبة جزئيتها حتى تصير كلية كما هو مذكور فى شأن العقل الفعال
انه مع تجرده يدبر عالم الكون والفساد بمجموع صوره وكونه كالنفس الكلى
بالنسبة الى ما تحته من النفوس الجزئية والصور المزاجية الطبيعية ثم مع انه

المواضع ل
ما ذاتى ر
من ذاته مه
وجه مه
ما وارده فى پيانامه
ده

بالنسبة

بالنسبة الى ما فوقه من العقول كالنوع او كالجزء بالنسبة الى الجنس والى الكل
فانا قد وجدنا غير واحد من ارباب النفوس الان فيه قد علمت ترتبه
نفسه ترقى الى الفعال كما قلنا بل ازداد ترقيا واتحادا الى الفعال من العقول
بما فوق العقل
ان جاز
حتى جاوز جميعها وتحقق وصحت بالحق من الوجهين المنبه عليهما من قبل
الوجه المختص بسلسلة الترتيب والوسائط والوجه الذى لا واسطة فيه حيث
هو بين كل شئ وبين موجده وقد سبق القول فى ذلك والتقرير وهل تثبت
عندكم لها وجود ما انما كان بعد المزاج وتعينها بحسبه او كانت موجودة و
متميزة قبل البدن ثم على كلا التقديرين هل كانت عالمة بكل ما تستجده وتستحضره
الان من العلوم لكنها قد كانت نسيت بسبب التعلق بالبدن واستهلاك
قواها تحت سلطنة القوى المزاجية والآلات البدنية او كانت خالية
عن كل علم وصفة ما عدا وجودها البسيط او كانت عالمة بالكليات و
استفادت علم الجزئيات بواسطة القوى والالات البدنية وتذكرت النسيان
العارض بسبب صحبة البدن وما لوحنا به فى ذلك وهل ارتباطها فى البدن
ثابت من جهة ام يكون قدرا مشتركا بينها وبين البدن يناسب كلا منهما
من وجه ام لا فان البسيط التام البساطة مباين المركب التام التركيب
فكيف يتاتى الارتباط بينهما دون توسط قدر مشترك اذ من البين ان
تاثير كل مؤثر فى كل متاثر لا يصح بدون الارتباط والارتباط لا يمكن حصوله
دون مناسبة فما المناسبة الثابتة بين النفس البسيطة والمزاج المركب و
هذا السؤال متعلق فى شأن الحق مع المكنات مع وجود الاعتراف
بان حقيقته سبحانه مباينة لجميع الحقايق مع ثبوت انه مؤثر فيها فكيف
الامر وباى برهان يثبت هذه الامور ثم نقول وبتقدير ثبوت الارتباط
المشار اليه بالبرهان النظرى هل ذلك الارتباط واقع حتى يتاتى للنفس
الانسلاخ عنه وعن غيره من العلايق بالكلية الانسلاخ استغناء واستقلال

المكنات صح
على نحو صح

١٨٨

حاصل بسبب الاستكمال استعدادها فلا يبقى للنفس علاقة مع صورة ما بسيطة او
مركبة ام لا بد من بقاء علاقة ما مع غلبة احكام صفة الاطلاق كما اشار اليه
الانبياء والكمل من الاولياء قاطبة وبل على تقدير امكان ذلك اعني
انسلاخ النفس عن التعلق بالبدن من كل وجه يمكن حصوله عندكم الا في
بين النشأة وبين الدار حيث لا يبقى لها تعلق بهذا العالم مع بقاء خاصية
تدبير تلك النفس [struck through] او لا تحصيل التجريد التام وانقطاع العلاقة بين
النفس والبدن من كل وجه الا بالموت فانا قد عاينا جماعة من اهل
التجريد والانسلاخ وصحبناهم بحمد الله فيما ذكرنا وفي غير ذلك من احوالهم
ووجدناهم متفقين على ان التجريد من كل وجه متعذر لشرط بقاء حكم التدبير في
حق كل من يوصف بالتدبير كان من كان وبالنسبة الى كل ما يدبره مدبر كان
ما كان وانه لا بد من ارتباط وعلاقة ما او نعت معنى مشترك بين كل متباينين
يوصفان بالتأثير والتأثر فذلك المعنى يحقق الارتباط وسائر التدبير
وثبت الاثر فهو دائر معه وجودا وعدما حيث ثبوته وينتفي بانتفائه
وان لم يشعر نفس المدبر بانها مدبرة واعلم ان التدبير غير منقطع ابدا الا في
التدبير الطبيعي مع المزاج في كل آن ويكفي النفس التي هذا شأنها في هذه
الحالة غير شاعرة بتعلقها بالبدن وتدبيره وذلك اما لاستغراقها
بالحق او بما منه وعلى الجملة فالمقصود هو استجلاء ما يقتضيه البرهان في كل
ذلك ليحصل الجمع بين ثمرتي الادراك الكشف العياني والبرهاني ان شاء الله
وحده ثم نقول اذا قيل بثبوت وجودها ولم يطرأ ما سبق السؤال
عنه في هذه المسئلة الكلية فما البرهان المثبت امتيازها بعد المفارقة
عن غيرها من النفوس بالهيئات المكتسبة بواسطة البدن على ما ذكر فان
قيل لم لا يجوز ان يكون ذلك في النفس الجزئية مع المزاج الجزئي الطبيعي كما
مثله في حق النفس الكلية ونفوس الاجرام العلوية بالنسبة الى الطبيعة الكلية

(margin notes: لاستكمالها صح — وشاركناهم صح — [illegible] — الاستكمال صح — فان كان صح)

والعناصر

١٨٩

والعناصر وقوى الجسم الكل المستفادة من الصور العلوية وغيرها فيكون الصور والقوى
الطبيعية مؤثرة في النفوس التي هي علل لوجودها ومؤثرة فيها فتتأثر العلويات
من السفليات ويكون النفوس الجسدية المجردة فاعلة وقابلة معا بل قد
يقال ايضا ان القول بصحة تأثير المزاج الجزئي في النفس الجزئي التأثير الابدي
يؤذن بانه لو لم يتبع مثل هذا في النفس الكلية مع تعلق الطبيعة والمزاج
لما تعدى ذلك في الامزجة والنفوس اذ من البين ان حكم الاصل يسري في
الفروع بل قد يقال ايضا انه من الجائز ان يبقى من احكام النفوس الحادثة
بقواها المختصة بها وبقواها الموجودة في آلاتها المزاجية الناتجة عن القوى
العلوية وبتوجهات العقول والنفوس المتنجمة فيها والصادرة عنها حال
التعلق بالبدن وكذلك من علومها واخلاقها وصفاتها المنشأة والمشتركة
بين نفس الانسان ومزاجه ومعتقداته ايضا التقليدية صور والفئة
صورته يرتبة او منظم تلبس النفس العاقلة وتكيف بها بحيث تشاهد الحق في مقامات
الشقاء والسعادة ويكون ذلك بحسب النسبة الحاصلة في تلك الممازجة
الواقعة بين قوى الانسان النفسانية والطبيعية المزاجية واصول تلك
القوى في العالم العلوية ومقام محتدها ومشربها والى اي مقام من تلك
العوالم كانت المناسبة اقوى حصل انجذاب تلك النفس اليه واستقرت
لديه ويكفي على هذا التقدير على امتياز النفس بعد المفارقة صور تلك الاخلاق
المنشأة والعلوم وما ذكر فانه اذا جاز ان يبقى من آثار ارتباط النفس بالبدن
هيئات بدنية توجب التمييز فلا يستنكر ان يقع على هذا الوجه وكيف ولا برهان
على استحالته بل يترجح على هذا التمييز بالهيئات فقط بما يستروح من الاخبارات
الالهية والنبوية المشيرة الى هذا سيما وقد ثبت صدق المخبرين بما اظهروا
من الآيات والمعجزات الثابتة بالتواتر وسيما نبينا محمد صلى الله عليه و
آله الباقية معجزته الآن بين ايدي الناس وهي القرآن القائم مقام البرهان في

(margin notes: يؤذن صح — المكتسبة صح)

مر من الدعوى والفرق بين التميز بالهيآت فقط وبين الصور الناشية
من الاعمال والصفات وما ذكرنا صور وجودية في عوالم موجودة ارتباطها
بقوى توجهات نفوس العاملين اما من علم او اعتقاد او بخاصية تخص
ما اتحصن فيهم من القوى السماوية وتوجهات العقول والنفوس مما يغلب
الرجوع الى اصل تتميم الدائرة وجوده وحكمه في هذا القبيل يسترح الى
علة بقاء صور الحيوانات وغيرها وموجبة القوى الحاصلة من توجهات
العقول والنفوس الفعالة حال التكوين وهذا فرقان واضح بين التميز
بالهيآت فقط لكونها تميزات معقولة يجمعها مرتبة النفس الكلية وهذه
ليست كذلك ثم ترتق وكيفية النفوس يتنوع تلبسها بتلك الصور الناشية
المشار اليها بحسب علمها واعتقادها واستحضاراتها حال انشائها
وبالتفصيل الذي وردت به الاخبارات الالهية على الجملة فالكلام في هذا
بالنسبة الى الاحتمالات بيح كثرة تفصيل ومن اطلع على جلية الامر اقتصر عليه غير ٢ تكثير
ان ما يختص بالاثر الشريف بطريق البرهان النظري في ذلك مما يعول
المولى عليه ويركن اليه مسئلة تحتوي على مسائل من اليقين ان ٢ من البين به
الاجسام متناهية القوى والعقول بل قد شهدت العقول بان جميع
الممكنات يجب ان يكون تعيين استعداداتها الكلية وان كانت غير محدودة
انها لا تقبل من مطلق الفيض الرباني الا حصة متعينة معينة متناهية بحكم
وبذلك ايضا وردت التعريفات الالهية على السنة الرسل الكمل
وخصوصا في حق اشرف الممكنات واولاها قبولا للفيض بل اعم مع [illegible] ٢ واولها به
اياه بانه اقرب الموجودات نسبة من الحق وحضرته وانه الواسطة في وصول
الفيض والمدد على جميع الكائنات من الوجه الذي يسلك الترتيب واذا كان
هو مع شرفه وجلالة قدره يحكم على قبوله وقوته بالتقييد والتناهي من بعض
الوجوه فكيف بغيره وما الظن بالاجسام وقواها واستعداداتها

وما الظن

وما الظن ايضا بالامزجة الطبيعية العنصرية وقواها وبعد تقديم هذه المقدمة
ما البرهان القاضي بان استحالة ان تواصل النوع الانساني من هذا العالم كلية ما يحدث حق
بعد اف العالم العلوي توجهاته خواص بعض القوى والتشكلات والاتصالات
المجهولة البشر عالم بمدرك بالتجربة الرصدية والقواعد الهندسية وما المانع نع
ان تكوين الموجب لما ذكرنا متضمنا لا خواص التشكلات الفلكية وخواص
الاتصالات امر آخر من الامور الالهية يعلمه الحق وينقطع اخر النوع فينعدم النوع
الانساني وكثير من موجودات هذا العالم العنصري مدة ثم يعود هذا المكون
في هذا العالم اما على هذا الوجه او مثله او على نمط آخر بل نقول وما البرهان
على عدم تناهي القوى الفلكية ايضا وكونها بحيث لا تقبل التغير والفساد
والتبديل فانا لم نجد في كل ما ذكروه في اثبات بقاء الافلاك ودوام
اثارها على هذا الوجه وخلوها عن خواص الطبيعة ودوام قبول عالم الكون
والفساد لتلك الاثار على هذا النحو المدرك او مثله من الاوضاع والتكوينات صح
برهانا تاما يثلج به صدر مستبصر بل من بالاقاويل والتقريرات
الاقناعية بل استبعادات محضة واستحسانات يركن اليها الافكار المتعلقة
بتعظيم العالم العلوي والاجسام البسيطة في زعمهم ايضا وايضا فما ذكروه في
ان سبب فساد المركبات التركيب وان البسيط لا يقبل الفساد ضعيف
فان المركبات انما وجدت عن البسائط بل هي مجموع امور بسيطة فلولا عن
تلك لم يبق المركب والمتحد ليس الا الهيئة الاجتماعية والتركيبية ولا تخ
الاجتماع والتركيب من ان يكونا عين مجموع اجزاء المركب والمجتمع او يكونا نسبتين
فان كانا عين اجزاء المركب والمجتمع فحكمها حكم تلك البسائط وقد تقدم جملة
القول فيها وان كانا نسبتين فالنسب لا تحقق لها في نفسها الا بشرط
وجود المنسوب والمنسوب اليه فكيف تكون علة لبقاء علتها وذاتها
ثم نقول واي برهان ثبت عندنا على خلو الاجسام الفلكية عن احكام الطبيعية

وخواصها سيما والتوبيخات الالهية على السنة الرسل والكمل قد وردت
وصرحت بان الاجسام كلها طبيعة ولم يحكموا ببقاء بعضها من حيث الذات
مع تغير حادث في الصفات ووافقهم على ذلك جماعة من اكابر الحكماء الاول
ووقفنا على ذلك في مصنفاتهم وكل ذلك على العلم الكريم غير خاف و
اشار الى ذلك نقلا وتقريرا صاحب رسايل اخوان الصفا واخبر ان
مرتبة الطبيعة دون مرتبة النفس الكلية وفوق الهيولى والصورة
وفسر بليناس وغيره الطبيعة فقال انها عبارة عن حقيقة جامعة بالذات
بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ولكل واحد من الاربعة
غير الاخر والطبيعة لا تغاير واحدا من الاربعة وعلى الجملة فالامر من حيث
الاطلاع المحقق في كل ذلك معلوم متيقن والمذاهب النظرية والنتايج
الفكرية كثيرة شديدة الاختلاف والمعتمد منها بعد الابرام والاطلاع والاجلاء
ما اتضح للرأى المعلول(?) السديد بطريق البرهان او ترجح عنده من اقاويل
السابقين لاحاطة علمه الشريف بما ذكروه في هذه الامور في الكتب
العزيزة المتداولة والمسطورة المشهورة رجاء الفوز بالجمع بين العلوم(?) النفس(?)
العقلانية والبرهانية كما سبقت الاشارة اليه والله سبحانه وتعالى
يكشف بحسن بيان المولى وافادته المعضلات ويسر حل المشكلات
مسئلة الانسان في هذه النشأة والدار يتعذر عليه التجريد التام
المعتبر بانقطاع تعلق النفس المدبرة للبدن عن البدن اذ لو انقطعت
العلاقة بالكلية لكان الموت فان الموت ليس غير ما ذكرنا واذا تعذر
انقطاع علاقة النفس عن تدبير البدن حال الحيوة فلا تخلو النفس عن
احكام المزاج الطبيعي المدبر لها بما يدركه من الالام واللذات لا تخلص عن
شوب الطبيعة وحكمها فمن اين ثمة الام ولذات روحانية
صرفة خالية عن الاحكام الطبيعية وما برهان ثبت ذلك وما المستند فيه

والاجلاء صح

وبهذا

وبهذه اللذة والابتهاج المعنوي بان لا الحق سبحانه وتعالى ولا يليق انما
يحدث للنفس تلذذا بادراك العلوم والمراتب السنية المستلزمة للحكم
والجاه وليس ذلك من قبيل الملذوذات الطبيعية المعهودة فان قوله
من الجايز ان يكون اللذات الطبيعية صنفين صنف كثيف وصنف
لطيف والكثيف هو المعهود ادراكه من الملذوذات الحسية بالحواس
كالماكول والمشروب وغيرهما ونوع اخر هو مدرك للنفس من حيث
القوى الباطنية كالذهن والخيال والتعقلات النفسانية الحاصلة حال
التلبس بالتدبير والقوى والادراكات الانسانية لا تعرى بالكلية
عن الاحكام الطبيعية ومن ادعى ان ثمة وراء ما ذكر الاما ولذات
روحانية لا حكم للطبيعة فيها فعليه البرهان **مسئلة** ما حقيقة الفيض الصادر
من الحق وما المتعقل للعقلاء من معرفة كيفية صدوره ووصوله الى
القوابل لا جايز ان يكون من قبيل الممكنات ولا جايز ان يكون الحق وليس
ثمة امر ثالث لا يكون الحق ولا غيره فكيف الامر وما المتعقل من
معنى الايجاد اولا ثم الامداد ثانيا وما برهان ثبت ذلك وهي من
من المسائل المعوذة التي لم يتقدم على اثباتها وتحقيقها برهان مسئلة
تسلسل علل ومعلولات موجودات غير متناهية منتهية الى نهاية
مسئلة النسب التي بين الموجودات غير متناهية عندنا ويجب ان
يكون بالنسبة الى علم الحق متناهية لما يلزم من المفاسد ان لو لم يكن كذلك
لما اسلفناه ايضا في اثبات علم الحق بالجزئيات وضعف حجج المنكرين
لذلك قياسا واستبعادا وانه فالاتفاق واقع بان ما دخل في الوجود
فانه متناهية والنسب ناشية بين الموجودات فكيف ينشأ من المتناهي
ما لا يتناهى وكذلك يتوقف في الامزجة المتولدة من العناصر ومثل ذلك
واحاطته التشكلات والاوضاع الفلكية من الاتصالات والكيفيات

و غیر ذلک کالمواهر و الانات و نتایجها فکیف الامر مسئلة الجوهر لا یعقل
بیعلان کیفیته من کیفیاته و الحرارة لو بطلت من النار لبطلت النار
مسئلة الهیولی المجردة لا تقبل القسمة عقلا و یمکن القصویة فکیف بحلول
الصورة فی الهیولی صارت تاحما و قبلت القسمة و لم یجد امر ثالث غیر الاجتماع
و ان نسبة الحلول لا یتغیر بل بالتبعیة لما له وجه محقق کما سبقت الاشارة
الیه فی بعض الاسولة المتقدمة تمت الاسولة بحمد الله و حسن توفیقه و
الحمد لله و صلوته علی محمد و آله الطیبین الجواب من خواجه
نصیر الدین الیه رحمهما الله بسم الله الرحمن الرحیم و علیه التوکل
و هو حسبی ○ اما نامه کتاب ما ارادهش بها لغیر کتاب الله من سایر الکتب
آنامن امام نور الله قلبه ○ و صیتر مرفوع الدرست الجیب ○ خطاب عالی
مولانا معظم نادر الامم کاشف الظلم صدر الملة و الدین مجد الاسلام
و المسلمین لسان الحقیقة برهان الطریقة قدوة السالکین الواجدین
و مقتدی الواصلین المحققین ملک الحکماء و العلماء فی الارضین برهان ترجمان نسخه
الرحمن افضل و اکمل جهان ادام الله ظله و حرس ذیله و علیه بخادم دعا
و ناشر ثنا مرید صادق مستفید عاشق محمد الطوسی رسید بوسید و بر سر
و چشم نهاد و گفت ○ از نامه تو ملک جهان یافت دلم ○ و ز لفظ تو عمر
جاودان یافت دلم ○ دل مرده بدم چو نامه ات برخواند ○
از هر حرف هزار جان یافت دلم ○ و او انواع مناقب آن ذات بی
همال استماع کرده بود و بر مشاهده جمال مبارک و مطالعه شمایل شمایل نسخه
و بی نظیر مشتاق شده بوصول بخدمت متقاعی نیاز مند گشته و روزگار
در نیل این مامول مساعدت مبذول نمیکرد و همت بر آن میگماشت
که بکتابت راه استفادت گشاده گرداند و مراسلت با حضرت
بزرگوار توسل جوید ناگاه بخت خفته بیدار گشت و مطلوب حقیقی

روی نمود و بار باد خطاب جان افزا و مفاوضه دلکشا را این مهجور
مشتاق را مشرف گردانید و چون در همه فضایل بر همگنان متقدم
است و الفضل للمتقدم و در این معنی هم تقدم نمود و این محب محروم گفته اند حق
را رهین منت و شاکر نعمت گردانید و جان تشنه شوق او را
بزلال ینبوع کمال آبی بر لب زد حدای تبارک و تعالی آن ظل ظلیل بر
بندگان خویش گسترده و آن پرتو نور تجلی در میان اهل دنیا بنده و با سلسله دارد صح
بحق حقه از آن جناب بزرگوار مکتوب نفیس رسانیدند که هر یک
در باب خویش بی نظیر بود یکی کتاب حاصل نتایج افکار که مشتمل
سوالی چند بعضی از معضلات اسوله و اشارت بانی مرید مستفید رفته
که از بضاعت مزجاة خود کلمه نویسد و بموقف عرض فرستد هر چند برای سائل حکم
این ضعیف خود را در محل آن نمیداند که زیره بکرمان فرستد و
خرما بهجر اما انقیاد اشارت واجب بود بطریق استعجال آنچه در
خاطر بود نوشت و بخدمت فرستاد و چشم انتظار بر راه میدارد
ملتمس که در رد و قبول آن بوقت نقد چه حکم رود و دیگر رساله شیخ
الجبال بود مشتمل بر شرح سوانح عزیزی که در وقت سلوک روی نموده و ذکر الحیال نسخه
واردات حق که در هر حال از احوال حرکت باطن متجدد شده و از آن
در لباس دعا و مناجات و استعارات ایما و استدعا بیان فرموده
مرید مستفید از آن بحر بی پایان مغترف شده از آن بزرگوار نیک مثال سپرد از چون ح
محقق گشت و دانست که غرض ارشاد مریدان و تحریص مبتدیان بود تا
بر متجددات احوال باطن واقف شوند و در اثنای سلوک از عجایب
و ترهات و وساوس و هواجس با خبر باشند نه غره احوال دهند
و نه یاس را محل نهند چه فرموده است باین عبارت و اینها بنده بنوشته
مصدور و تحفه مشکور احسنک بها لا عتابه و انشر فضلک فارفعک و

بلا ذلک واسلی نفسی بما انا فیه طلبا للخلاص عما انا فیه مریدی مستعید هر چند
حدا وست گستاخی میکند و میگوید در حقیقت اعلی لمن تشتغل بالمناجاة
والدعاء فان من کان فی هذه المرتبة کانت قبلته من صلوته هوی نفسه والهه
بالحقیقة هو هواه وانما یعبد الله ویدعوه لیرتع بالالذاته ویعقل کل ذلک
وسیلة لان ینال مراده وهو عبد اسیر الهوی معتکف علی طلب الراحة
ودفع الاذی یعتریه الخوف وتارة یستیله الرجاء فیعبد او قاته فی المحن
یلتجی الی الصبر وفی بعضها للنعم یستزیده بالشکر ثم ارتقی الی هذه المنزلة الی درجة
الرضا والتسلیم استراح من جمیع ذلک فلم یحتج الی جذب مطلوب او دفع
مهروب عنه فلا یبقی له الآن اذ لا یطلب شیئا ولا مناجاة اذ لا یغیب عنه ما
یناجیه بل ینظر الی جمیع المخلوقات بعین الرضا ویجد من نفسه فی جمیع المحدثات
الارتضاء وذلک باب الله الاعظم مع لمن تلک الرتبة ایضا قاصرة عن
مراتب الواصلین الی ادنی حد من حدود الکمال فان الامر یدعی لمن رضی مقابلا لوجود المرضی عنه ولمحل تصرف ترکه باختیاره وذلک دعوی الشرک فی
الوجود وحق التصرف تعالی الله عن ان یکون له شریک او یکون معه متصرف
فان ارتقی من هذه الدرجات ووصل الی مقام الفناء المحض ومحا الاثر الذی هو
منزل اهل الوحدة المطلقة لا قول التوحید فانه طلب وحدة فترته ولا
الاتحاد فانه لمن کان بالطبع لا بالقسر لکن تفوح منه رایحة الکثرة ولا
الرضا والتسلیم بل من لم یکن له ثبوت حتی یمکن القائه بالکمال او یکون له
ذات حتی یصیر منعوتا بنعوت الجلال وهنالک ینقطع السلوک والسالک
وینعدم الوصول والواصل فان الی الله المنتهی والیه الرجعی وخادم الذاکر
متیقن بان المولی دام ظله لا یجد من نفسه القناعة بالدرجات المذکورات ما ارتقی
الی درجة لا درجة فوقها لکنه ما دام فی قید هذا العالم یجب الصولة بحول اشتال
هذه المقالات علی ما له ویستفیض منه علی متابعیه من غیر قصد منه الا انه ومع ذلک

حمّال سره

ارشاد الطالبین واکمال الناقصین فهذا ما عندی فی هذا الموضوع ورای اعلا
واجل من ان یحیط به ما فهمته او اقدر علی القائه من ان یکون فی مرتبتی والسلم
علی من اتبع الهدی هر چند ترک ادبست این کلمات بخدمت عرض
کردن اما چون حاضر وقت بود در حال مطالعه این کتاب تنبیه و رساله لطیفه
بحقیقت در هدایت طالبان واکمال ناقصان عدیم المثل والنظیر است
ابرا از خدمت پوشیدن وجهی ندانست ان شاء الله تعالی ترک ادب
معاتب وملوم نگردد اطناب از حد گذشت و زحمت بسیار شد انتظار
ورود مخاطبات واعلام سوانح واردات مضمون ها از بعد این کلمات
مقرون بانعام استخدام در خدمات بخواهد رفت ایزد سبحانه
وتعالی وتقدس آن کمال معتکف کعبه الکمال انجمن ناقصان دار و همیشه
بحق حقه والسلام علیکم ورحمة الله وبرکاته **قوله** المسئلة الاولی
قوله هذا خلف **اقول** اما البرهان الموضح لها علی تحقیق کون وجوده عین ماهیته
وان لیست له حقیقة وراء الوجود فهو انه لو کان وجوده وماهیته لکان مبدأ
الکل اثنین وکل اثنین محتاج الی واحد هو مبدأ الاثنین والمحتاج الی المبدأ
لا یکون مبدأ للکل فان قیل الماهیة موصوفة والوجود صفة لها والموصوف
متقدم علی الصفة القائمة بها والمبدأ الاول واحد وهو الماهیة فیلزم
الماهیة علی تقدیر تقدمها علی الوجود لا تکون موجودة ولا معدومة فاذن یکون
مبدأ الموجودات غیر موجود **قوله** من البین ان مفهوم الوجود من حیث
تعینه فی تعقلنا مفهوم واحد وهذا المفهوم من حیث انه هو اما لمن تتعینه
لمن تکون عارضا لماهیة شیء او تتعینه واحدا من المعینین **اقول** لمن الالفاظ
التی لها مفهوم واحد مقول علی کثیرین ینقسم الی قسمین احدهما لمن تکون ذلک
المفهوم فی احاد تلک الکثیرین بالسواء وهو کالانسان فی زید و
عمرو والفرس فی هذا الفرس وذلک الفرس ویسمی الالفاظ المتواطئة

٧ من قطع النظر عن کل واحد
١٢ او تقتصر الحکم علی ضابطة
صح

و يكون بحكم فيما يتعلق تلك المفهومات حكما واحدا كما ذكره والقسم الآخر
لا يكون ذلك المفهوم في تلك الكثيرين لا على السوية بل انما يكون في
بعضها اقدم او اولى او اشد او اكثر وهو كالابيض على الثلج والعاج
والموجود على الجوهر والعرض وفي هذا لا يجب ان يكون مقتضيات
تلك المفهومات واحدة بل ربما يختلف مثل اسم الضوء الواقع على ضوء
الشمس وضوء القمر وضوء النار ~~بعض العرض~~ وضوء الشمس يقتضي زوال
الغشي عن سائر الاضواء ومثل اسم العلم الذي يكون بعضه مانعا على مفهومه
بديهيا وبعضه كسبيا وبعضه فعليا فلا يوجب وجود معلومه وبعضه انفعاليا
لا يوجب ذلك والوجود من هذا القبيل فانه يكون في الواجب قائما
بذاته من غير عروضه لماهيته وفي غير الواجب يكون عارضا لماهيته ثم
العارض للماهية بعضه في الجسم والمادة لان لا يكون تلك الماهية قائمة بغيرها
وفي الصورة والعرض بعضه قائم بمحل وكما انه ليس لقائل ان يقول لو
كان الضوء والعلم مقتضيين لزوال الغشي ولوجود المعلوم لكان كل ضوء
وعلم كذلك ليس له ان يقول لو كان الوجود مقتضيا لكونه غير عارض لماهية
لكان كل وجود كذلك فاذن ثبت ان من الوجود ما يقتضي ان لا يكون عارضا
لماهية ومنه ما يقتضي ان يكون عارضا لماهية وبطلت المقدمة القائلة انه اما ان يكون
مقتضيا للعروض او اللاعروض او لا يقتضي احدهما **قوله** والوجه الآخر
ان كل عاقل يجزم بان لوجود الواجب لا قوله زائدا على حقيقته **اقول**
كلا لا يحتمل ان يكون له افراد كثيرة فهو غير محتاج الى تعين زائد على حقيقته
فان حقيقته سواء كانت نفس وجوده او معروضة لوجوده متعينة
لعدم احتمال وقوع الشركة فيه وانما يحتاج الى التعين كل ما يكون له
اشخاص كثيرة فان كل شخص منه يحتاج الى التعين يميزه عن غيره مما هو من
نوعه وهاهنا سر عظيم وهو ان الوجود الذي يقع مفهومه على الواجب

والممكن

قوله ما قصد تقريره اقول اما قوله الوقوف على حقائق الاشياء ليس في
قدرة البشر يريد بالاشياء اعيان الموجودات التي ليس لطاقة البشر الموجودات
وانما ذكر ذلك في بيان صعوبة تحديدها ولم يرد به حقائق المعقولات وذلك
لان من لم يقف على حقيقة الاثبات والنفي كيف يقدر ان يحكم عليهما بامتناع
اجتماعهما بديهة ومن لم يقف على حقيقة الجسم كيف يحكم بامتناع اجتماع جسمين
والممكن بالتشكيك امر قطعي فان الوجود في الاعيان لا يمكن ان يقع على
اشياء تشترك فيه وذلك الامر مقول على الوجود الواجب القائم
بذاته الذي لا يعرض لماهيته ومغايرة من الموجودات واذا اعتبر وجوده
في العقل كان ممكنا غير واجب واسم الوجود يقع عليه وعلى الواجب
وقوع زيد على وجوده العيني ومثاله وذلك الوجود امر معقول
الوجود الواجب غير معلوم بالكنه والحقيقة انما يعقل منه هذا الوجود
المعقول مقيدا بالقيد السلبي واذا تحقق ذلك ارتفع الاشكال
المذكور بسبب تعدد الجهات واعلم ان سلب الاشياء عنه واثبات
الامور له انما يتحقق بعد ثبوت تلك الاشياء والامور وذلك تحقق
معه ثم عند اعتبار حقيقته بل يكون بعد صدور تلك الاشياء عنه و
اما قوله مع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقته مجهولة ففي الواجب ان يقول
مع اتفاق الحكماء ان مشايخ المعتزلة من المتكلمين يدعون ان حقيقته
معلومة للبشر كما في **قوله** والوجه الآخر كونه لما قوله بصحته على قاعدة **اقول**
مقدمة جواب هذا وهو ان البعد والجسم يقعان على ما تحتهما بالتواطؤ
بخلاف الوجود المقول على الموجودات بالتشكيك فاما الوحدة والكثرة
فهما عرضان وتجردهما عن المادة لا يكون الا في العقل كما في سائر الاعراض
التي يتعقل مجردة عن محالها فليس الوجود كذلك وقد ورد من
فيثاغورس انه قال الواحد والاعداد المركبة منه بتكراره هي مبادئ
الموجودات وقد صدر عن المبدأ الاول على ترتيبها فكانت مجردة
عن المواد ثم صدر منه بتوسطها سائر الموجودات وصار الوحدة و
الكثرة مقارنتين لها على الوجه المعلوم فهذا يناسب الوجود من حيث
القيام بالذات والعروض للماهية بعد ذلك لكن هذا نقل مجرد لا اعرف له
برهانا **قوله** ومما يؤيد ذلك قوله من لوازمها **اقول** هذا مسائل الاقتناع

في ضرورة جدهم بديهة وما غاية حكم الجسم الواحد في زمان الواحد في حيزين بديهة ولم تقف على حقيقة تحيزه والحجة كيف تحكم بان الكثرة ضعف الجزء وما لم تقف على حقيقة المثلث كيف تحكم على ان زوايا مساويه لقائمتين وما الحكمة جميع التقدم لمعرفته على الوقوف على حقايق ۴

الوصول الى كنه المبدأ الاول وانما اراد بقوله اما الذي يدخل الوجود فكثيرة
كما قال عليه الوجود الواقع على الموجودات بالتشكيك وهو بمنزلة الغصن
ويريد بقوله واما الذي يكون حقيقته فوق الوجود والوحدة من لوازمها الاصلية
لا وجود الحق الذي لا يصل الى ادراكه عقل عاقل ولو لم قرر هذا الموضع الا فرع
الغصن **اقول** هذا الكلام في غاية الحسن والكمال لا يقف عليه من لا يكون له
حظ كما نعيش الله سبحانه وتعالى على المتوجهين لا جنابه بطريق الكشف
جعلنا الله تعالى من اولياءه الواصلين لتلك المرتبة ان شاء الله وكذا الوجود
قوله المسئلة الثانية لا شيء من كل منها **اقول** المراد من قولهم المهيات ليست
مجعولة هو ان السواد مثلا لا يكون سوادا بجعل الجاعل وذلك انا اذا فرضنا
سوادا في الاول ثم اوردنا عليه جعل الجاعل استحال ان يغيره الجاعل
عما فرضناه اولا فكذلك الوجود فان الجاعل لا يجعل الوجود وجودا وذلك
لامتناع تحصيل الحاصل ولو كنا قلنا هل الجاعل الذي يجعل سوادا اريد له
ان يبدع شيئا هو السواد قلنا هل له ان يجعل السواد موجودا لكان جوابه هي
نعم له ان يبدع السواد وان يجعل السواد موجودا بل الحق ان جميع المهيات
والحقيقة الموجودات مجعولة بجاعلها الله تعالى واذا قلنا المهيات
صارت منسوبة الى الوجود فان الامكان لا يمكن ان يوصف به المهية
من حيث هي مهية فقط انما يمكن ان يوصف به اذا نسب الى الوجود او
الى العدم اما قوله بل هي من حيث كونها مهيات فقط امورا وجودية فالجواب
لا فان المهية من حيث هي مهية فقط لا يمكن ان تكون شيئا غير المهية
اما اذا فسره بقوله بل انها ضرب من الوجود فالجواب نعم فان المهية
اذا تصورت حدث لها وجود عقلي واذا فرض في الاعيان كان لها وجود
عيني والوجود العيني لا يكون الا من موجدها والوجود العقلي لا يكون الا من
تعقلها وكلا الوجودين ممكن واذا قالوا المهية وجود قبلها ارادوا به تعقلها

الذي

٢ وهو بمنزلة الغصن ولعقد يقصد سلس خص بخصيص به صح

٢ ايضا لبطلان جزء الى قوله ما كتب ان يكون عليه اقول الحكمي قررا ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول لانها علة تامة والعلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة الا علما ما ... العلم بعلة الا علما ناقصا وذلك بيّن لانه يقتضي العلم لذلك المعلول بحقيقته ولا يقتضي العلم بكنه علته فيبقى في قوله بيانا ذلك في نفي الموجودات بيانا عاما وليس فيه ما يدل على ان المعقول لا يدرك بقوله ونحن نقول ان لم يقتضي الدق الصحيح الذي ... صح

قس

٢٠١ الذي يكون سببا لوجودها العيني وهو العلم الفعلي واذا قالوا انها وجود
بعد ما ارادوا به تعلقها بعد وجودها بعين العلم الانفعالي واذا نقل ان المهية فقد
لم يكن في العقد العقلي الا المهية ولم يكن الوجود ولا العدم داخلين في ذلك
التعقل ولذلك قالوا انها ليست بموجودة ولا معدومة ثم اذا نقل الى الحال
عند كونها منظورا اليها وكونها حاصلا في عقل لزم ان يكون لها وجود اما عقلي
او عيني ويكون بالقياس الى ذلك الوجود ممكنة وكذلك اذا نقل الى حد
وجوديها من حيث هو وجود لم يكن الا ذلك الوجود واذا نقل الى ثبوت
ذلك الوجود كان لذلك وجود اخر وهلم جرا الى ان يقف الذهن و
اذا تصور هذا الموضع بهذا سقطت الاشكالات اللازمة من تصرفات
الوهم في المتصرفات في غير مواضعها وهذا البحث [illegible] وقد ضل كثير
من الاذهان بسبب عدم اعتباره **قوله** ثم نقول لا نقول فكيف الامر **اقول**
القول بان المهيات العارية عن الوجودين العقلي والعيني لها ثبوت وتميز او
ثبوت بلا تميز قول بان المعدوم شيء وهو مذهب المثبتين من المعتزلة
وفساده واضح **قوله** والذي افاده ... المسئلة **اقول** القول بان
المهيات غير مجعولة وان لها ضربا من الوجود قريب من قول مثبتي المعتزلة
فانهم يقولون بثبوتها حال عدمها ويفرقون بين الثبوت والوجود و
لعل مولانا ادام الله علاه اراد به شيئا اخر لم نفهم المريد المستفيد وكذا القول
باستعداد كل غير مجعول بتعدد العوامل بحسبها مبني على ذلك ومراد الشيخ
الرئيس بتضاعف وجوب الامكان كون الامكان قابلا للاشد والاضعف
والقرب من الوجود والبعد منه وعدم تفضل الممكنات على بعض وتمام بعضها
من بعض لا يتعقل الا مع تعقل مقارن لها خارج الذات تبع الاستعدادات
الناقصة المتوجهة الى الكمال او بالجملة ... في ترتيب الوجود مذكورة في كتبهم
مستغنية عن ايرادها هنا فهذا ما عندي في هذا الموضع **قوله** المسئلة الثالثة

٧ المتصورات

لم نفهم صح

لا بهذا خلف **أقول** الوجوب العام المشترك لا يتحقق إلا في العقل وكذلك كل أمر عام
مشترك وذلك أن الشيء العيني لا يقع على أشياء متعددة فإنه لو كان
في كل واحد من تلك الأشياء لم يكن شيئاً بعينه بل كان أشياء وإن كان
في الكل من حيث هو كل والكل من تلك الحيثية شيء واحد فلم يقع على أشياء
ولو كان في الكل بمعنى التوزع في آحاده كان في كل جزء من ذلك الشيء لا نفس واحده
ذلك الشيء ولزم لم يكن في شيء من الآحاد ولا في الكل لم يكن واقعاً عليها
وبالجملة وقوعه على كثيره لا يكون إلا محمولاً على تلك الكثير والحمل والوضع لا يكون
إلا في العقل والوجوب العام المشترك لا يمكن إلا أن يكون عقلياً وإذا كان
كذلك كان حصوله في العقل بسبب العقل فكان ممكناً ويكون له وجود آخر
هو بذلك الوجود يكون ثابتاً في العقل وهذا الوجوب غير [illegible] الأول فإذا
هو وجوب الوجود ولكون الوجوب من الألفاظ المشككة فإنه يقع عليهما بالتساوي
وإذا اعتبر معروض الوجوب الذي لم يعتبر أنه ماهية بل هو أنه وجود وله وجود
ولوجوده وجوب وهكذا لا إلى نهاية الذهن والكون ووجود ذي [illegible] تلك
الوجودات عين ذاته وإذا تصور ذلك على الوجه الذي ينبغي سقطت جميع
الإشكالات المذكورة **قوله** والصفة يعتبر إليها أنه **أقول** الذي هو وجود
الحق عين ليس له وجود عارض والوجود العام عقلي لا يتحقق في غير العقل ويكون
له وجود آخر [illegible] عارض له إذا اعتبر كونه في العقل والحق الذي أمرته تقتضيه
أن واجب الوجود لذاته لا يمكن أن يكون الشيء عين وجوده وجوده عين ذاته
ولا يمكن أن يكون الموصوف بهذه الصفة إلا واحداً من كل جهة وواحداً من
كل اعتبار **قوله** المسألة الرابعة الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد أقول
من ذلك **أقول** إذا تبين ما بينت من كلامهم فإن كان موافقاً لما عليه الأمر فذلك
وإن لم يكن فلا عجب في مثل هذه المضايق أن تزل قدم من كان من أقدام
كثير من العقلاء فقولهم الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد مرادهم أنه لا يصدر

عنه

لما هو الذي عليه

أن الوجود حقيقة [illegible]

عنه باعتبار هو واحد إلا واحد وذلك أنهم يجوزون أن يصدر عن الواحد
أشياء كثيرة باعتبارات مختلفة كما أن الواحد يكون [illegible] معه والثلثة باعتبار
الثلثة معه وعدم الانقسام باعتبار وحدته الغير ولما كان المبدأ الأول
عندهم واحداً من كل الوجوه كان معرفة الوجه في صدور الكثرة منه محتاجاً
إلى لطف قريحة فوجدوا الوجه الممكن فيه وهو أن يفرض الواحد الأول آ
والصادر عنه ب وهو في المرتبة الثانية فلا بتوسطات يكون
أثراً وليكن ج ولب وحده أثراً وليكن د وهو في المرتبة الثالثة ثم يكون
لا مع ج أثراً وليكن ه ولا ب مع ج أثراً وليكن و ولا مع ج أثراً وليكن ح
ط ولب مع ج أثراً وليكن ي ولب مع د أثراً وليكن ك ولج وحده
أثراً وليكن ل ولد وحده أثراً وليكن م ولج د معاً أثراً وليكن ن ومن
آ ج د أثراً وليكن س ومن ب ج د أثراً وليكن ع ومن آ ب ج د أثراً وليكن
ف وهذه اثنا عشر وهي المرتبة الرابعة فإن اعتبرنا السافل بالنظر
إلى الأعلى مثلاً ب بالنظر إلى آ و ج بالنظر إلى آ و ب وإليهما
وكذلك في د بالنظر إلى آ وإلى ب وإلى كليهما وعلى هذا القياس فيما بعدها
صارت الآثار والاعتبارات أكثر من ذلك فإن عدينا هذه المراتب
إلى الخامسة والسادسة وما بعدها صارت الآثار والاعتبارات بلا
نهاية ويمكن أن يكون الأول باعتبار كل واحدة منها فعل وأثر فيصدر عنه بهذه
الاعتبارات موجودات لا نهاية لها غير متعلق بعضها ببعض قالوا
يكون في العقل الأول أربع اعتبارات أحدها وجوده وهو له من الأول وماهيته
علمه بذاته وهو له بالنظر إلى نفسه فيصدر عن الأول بهذه الاعتبارات
صورة فلك ومادته وعقل ونفس وإنما أوردنا ذلك بطريق المثال [illegible]
على كيفية صدور الآثار الكثيرة بسبب الاعتبارات الكثيرة مع القول
بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد باعتبار واحد ولم يدعوا أنهم [illegible]

٢ لم أتى لصفة باعتبار الاثنين صح

ولا ب مع د أثر وليكن [illegible]

٢ ومن آ ج د أثر وليكن ص

المرتبة الأولى المرتبة الثانية

المرتبة الثالثة المرتبة الرابعة

صح

وماهيته وهو له بالنظر إلى الأول

صح

٢٠٤

على كيفية صدور ساير الموجودات الكثيرة ولم يتعرضوا الغير الافلاك التسعة
وانما اثبتوا عقولا عشرة لا يمكن ان يكون اقل منها واما الاكثر فقد ذكروا
ان الافلاك كثيرة وحركاتها مختلفة ويجب ان يكون لكل واحد عقل ونفس
ولم يتعرضوا للكواكب المتحيرة والثابتة وانما تصدر ذلك بسبب اعتبارات
مختلفة متكثرة لكل واحد من هذه الاجرام ومن نفوسها وعقولها نوعه في — فيحصر صح
تحقيقه وجوزوا ان تصدر عن المبدأ الاول وجود جميع هذه الموجودات
بعضها بتوسط بعض وباعتبارات اعتبارات فهذا ما فهمته من كلامهم
واقوالهم وقد ظهر ان هذه الاعتبارات ليست موزونة وليست بعلة — انضمت نسخه
تامة لشيء انما هي اعتبارات انضافت الى مبدأ واحد فتكثر بسببها
معلولاته ولا يجب كون الاعتبارات امورا وجودية عينية بل يكفي كونها
عقلية فان الفاعل الواحد قد يفعل بسبب اختلاف امور عقلية او عدمية
افعالا كثيرة واما نفي تاثير الحق في الموجودات ونفي تعلقه بالجزئيات — تعقله صح
فيما احال اليه من كتبهم كلامهم وكيف ينفون تاثيره في الموجودات بعد ان
جعلوه مبدأ الكل وكيف ينفون عنه تعلقه بالجزئيات وهي صادرة
عنه وهو عاقل لذاته عندهم ومذهبهم ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
بل لما نفوا عنه الكون في المكان جعلوا نسبة جميع الاماكن اليه نسبة واحدة
ولما نفوا عنه الكون في الزمان جعلوا نسبة جميع الازمنة ماضيها ومستقبلها
وحالها اليه نسبة واحدة فقالوا كما يكون العالم بالامكنة اذا لم يكن مكانيا
يكون عالما بان زيدا في اي جهة من جهات عمرو وكيف يكون الاشارة
منه اليه وكم بينهما من المسافة وكذلك في جميع ذرات العالم ولا يجعل
لشيء منها لانه لا يكون غير مكاني كذلك العالم بالازمنة اذا لم يكن
زمانيا يكون عالما بان زيدا في اي زمان ولد وعمرو في اي زمان وكم
بينهما من المدة وكذلك في جميع الحوادث المرتبطة بالازمنة ولا يجعل نسبة

شيء

٢٠٥

شيء منها الا زمان يكون حاضرا له فلا هذا مضى وهذا ما يحصل بعد وهذا موجود — ٢ يقولون صح
الان بل يكون جميع ما في الازمنة حاضرا عنده متعينا في النسبة اليه مع علمه بنسب
البعض الى البعض وتقدم البعض على البعض وان تقرر عندهم وحكموا به ولم — ٢ هذا صح
يسمع هذا الحكم اوهام المتوغلين في المكان والزمان حكم بعضهم بكونه
مكانيا ويشيرون الى مكان مخصوص وبعضهم بكونه زمانيا ويقولون ان
هذا ما فاته ولكن ذلك لم يحصل له بعد وينسبون من نفى ذلك عنه الى القول — ٢ هذا زمانه صح
بنفي العلم بالجزئيات الزمانية وليس كذلك واما قياس الغايب على الشاهد فهو
لمن يتوهم انه نفسه مكاني او زماني كبعض المخلوقات اولى قوله وهذا اصول الاعتقاد
النظر في جميع ما ذكر في تقرير هذه المطالب الى آخره اقول هذا الذي ذكره — آخر قوله في العلم الالهي والحكمة الالهية صح
وبينه واشار اليه طريقة اخرى غير ما كنا فيه واكثره يتعلق بالذوق و
الكشف والله يهدي من يشاء الى الصراط المستقيم والدين القويم وهو
بكل شيء عليم قوله مسئلة بكليتهم علتها ما يلي الى آخره اقول اما حقيقة النفس
الانسانية التي يشير كل واحد من الناس بقوله انا فان ذلك اظهر الاشياء
واثباتها لا يحتاج الى برهان لان العلم بثبوتها غير نظري واما البرهان — فطري نسخه
على تجريدها فهو وهو انها ترتسم بالكليات والمعقولات البريئة
عن الاوضاع الجسمانية والامور التي لا تقبل الانقسام والمثل عن المادية
لا تدرك الا ما يكون على وضع منها او يتعلق بذي وضع جزئي او يكون قابلا
للقسمة او متصلا بقابل لها فاذن هي مجردة عن المادة الجسمانية واما دوام
ثباتها فلانها ليست في محل يكون فيه قوة الفناء فنيها فان الفناء بعد البقاء
لا يمكن الا لما يكون فيه الفناء حتى يخرج بسبب آخر الى الفعل فالجواهر البسيطة
المتعلقة بعللها الدائمة الوجود لا تحتمل الفناء اصلا فهذه المباحث وان
كان يستدعي كلاما طويلا فاصلها هذا الذي اشرت اليه واما استغناؤها بهذا
القدر الحاصل لها من الاستعمال بهذه النشأة العنصرية في هذه الدار عن

نشآت اخر بعد بعد فان التغير من حال الى حال لا يكون الا لما يكون في
الزمان الذي هو منشأ جميع التغيرات والزمان ما يحيط به الافلاك
المتحركة فلو كانت للنفس نشآت اخر بين هذه الافلاك لكان ذلك
تناسخا وقد ابطلوا ذلك ولئن لم يكن بين هذه الافلاك لم يمكن ان
يكون حينئذ لها استكمال واما تدبيرها لهذا الهيكل فبقوى غافلة عن الشعور
كالغاذية والنامية ومولدة المثل وبقوى ذات شعور كالادراكات
الحسية ظاهر البدن وداخله بادراك لا بالات بل بذاتها ومبادي
~~الاعمال~~ الانقطار وتحرك الارادة اما بجذب كالقوة الشهوية
او لدفع كالقوة الغضبية ولو كان تدبير هذا التدبير في الوقت الواحد
كانت شاعرة بذلك اذ اكثر تدبيرها تابعة للشعور واما النفوس القوية
فبعضهم يمكن لها تؤثر في غير ابدانها تأثيرا تحريكيا بواسطة غير ما من الاجسام
والتنوير وذلك مثل اصابة العين والسحر ومثل تأثير الدعاء على قوم او على قوم
ومثل كرامات الاولياء ومعجزات الانبياء واما الترقي من مرتبة الى مرتبة
حتى تقيد كلية كما هو مذكور في شأن العقل الفعال فمح ان العالم موضوع
عنه في اجزائه الاصلية وانما يتشابه التأثيرات الزمانية فيه من الامور
الجزئية منه التي تقع في مركبات عالم الكون والفساد تحت السموات
الزمانية وارتقاء النفوس الكاملة من مراتب الامور الكلية وعروجها الى
لن تعبر مشاهدة للمبدأ الاول فامر تحصيل لها في ذاتها ولا تتعدى الى تغير و
تغير في اصول العالم الجسمانية والروحانية واما حديث حدوثها وقدمها
فقد قال ارسطوطاليس واتباعه ان المبدأ الاول كامل وفوق الكمال و
يعنون بفوق الكمال انه يفيض الكمال على كل مستحق للكمال بحسب الاستعداد
الذي يحصل له من الحركات والامتزاجات والمزاج المعتدل للمركب من
الاخلاط والاركان مستعد لصورة او نفس يحفظه ويدبر تركيب ذلك

المزاج

۲ شهد بهذا البدن شرح ص

المزاج فان كانت النفوس قديمة واتصلت بتلك الابدان فاما ان
يمنع المبدأ الاول عن الافاضة واما ان يحصل لبدن واحد نفس قديم
وحادث وهذان عندهم محالان فاذن النفوس عندهم محدثة كنفوس
سائر الممكنات الحيوانية والنباتية وصورها واما القدماء فقد رووا
عنهم قصصا وحكايات في امور النفوس القديمة وجوز اكثرهم التناسخ
والتعطيل وانا ما رأيت لكلامهم محجة ولا مستندا وقد يوجد في كتب الانبياء
عليهم السلام ما يناسب بعض اقوالهم لكنه يحتمل التأويل وهذا البحث ليس مما
يرجع الى الفصوص والله تعالى اعلم بحقائق الامور واما الامر المشترك
المناسب للنفس والبدن الذي يقتضي تخصيص كل نفس ببدنه كيلا يتعلق نفس
انسان ببدن فرس وهكذا في سائر المركبات ونحن نعلم ان هناك امرا و
لكن لا نعرف حقيقته بالتفصيل واما قوله هل يتأتى للنفس الانسلاخ عن
ذلك الارتباط بالكلية الانسلاخ استغناء فالجواب ان الانسلاخ
واجب لكن ما يكون بارادة النفس كما لم يكن الارتباط بارادتها بل اذا
فسد المزاج انسلخت عنه ولئن كانت مستغنية عن البدن كانت سعيدة
مستريحة من التعب وان كانت محتاجة بعد صارت شقية محرومة فانها
تحتاج الى شيء لا تجده واما انقطاع التعلق بهذا العالم قبل الموت فيستحيل
فان تدبيره للبدن تعلق ولكن يمكن ان يستغني عن التعلق مع وجود التعلق و
ذلك حاصل لاهل الكمال بسبب اقبالهم على الاخرة واعراضهم عن الدنيا
وقد وجد مولانا ادام الله ايامه ذلك في نفسه وشاهد من كان بهذه الحال
والدليل على ذلك ان النفوس الانسانية يستكمل بادراكاتها العقلية فاذا
كملت بنيل ما يسرها واعرضت عما يشغلها فلا حاجة لها الى البدن وكان
الموت بالقياس اليها الفوز الاكبر والوصول الى السعادة العظمى واما
امتياز النفس عن غيرها بعد المفارقة فيكون بسبب تعلقها السابق ببدنها

نخ

محرومة

۲ لسعدها

٣٠٨

ممتازة عن سائر الابدان وتعين حصل اما من جهة ذلك البدن والنفوس الفلكية
وغيرها لا تحتاج الى ذلك التعين لكونها انواعا متباينة كل نوع منها في شخص
واحد والنفوس الانسانية تحتاج الى التعين لكونها من نوع واحد متباينة
الاشخاص وذلك ظاهر واما الامتياز فلو كان بصور الانواع والعلوم فيشبه
حال كونها متصلة بالبدن فما كان لنفوس الصبيان الصغار ذلك الامتياز
ووجب من ذلك اتحادها بعد البدن الموت لو كانت باقية وباقي
الكلام قد اورده ادام الله علوه بحيث لا يبقى لاحد امكان المزيد عليه
الله تعالى قد وفقه للكمالات الممكنة لنوع الانسان وهو المسئول في كل
حال **قوله** مسئلة لحكم بنسبة ما يلي الجزء **اقول** الاجسام فقد تبين ما
ذكره واما انقطاع النوع الانساني في مدة وعوده بعد ذلك فممكن وكذلك في غيره من سائر الانواع واما بقاء الافلاك ودوام اثارها فانما
قالوا به لانهم لما تفحصوا عن الامكنة والجهات كالفوق والتحت وغيرهما
وجدوها معللة بامر غير قار الذات هو الحركة الوضعية الدائمة وليس
ذلك لجسم غير الفلك فعلموا من ذلك ان الفلك المحيط بالكل لو فقد وبطل
لم يبق في جهة جسم ولا مكان وكان ذلك ممتنعا فان الجسم بالضرورة
ذو وضع وجهة ولان الزمان لو انقطع فان انقطاعه بعد ثبوته يقع
في زمان فعلموا ان هذه الممتنعات بدوام الفلك وحركاته واثبتوا
له بسبب ذلك نفسا ذات قوة غير متناهية وعقلا يحرك النفس شوقا اليه
لينال اياها كمالا كان بالقوة لا الغير دائما واما عالم الكون والفساد
فلا متناع وجود الخلاء حكموا بدوامه جملة ولكون اجرامه في جهات بعضها
فوق وبعضها تحت حكموا بحصولها في طبايعها وامكان التركيبات عنها
وحدها والحس وحكموا بانحلال التركيبات لكون اجتماعها في حالها مخالفا
لطبايعها وميل طبايعها الى المكتسب دائما وكان من الواجب انحلالها مع

الاجسام وانما قوة صح
وجدوها معللة بحركة هو فلك محيط بالكل
لم يتفحصوا عن الادنية
والدائم في صح
لثبت صح
اي نفس الفلك صح
عنها صح

٣٠٩

مع بقاء اجزائها الاصلية جملة وان كان بعضها يفسد ويتبدل بالبعض الآخر
واما خلو الاجسام الفلكية عن طبايع العنصريات فواجب لانها لو كانت
على طبايعها لكانت الى المنتهى وحركاتها قسرية والقسر لا يدوم وبانتفائها
يلزم المحذور المذكور واما اقوال الحكماء المتقدمين وكتب الناقلين عنهم فمختلفة
كما ذكره والذي اورده مرتب ومستفيد منها وجب منها منسوبا الى الحجة او البرهان
قوله الانسان في هذه النشأة الى آخره **اقول** ان الحكماء تفحصوا عن ماهية اللذة و
استقر رأيهم على انها ادراك الملائم من حيث هو ملائم ووجدوا ذات الله
سبحانه بحيث لا يكون الملائم الاشد ملائمة من نفس حقيقتها اذ لا مناسبة بينها
وبين غيرها وادراكها لنفسها اتم الادراكات فحكموا بان اللذة التي لا يكون فوقها
لذة انما تكون له سبحانه ثم نظروا في احوال الموجودات الاقرب بالعدد
ووجدوا ذات الله سبحانه وتعالى والقرب منه ملايما لنفوسهم الكاملة
وقد ادركوا بقدر استعدادهم ذلك فحكموا الذتهم لنفوسهم فوق
لذات هذا العالم واما اللذات الحسية والخيالية فوجدوها ناقصة
زايلة مضمحلة اذا دامت تبدلت بالالم فحكموا بان هذه اللذات في نهاية
الخسة والركاكة فاعرضوا عنها واشتغلوا بتحصيل اللذات الحقيقية وبازاء
اللذات الالام فان الالم ادراك فواتها وان فوات الحقيقية بل الكمال
البدنية الملائمة مع قطع الطمع عن عودها اشد الم وقد عبر عنه بنار الله
الموقدة التي تطلع على الافئدة **قوله** بحقيقة الفيض الى آخره **اقول** ان
الفيض موجب بعيد عن الحق واذا كان محتاجا الى قابل وكان القابل
[...]يل قابلا من غير حركة من الحق الى القابل ولا من القابل الى الحق
[...] من القابل اليه ولا حركة للحق ولا كيفية لذلك الصدور
ولذلك القبول بل يعرض لهما في العقول انه في ان احدهما بالقياس الى الصادر
والآخر بالقياس الى القابل ولكن لما كان العقل يحرك عضوا ان يد حركة لا توجه

٣٠٩
انها
ادام الله علوه
قها
ملة
المتعلقة من الملائم من الكاساح لما وحصول غير الملائم الاستغناء عنه وظاهر ان الحرمان الى التيقن ملائم وليس بغير ملائم
صح

نحو الحركة ولا يمنع من الحركة تلك العضو بل بايجاد حركة من النفس في ذلك ٢٩٠
العضو القابل لها وذلك المعنى مشهور به عند نفوسنا فكذلك الايجاد واما
الامداد وهو اتمام ما اراد الموجد ايجاده فيقاس عليه ولا يحتاج اثبات
ذلك الى برهان واما مسئلة تسلسل العلل والمعلولات الى غير النهاية فنقول
البرهان قائم على امتناع ذلك وهو ان كل سلسلة من علل ومعلولات
فهي انما يكون بحيث اذا فرض عدم واحد من احاد السلسلة وجب انعدام
ما بعده من السلسلة فاذن كل سلسلة موجودة يجب ان يكون فيها علة هي اولى
العلل لولاها لما كانت تلك المراتب التي هي معلولاتها ومعلولات معلولاتها
الى اخر المراتب موجودة فاذا فرضنا سلسلة غير منتهية الى علة لا يكون
لها علة لم يكن في تلك السلسلة علة هي اولى العلل فلا تكون السلسلة موجودة
هذا خلف وهذا برهان لطيف يختص بهذا الموضع **قوله** مسئلة النسب التي
بين الموجودات غير متناهية الى اخره **اقول** الاشياء المترتبة الموجودة
احادها معا وجب عند الحكماء ان يكون متناهيا اما غير المترتبة كالنفوس
الانسانية الباقية بعد موت ابدانها وغير الموجود احادها معا كالحوادث
الماضية فقد جوزوا ان يكون غير متناه بل اوجبوا ذلك بناء على قواعدهم
والنسب بين الموجودات من هذا القبيل وكذلك التشكلات والاوضاع
الفلكية والامزجة المتولدة من العناصر والاشياء التي لا تتناهى
بالقوة كتضعيف المقادير وتجزيتها الى غير ذلك **قوله** مسئلة الجوهر لا
يبطل الى اخره **اقول** كل عنصر تفسد فانه يبطل بطلان كيفيته كالماء الذي يغلو
فيبطل برودته وتفسد ويتكون هواء وذلك اذا ... الكيفية
الغريبة حد الحقيقة الماء اما اذا لم يجاوز ذلك الحد فلا يبطل كالماء
الحار والنار لا يبطل بطلان حرارتها المفرطة فانها في المركبات باقية
بصورتها فاقدة لحرارتها التي يلزمها اذا كانت مفردة يتبين ذلك

٢١١
في بحث المزاج والله اعلم **قوله** مسئلة الهيولى المجردة لا تقبل القسمة الى
اخره **اقول** الهيولى المجردة لا توجد الا في الذهن وكذلك الصورة و
الاعراض بما في الوجود ابدا يكونان متعارضين وبالجميع جاميع وكذلك تبدل
القسمة وكثير من الاعراض يمتنع الاجتماع الا ترى ان الحكماء اذا اجتمعا الصورة
حصلت الاعداد والعفص والزاج اذا اجتمعا حصل السواد واما ان
الاجتماع نسبة لا تحقق لها بنفسها لا يلزم منه ان لا يكون لها تحقق عند
غيرها وما يكفي تبعا لما له وجود محقق ربما يكون سببا لشيء له وجود
محقق كما ان محاذاة الارض للشمس التي هي نسبة يتبعها عدم اضاءة
الارض من الشمس التي ... فهذا ما خطر ببالي واعيه و
مستفيده والمشتاق الى ... الباحث عن ...
واذا تشرف بنظر مولاه ومفيده والمفاض عليه لوائح السعادة فان
له عليه كلام واشار به لك لم يكن ذلك من الفاصل العام وكرم العميم
بغريب والله تعالى يديم ظله على طالبي الكمال ويسبغ عليهم فيضه الذي
لا يزال انه اللطيف المجيب والحمد لله ذي الجود الفايض والكرم العام
وصلى الله على محمد واله خير الانام

شئ اذا قيل على شئ كان المقول عليه والمقول متحدين بالطبيعة ومتغايرين
من حيث كون احدهما وهو المأخوذ مع اعتبار والآخر مجردا عنه او من
حيث كونهما مأخوذين مع اعتبارين متغايرين مثال الاول قولنا
الجسم جوهر والمراد منه ان الجوهر الذي له ابعاد ثلثة جوهر فكان
المقول عليه الجوهر مأخوذا مع اعتبار كونه ذا ابعاد ثلثة والمقول
الجوهر من غير اعتبار فاتحدا في الجوهر وتغايرا بمقارنة الاعتبار والتجرد
عنه ومثال الثاني قولنا الناطق ضاحك والمراد منه ان الشئ المأخوذ ذا النطق
شئ ذو ضحك فاتحدا في الشيئية وتغايرا في الاعتبارين وهذا هو الحمل

والوضع ولا يكونان الا في العقل ثم ان المعنى المعقول اما ان يوخذ من حيث
لا يلحق عليه شيء اصلا او من حيث يلحق عليه شيء او لا يوخذ مع هذا
ولا ذاك وهذه ثلثة اقسام ويقال للاول انه معقول بشرط لا شيء و
للثاني معقول بشرط شيء وللثالث معقول لا بشرط اصلا ويمكن ان
يلحق به بعد معقوليته شيء مثال الاول الجوهر اذا اخذ موصوفا بالابعاد
فيكون الابعاد موجودة فيه وهي اعراض حالة فيه وحينئذ ذلك
المعقول بالمادة شبيه بالمادة التي تقابل مع الصورة فان انضاف
اليه الابعاد او شيء اخر غيرها كان ذلك المضاف مادة اخرى و
يكونان جزئين للمركب منهما [illegible] ولا يحمل على المركب
[illegible] يكون في العقل ويكون
في العقل ويكون كل واحد من الجزئين ومن المركب مباينا للحمل بعضها على
بعض فيقال للجوهر هذا الابعاد وللابعاد ابعاد الجواهر وللمركب انه
جوهر لا بمعنى المادة بل بمعنى المحمول وانه ذو ابعاد لا بمعنى الذي يقال الجوهر
فان كان ذلك بمعنى المقارنة وهذا بمعنى الاشتمال ويمكن ان يقال المثال
المحمول بشرط شيء اي بشرط شيء ينضم اليه واما القسم الثالث فهو ما يكون
الذي هو لا بشرط سعة ما على تحصيل ذلك المعقول الذي كان المعقول من
غير الشرط الذي هو معقول عليه كان مبهما فيصير به معينا ويسمى ذلك المعقول
بهذا الاعتبار بالجنس والشرط بالفصل وهما فائتان لذلك المحصل و
ليس بجزئين له انهما مع التحصيل شيء واحد يختلف بالاعتبارات فان قيل
انهما جزءان كان بالمجاز لشبههما بالمادة والصورة والا ما يكون متمايزا
عن تحصيل ذلك المعقول وحينئذ يكون ذلك المعقول معروضا وهذا
المعقول عارضا عرضيا او جرى له بالمعنى الذي تقابل الذاتي لا بالمعنى تقابل
الجوهر وهذان القسمان لا يكونان الا في العقل لان الحمل والوضع لا

في العقل

في العقل واما المعقول لا بشرط اصلا فهو المسمى بالكلي الطبيعي مقارنا المعروض
بالكلي المنطقي كليا عقليا سواء كان جنسا او نوعا او غير ذلك والكلي الطبيعي
وان كان مقارنا بمعنى العموم والخصوص من جهة العقل والخارج فمن وله
فان العقل ان معقول عن اللفاظ [illegible] المقارنة وهو بهذا الاعتبار
موجود في الخارج بخلاف المنطقي والعقلي وان كان في الخارج غير مجرد عن
معنى الخصوص اصلا فهذا ما حضرني في هذه المعاني فليلتمس فيه مولانا
علامة العصر نجم الملة والدين افضل العالم دام الله علوه ولينعم على
خادمه بالاشارة الى ما يرى فيه من الخطاء او الغلط مغتفرا للنجح كما هو
كما هو عادته الكريمة [illegible] النظر وحرر محله لحق الحق وصلى الله على
على سيدنا محمد النبي واله الطاهرين

م
٢١٥